جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

ظهور الأزمات المالية وأثرها على الجهاز المصرفي

(دراسة مقارنة ما بين البنوك التقليدية والبنوك غير التقليدية)

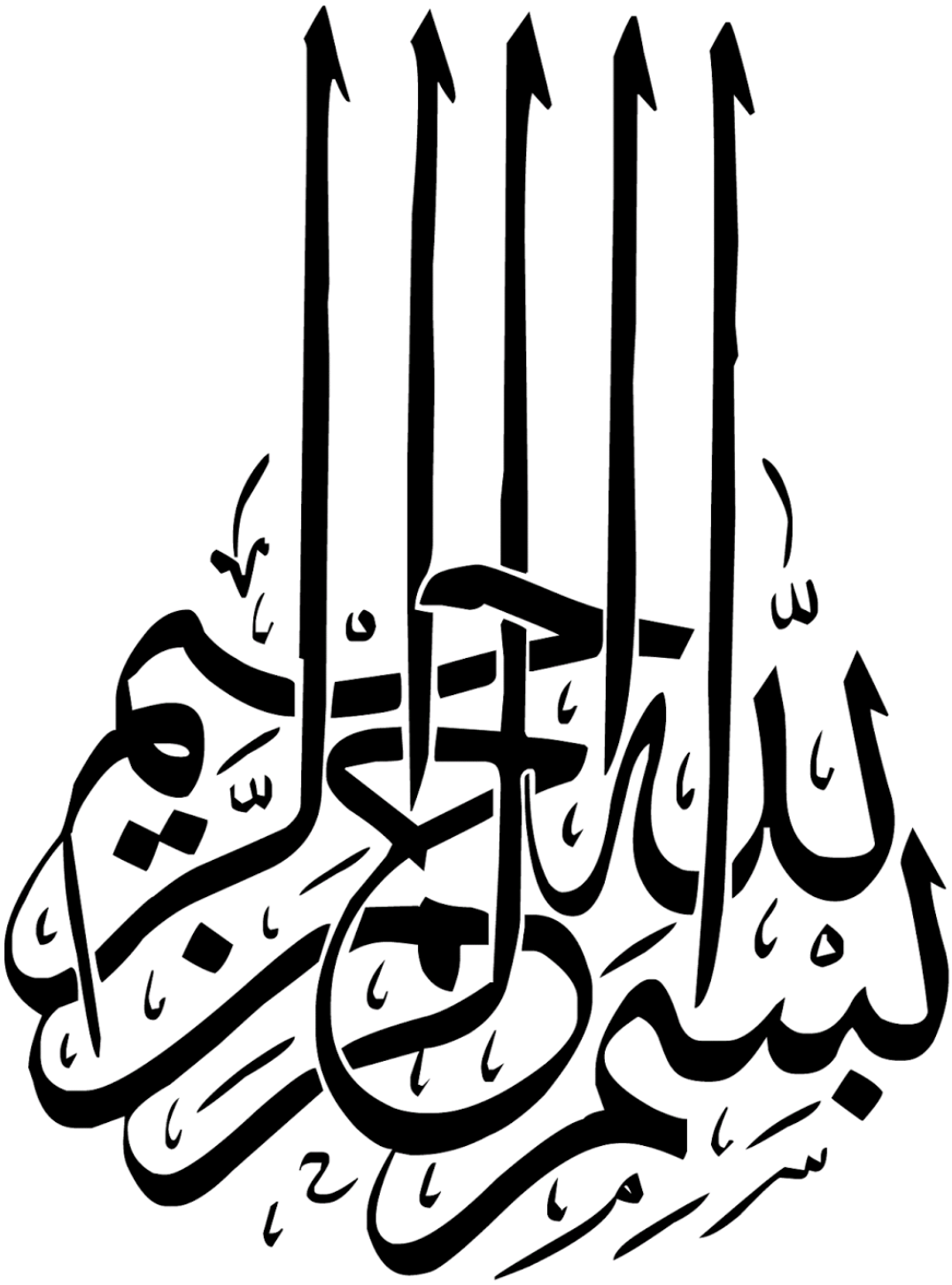
مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد(ة): داودي ميمونة

أمام لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
كربالي بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
قنصاب جميلة	أستاذ محاضر أ.	جامعة وهران 2	مناقشا
عبد الرحيم ليلى	أستاذ محاضر أ.	جامعة تيارت	مناقشا
مجدوبي بحوص	أستاذ محاضر أ.	جامعة بشار	مناقشا
قطاف عبد القادر	أستاذ محاضر أ.	المركز الجامعي-أفلو	مناقشا

2019 -2020


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة

والباطنة الذي بجمده تتم الصالحات. واعترافا بالفضل وتقديرا

للجميل أزف تشكراتي الخاصة والخالصة للأستاذ المشرف:

الدكتور: حاكمي بوحفص الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته

وارشاداته لتصويب هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة:

شريف محمد، قبسي كمال، بن جازية عبد القادر

كما أوجه شكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة الذين جهدوا في

قراءة الأطروحة غاية في تصحيحها وتقويمها.

إهداء

أهدي هذا العمل: إلى والدي الكريمين

أمي العزيزة حفظها الله وأطال عمرها

أبي الكريم حفظه الله ورعاه

إلى روح جدتي وجدي وأخي

إلى إخواني وأخواتي

وإلى كل الأهل و الأصدقاء والزملاء خاصة إلى كل من كان لي عنوانا وسندا

في انجاز هذا العمل.

داودي ميمونة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
شكر و تقدير **فهرس المحتويات** **مقدمة عامة**	I 1
الفصل الأول: ظهور الأزمات المالية.	
مقدمة الفصل	13
المبحث الأول: الأزمات المالية.	14
المطلب الأول: السمات الأساسية الملازمة للأزمات.	14
المطلب الثاني: شدة وأبعاد الأزمات.	23
المطلب الثالث: مراحل تكون الأزمات.	24
المطلب الرابع: إدارة الأزمات، مفهومها، مقوماتها، مراحل التعامل معها.	31
المبحث الثاني: ظهور الأزمات المالية.	40
المطلب الأول: الأزمات المالية، أسباب انتشارها، أنواعها.	40
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات المالية.	49
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية	51
المطلب الأول: نظرية فريش وظاهرة الفقاعات	51
المطلب الثاني: نظرية منسكي وكروغمان.	53
المطلب الثالث: نظرية التغيرات البنيوية والنظرية النقدية	54
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: ظهور وتطور البنوك غير التقليدية (البنوك الاسلامية).	
مقدمة الفصل	58

المبحث الأول: البنوك الاسلامية.	59
المطلب الأول: نشأة البنوك الاسلامية.	59
المطلب الثاني: أنواع البنوك الاسلامية.	66
المبحث الثاني: تطور انشاء البنوك الاسلامية وخصائصها.	71
المطلب الأول: تطور انشاء البنوك الاسلامية.	71
المطلب الثاني: خصائص البنوك الاسلامية.	72
المبحث الثالث: البنوك الإسلامية الأنواع ، الأهداف، المسؤوليات.	76
المطلب الأول: أنواع البنوك الاسلامية.	76
المطلب الثاني: أهداف ومسؤوليات البنوك الاسلامية.	78
المبحث الرابع: مصادر الأموال في البنوك الاسلامية.	83
المطلب الأول: مصادر الأموال الداخلية والخارجية للبنوك الاسلامية.	83
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الاسلامية.	93
خلاصة الفصل	100
الفصل الثالث: دراسة مقارنة ما بين البنوك التقليدية والبنوك غير التقليدية (البنوك الاسلامية).	
مقدمة الفصل	102
المبحث الأول: البنوك التقليدية.	103
المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التقليدية مفهومها، خصائصها.	103
المطلب الثاني: البنوك التقليدية أهميتها، وظائفها، أنواعها.	109
المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التقليدية.	117
المطلب الأول: المصادر الداخلية والخارجية للبنوك التقليدية.	117
المطلب الثاني: استخدامات الموارد المالية في البنوك التقليدية.	123
المبحث الثالث: أليات التمويل في البنوك التقليدية.	127
المطلب الأول: الاعتبارات التي يتطلبها التمويل.	127

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك التقليدية.	129
المبحث الرابع: دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.	133
المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.	133
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.	134
خلاصة الفصل	146
الفصل الرابع: تداعيات العولمة المصرفية واليات مواجهة المخاطر المصرفية.	
مقدمة الفصل	148
المبحث الأول: العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي.	149
المطلب الأول: العولمة المصرفية.	149
المطلب الثاني: أثار العولمة المصرفية على الجهاز المصرفي.	151
المبحث الثاني: اليات مواجهة المخاطر المصرفية وحوكمة المصارف.	153
المطلب الأول: اتفاقية بازل : الأولى، الثانية، الثالثة.	153
المطلب الثاني: حوكمة المصارف.	166
المبحث الثالث: تأثيرات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على النظام المصرفي التقليدي والاسلامي.	171
المطلب الأول: تأثيرات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على النظام المصرفي الدولي .	171
المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي الاسلامي.	177
خلاصة الفصل	189
الفصل الخامس: دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية دراسة حالة (البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري).	
مقدمة الفصل	191
المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.	192
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.	192

المطلب الثاني: تقديم بنك البركة الجزائري.	194
المبحث الثاني: تحليل تطورات المؤشرات البنكية.	196
المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشرات الاداء المالي.	196
المطلب الثاني: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.	217
المبحث الثالث: دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية (2014/2008) على المؤشرات المالية دراسة حالة بنك (الوطني الجزائري والبركة الجزائري).	219
المطلب الاول: مدخل احصائي للدراسة المقارنة.	219
المطلب الثاني: تحليل انعكاسات الأزمتين (2014/2008) على المؤشرات المالية لبنك الوطني الجزائري.	226
المطلب الثالث: تحليل انعكاسات الأزمتين (2014/2008) على المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري.	248
خلاصة الفصل.	276
خاتمة عامة.	278
قائمة الجداول والأشكال.	289
قائمة المراجع.	296
الملاحق	316

مقدمة عامة

تقديم

عرف العالم موجات متتالية من الأزمات المالية أدت في غالب الأحيان إلى أحداث خلل في توازن اقتصاديات بلدان العالم أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي أزمة (1929-1933) وأزمة المديونية العالمية (1982) وأزمة المكسيك سنة (1994-1995) والأرجنتين، والأزمة الأسيوية لعام (1997) (أزمة تايلندا) التي مست العديد من الدول الأسيوية، والأزمة المالية (1986-1987)، حيث أثارت تساؤلات عميقة حول مدى قدرة هذه الاقتصاديات على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تحدث في ظل هذه الأزمات، نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بفعل عولمة الأسواق المالية مما أدى الى انتقال الأزمات المالية من سوق إلى آخر مما أعطى لها طابع الشمولية والعالمية.

ولقد ظهرت الازمات المالية في عدة قطاعات (الزراعة، الصناعة، والقطاع الاكثر تضررا القطاع المالي والبنكي) والأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم ظهور الأزمات المالية، وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية.

وأصبحت البنوك التقليدية والإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم الاختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر واستخدامات الأموال وكذا الأهداف التي ترمى كل من البنكين إلى تحقيقها. ولأجل ذلك ارتأينا أخذ الأزمة المالية(2007-2008) وأزمة انهيار أسعار النفط (2014) العالميتين كنموذج للمقارنة وما مدى تأثيرها على المؤشرات المالية، حيث تم اختيار بنك البركة والبنك الوطني الجزائري للمقارنة

وتحليل أهم مؤشراتهم المصرفية، وكذا قياس مدى استقرارها خلال الفترة الممتدة من سنة (2002) الى غاية (2018) وأي البنوك التقليدية ام الاسلامية كان أكثر تأثر بالأزمتين.

الاشكالية :

وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثر المصارف الاسلامية بالأزمات المالية مقارنة بالمصارف التقليدية؟

الأسئلة الفرعية:

و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ماهي أسباب ظهور الأزمات وأليات انتقالها ؟
- ✓ ما مدى تأثر البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية بالأزمات المالية؟
- ✓ ما مدى تأثير الأزمات محل الدراسة على أداء واستقرار المصارف الاسلامية والتقليدية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- انطلاقا من مؤشرات العائد والمخاطرة البنوك التقليدية أكثر ربحية وأقل مخاطرة من البنوك الاسلامية.

– لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها) لدى البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.

– توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها) لدى البنوك الاسلامية خلاف البنوك التقليدية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية.

- الإطلاع على الموضوع من خلال ما تم من أبحاث من البحوث حتى الآن.

- طبيعة الموضوع وما يحتويه.

الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الواقع المالي بالاقتصادي ورغبة في تسليط الضوء على ذلك من خلال الأزمات.

-عملية تكرار الأزمات وما ترتب عنها من كوارث مالية واقتصادية.

-أهمية الموضوع وخصوصا لتمكين البنوك من أداء دور فعال في الاقتصاد وذلك لمواجهة التحديات الجديدة في ظل اقتصاد السوق.

-تزايد اهتمام إدارات البنوك بتطوير وتحسين الخدمات المقدمة، نظرا لاحتدام المنافسة والتوجه نحو اقتصاد السوق.

-الوقت المناسب لبروز البنوك الاسلامية كبديل للبنوك التقليدية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في إبراز العلاقة التي تجمع الأزمات الاقتصادية بالأزمات المالية في إطار تأثير كل منهما على الواقع الاقتصادي والمالي، بالإضافة الى معرفة أي من البنكين الاسلامي والتقليدي كانا متأثر بالأزمات المالية.

أهداف الدراسة:

-تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمتين على المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية.

-كما تهدف الدراسة الى التعرف على علاقة التأثر بين الواقعين الاقتصادي والمالي في فترات الأزمات وهذا من خلال إجراء مقارنة بين أثار أزمتين عالميتين: الأولى الأزمة المالية (2007-2008) والثانية أزمة انهيار أسعار النفط (2014) ومدى مساهمتهما في إبراز هذه العلاقة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: سنوات (2002-2018)

الحدود المكانية: بنك البركة والبنك الوطني الجزائري بالجزائر.

منهجية الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وللتحقق من الفرضيات المقترحة انبثق عنهم مزج استخدام طرق منهجية متعددة للإحاطة وتغطية الموضوع، بداية بالمنهج الوصفي من خلال عرض الارهاصات والبوادر التاريخية للأزمات، وكذلك عرض التأصيل النظري للبنوك التقليدية والبنوك الاسلامية وذلك بالرجوع إلى مصادر المعلومات الثانوية بقدر الإمكان حول الموضوع من كتب ودوريات ومجلات، عربية وأجنبية، متوفرة بالمكتبات بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات ونتائج الملتقيات وخدمات الانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهو ما يساهم في تشكيل خلفية علمية يمكن أن تفيد في إثراء الجوانب المختلفة بالدراسة.

كما تطلب استخدام المنهج التحليلي من خلال التطرق الى تحليل المؤشرات البنكية، باستخدام مؤشرات العائد (حقوق الملكية، الأصول، هامش الربح) ومؤشرات المخاطرة (رأس المال، الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة)، والمقارنة بينهما من خلال تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري، من خلال عرض المعلومات والبيانات وتحليلها ومحاولة ايجاد تفسيرات للتغيرات الحاصلة عليها.

كما تم استخدام المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية باستعمال اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova)، من خلال الرجوع للتقارير المالية لبنك البركة وبنك الوطني الجزائري اللذان اعتمدا كحالة دراسية للسنوات (2002_2018)، حيث استخدمت مؤشرات البنك لبيان أثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية للبنكين محل الدراسة، كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، من خلال استخدام اختبارات : (Tukey، Scheffe، LSD)، لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذه الدراسة فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات وشملت الدراسة البيانات المالية قبل أزمة (2008) وما بين أزمتي (2008-2014)، وبعد أزمة (2014).

وتم تقسيم البحث إلى جزئين (نظري، تطبيقي)، متشكلة من خمسة فصول تحمل في طياتها مباحث و مطالب حسب ما تقتضيه الدراسة:

الجزء النظري: وتضمن تأصيل نظري وفكري لموضوع الدراسة كالتالي:

الفصل الأول: تضمن خلفيات نظرية وفكرية حول ظهور الأزمات المالية، من خلال توضيح أسبابها، أبعادها، أثارها حيث نبدأ بشرح واف لماهية الأزمات الاقتصادية والمالية عبر التاريخ الاقتصادي وأسباب انتشارها ونماذجها في الأسواق المالية العالمية.

الفصل الثاني: وتضمن الالمام بالجوانب والاسس النظرية للبنوك الاسلامية، من خلال التعرض لنشأة وتطور البنوك الاسلامية وتحديد ماهيتها واهدافها، فقد تضمن نشأة وأنواع ووظائف البنوك الاسلامية وتطورها، بالإضافة الى مصادر الأموال في البنوك الاسلامية.

الفصل ثالث: تم التطرق الى الدراسة المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، من خلال التطرق الى أوجه التشابه والاختلاف ما بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية.

الفصل الرابع: تداعيات العولمة المصرفية واليات مواجهة المخاطر المصرفية، بالإضافة الى التطرق الى تأثيرات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على الجهاز المصرفي التقليدي والاسلامي.

الجزء التطبيقي: وتضمن اسقاط مكتسبات الجانب النظري على البنكين التقليدي البنك الوطني الجزائري والاسلامي بنك البركة للفترة (2002-2018) كما يلي:

الفصل الخامس: دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية دراسة حالة بنك البركة والبنك الوطني الجزائري للفترة (2002-2018)، من خلال التطرق الى تحليل تطورات مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة للبنكين بالإضافة الى دراسة قياسية باستعمال اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) من خلال استخدام اختبارات : (Tukey، Scheffe، LSD)، لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذه الدراسة فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات وشملت الدراسة البيانات المالية قبل أزمة (2008) وما بين أزمتي (2008-2014)، وبعد أزمة (2014).

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة نذكر منها:

- **PLIHON Dominique**, (2004), « **Les Crises Financières** », édition La Documentation Françaises, Paris.

قام بالبحث في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي من خلال استعراض أهم الأزمات العالمية مع التركيز على الأزمة المالية العالية، وظهور انتشار(عدوى) الأزمات بالإضافة إلى تطرقه إلى بعض المقترحات: منها مزيد من

الشفافية للمعلومات والحاجة للسياسة النقدية، والهدف من الدراسة استقرار الأسعار والاستقرار المالي وأسعار الأصول والعقارات إلى جانب التحرير المالي تبعا لمستوى التنمية في البلدان ومن أهم النتائج التي توصل إليها: إن أثار الأزمة هذه لن تبقى محصورة بالجوانب المالية فقط بل ستتعدى ذلك إلى الإنتاج والتجارة الدولية أسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال والاستثمار العالمي وعلى الدخل وتحويلات العاملين والمساعدات للدول أقل نموا، وأن الثقة والسيولة لدى البنوك والمؤسسات الاستثمارية كانت من أهم أثار الأزمة وأدت الأزمة إلى انخفاض في أسعار المواد الأولية خاصة النفط.

-أحمد فراس العوران، (1432هـ، 2012)، " **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**"، ط1 المعهد الاسلامي للفكر الاسلامي، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الباحث تناول في دراسته ماهية الأزمات المالية وأسباب حدوثها من وجهة نظر رأسمالية، بالإضافة الى اسباب حدوثها من وجهة نظر إسلامية، سعيا وراء معرفة الأسباب الكامنة وراء الأزمة، وتلخصت الدراسة الى القول بأنه قد حان الوقت لكي تتوقف الرأسمالية عن تخصيص الأرباح وتعميم الخسائر والمخاطر، الا أن النظرة العالمية للرأسمالية تجعلنا نذهب إلى عدم قدرتها على تحقيق ذلك، والواقع أنه ليس هناك رغبة ولا استعداد لدى الرأسمالية العالمية لقبول القول بأن الأزمة هي نتيجة حتمية لأسباب تعود في جذورها الى قواعد الرأسمالية ونظرتها العالمية ونموذجها المعرفي.

-نبيل جورج دحدح، (2010)، "تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي"، ندوة الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على قطاع النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

تطرق الباحث الى انعكاسات الأزمة المالية على الدول المصدرة للنفط، حيث توصل الى أن أهم تداعيات الازمة على الاقتصاديات العربية تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط ومشتقاته وتراجع الطلب العالمي عليه، والتباطؤ

في وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع أوضاع المالية العامة وتناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، واخيرا فان تحقيق الاستقرار في المالية العامة يتطلب وضع قواعد مالية يتم بتطويرها وفقا للظروف الاقتصادية القائمة في كل دولة، بحيث يتم وضع محددات كمية للعناصر الرئيسية في المالية العامة، وان أهم الخيارات تشمل وضع قواعد للمديونية العامة، وقواعد للإنفاق العام وقواعد للإيرادات العامة وقواعد للوضع المالي الكلي.

-**ناجي توني**، (2004)، "**الأزمات المالية**"، اصدرات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت

تناول الباحث مفهوم الأزمات المالية وأسباب حدوثها بالإضافة سياسات الى تجنب الأزمات المصرفية وتوصل في الاخير الان أن أسباب الأزمات تتمثل في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، اضطرابات القطاع المالي سياسات سعر الصرف، أما فيما يخص السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية تتمثل في: العمل على تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت التحكم الداخلي للدولة وذلك عن طريق استخدام أسلوب التنويع وشراء التأمين ضد تلك المخاطرة، واستخدام سياسات مالية ونقدية متأنية وأكثر التزاما بأهدافها، تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي والتقليل من القروض الموجهة من الحكومة مع اعادة هيكلة القطاع، بالإضافة الى تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والافصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي....الخ.

-**أوكيل نسيمة**، (2007-2008)، "**الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من أثارها مع دراسة حالة جنوب شرق أسيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

في البداية تعرضت الباحثة إلى نشأة نظام النقد الدولي وتطوره، ثم تطرقت الى ماهية الأزمات المالية وأنواعها بالإضافة الى إبراز دور العولمة المالية في خلق الأزمات المالية، مع عرض أهم الأزمات المالية التي مست اقتصاديات

الناشئة، وفي الاخير تطرقت الى اليات إدارة مواجهة الأزمات المالية وتقديم جملة من الاليات حول كيفية إدارة الأزمات المالية من طرف صندوق النقد الدولي.

-دومنيك ستراوس، (2008)، "**بلدان العالم يجب أن تعمل معا للحد من أضرار الأزمة**"، الأزمة المالية العالمية نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية.

تطرق الباحث إلى الاجراءات التي تحد من أضرار الأزمات على الاقتصاد الحقيقي، حيث ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تستخدم "سياسة المالية العامة عندما يتيسر لها ذلك" وكذلك استخدام السياسة النقدية من أجل دعم النمو استنادا الى تخفيض أسعار الفائدة الذي أجرته البنوك المركزية على أساس تعاوني.

-عصام بوزيد، (2015-2016)، "**محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الأزمات المالية**" دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الدراسة هدفت الى محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي الحالي في مواجهة الأزمات والاضطرابات المالية من خلال قياس كفاءة الصناعة المصرفية الاسلامية، وكفاءة مؤشرات الأسهم الاسلامية كميكانيزمين أساسيين فيه خلال فترة الأزمة المالية الاخيرة. واستخدمت الدراسة نموذج الحد العشوائي لاختبار الكفاءة في أفضل خمسين مصرف إسلامي نهاية 2012، كما استخدم أشهر أدوات قياس أداء المالي والمتمثلة في مؤشر شارب، مؤشر ترينور مؤشر ألفا جنس لقياس الأداء المالي لعدد من المؤشرات داو جو نسن الاسلامي في أربع مناطق مختلفة أوروبا، أسيا الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

وتوصلت نتائج الدراسة أن جميع متغيرات المصارف الاسلامية تطورت بقيم معتبرة في مرحلة ما بعد الأزمة مقارنة بما قبلها وأن المصارف الاسلامية محل الدراسة لم تستطع التحكم في تكاليفها وهي تحتاج إلى انتهاج سياسات ترشيد التكاليف والى تحسين في كيفية استخدام مواردها من أجل بلوغ حدود الانتاج المثلى.

_ **حوحو فطوم، عيساوي سهام، زهواني رضا،** (2017)، "**تقييم كفاءة البنوك الاسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الاداء المالي –دراسة مقارنة لبينك البركة الاسلامي وبنك الخليج الجزائري**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء 01.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو قياس وتقييم أداء البنوك الاسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات واصلاحات، فهو يساعد على معرفة كفاءة ومردودية البنوك الاسلامية بعد هذه الاصلاحات، ومدى قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر، وتوصل الباحثون في الأخير بعد حساب مؤشرات الأداء البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال سنوات (2010_2015)، أن أداء هذين البنكين من خلال المؤشرات في تذبذب من عام الى أخر ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري غير مستقر، غير أنه على العموم يعتبر بنك الخليج الجزائري الرائد والأحسن من بنك البركة الاسلامي في معظم المؤشرات، ويعود ذلك لعدة أسباب ولكن من أهمها القوانين والاجراءات المجحفة التي تطبق على البنوك التقليدية ولا تستطيع البنوك الاسلامية الاستفادة منها وكذا عدم تطوير منتجاتها الاسلامية وابتكار أدوات مالية جديدة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تبين من مراجعة الدراسات السابقة أنها ركزت على الأزمات المالية، بالإضافة الى قياس وتقييم أداء البنوك الاسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات واصلاحات، وبالتالي يمكن القول إن الدراسة الحالية تتشارك مع الدراسات السابقة في بعض النقاط في الجانب النظري التي تركز على ظهور الأزمات المالية وقياس أداء البنوك، وتميزت الدراسة الحالية بأنها درست دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية دراسة حالة بنك البركة والبنك الوطني الجزائري للفترة (2002-2018)، من خلال التطرق الى تحليل تطورات مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة للبنكين، بالإضافة الى دراسة قياسية باستعمال اختبار المقارنات باستعمال نهج

تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) من خلال استخدام اختبارات : (Tukey، Scheffe، LSD) لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذه الدراسة فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات وشملت الدراسة البيانات المالية قبل أزمة (2008) وما بين أزمتي (2008-2014)، وبعد أزمة (2014)، وهي من الأبحاث القليلة التي تناولت هذا الجانب.

صعوبات البحث:

كأي دراسة واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

-صعوبة الحصول على الاحصائيات الدقيقة المتعلقة بالمؤشرات البنكية من الهيئات الرسمية المختصة.

-على الرغم من أن هذه الهيئات تملك مواقع إلكترونية إلا أنها تفتقر للتحيين.

- وجود اختلاف كبير في الاحصائيات من مصدر للأخر ما جعلنا نستغرق وقت كبير للمفاضلة بينها واختيار الأنسب لدراستنا.

خطة الدراسة:

- مقدمة عامة
- الفصل الأول: ظهور الأزمات المالية
- الفصل الثاني: ظهور وتطور البنوك غير التقليدية (البنوك الاسلامية)
- الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و غير التقليدية (البنوك الاسلامية)
- الفصل الرابع: تداعيات العولمة المصرفية واليات مواجهة المخاطر المصرفية.
- الفصل الخامس: دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري).
- خاتمة عامة

الفصل الأول

ظهور الأزمات المالية

عرف القرن العشرين عددا من الأزمات الاقتصادية، أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي أزمة (1929-1933) وأزمة المديونية العالمية (1982) وأزمة المكسيك سنة (1994-1995) والأرجنتين والأزمة الأسيوية لعام (1997) (أزمة تايلندا) التي مست العديد من الدول الأسيوية والأزمة المالية (1986-1987) وكانت في كل مرة سببا في بروز ظاهرة الكساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي بفعل عولمة الأسواق المالية حيث أضحت الأزمات المالية تنتقل من سوق إلى آخر مما أعطى لها طابع الشمولية والعالمية.

وأزمة الكساد الكبير(1929-1933) كانت الأعمق والأقوى حيث وصفت على أنها أعنف أزمة عرفتها البشرية خلال القرن العشرين و كذلك الأزمة المالية العالمية (2007-2008)، وأزمة انهيار أسعار النفط (2014) وعلى هذا سنتعرض في هذا الفصل إلى ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية(مفهوم، أنواع، أسباب، نتائج والحلول) وبالتفصيل من خلال التطرق إلى أساسيات الأزمات المالية العالمية، بالإضافة الى إدارة الأزمات والنظريات المفسرة لها.

المبحث الأول: الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولا، نظرا لطبيعتها الدورية، و ارتباطها بدورات الأعمال، حيث تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمة سعر الصرف والأزمات المصرفية. والتطرق الى الأزمات المالية يقودنا إلى الحديث عن الحركة الدورية فحينما يتطور النظام في اتجاه صاعد تكتسب قواه المحفزة بعض الشدة في البدء، ويعزز بعضها بعضا ثم تضعف شيئا فشيئا إلى أن تحل محلها قوى أخرى متجه نحو المنحى الآخر. فتعبير الحركة الدورية لا يعني فقط أن الحركات الاقتصادية تبقى دائما في نفس الاتجاه بعد انطلاقها ينتهي بها الأمر إلى الانعكاس بل أيضا هناك درجة ملحوظة من الانتظام في ترتيب المراحل الصاعدة والهابطة وفي مدتها، فإذا كان تعليلنا صحيحا وجب علينا أيضا أن نفسر صفة أخرى تميز الدورة الاقتصادية ونعني بذلك ظاهرة الأزمة.[1]

المطلب الأول: السمات الأساسية للأزمات

أصبح مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، كما أصبح يمس كل جوانب الحياة الاقتصادية والمالية المعاصرة.

أولا: الأزمة

1) المفهوم التقليدي للأزمة

-" الأزمة في اللغة تعني: الشدة و القحط، يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق، وتأزم أي أصابته أزمة[2] ".

الأوزام :" السنون الشدائد كالبوازم، وأزم عليهم العام والدهر يأزم أزما وأزوم، والمتأزم لأزمة الزمان وشدته وأزمتهم السنة أزما: استأصلتهم، ويقال : أصابتنا أزمة وأزمة: أي شدة".[3]

---

[1]- جون مينا ردكينز، ترجمة نهاد رضا،(1991)،"**النظرية العامة في الاقتصاد**"، المؤسسة الوطنية للفنون، طبعية وحدة الرغاية، الجزائر، ص: 454.

[2]-إبراهيم عبد العزيز النجار،(2009)،"**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 18.

[3]- ابن منظور مُحَمَّد بن مكرم، "**لسان العرب**"، ج 12، دار صادر، بيروت، لبنان، ص ص16،17.

-وروي في الأثر عن علي بن أبي طالب ﷺ قال " كان رسول الله صل الله عليه وسلم يقول " اشتدي أزمة تنفرجي".[1] والعرب كانت تقول : "إن الشدة إذا تناهت انفرجت".

- مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (Kriner) وهي لحظة القرار (moment of Decision)، إذا في التراجدي الاغريقية القديمة الأزمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية اذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساس وجوهرية في المستقبل .[2]

- وفي اللغة الإنجليزية الأزمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوأ. (قاموس ويبستر (WEBSTER) .

- الأزمة وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييرا حاسما متوقعا. (قاموس أميركان هيرتيج (HERITAGE AMERICAN)).[3]

-وفي اللغة الفرنسية الأزمة بأنها ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد أو مجموعة أثناء سير نشاط معين، كما عرفها أيضا بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جدا . قاموس (LAROUSSE)[4]

- الأزمة نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد ". قاموس أكسفورد (OXFORD[5])

---

[1]- القضاعي محمد بن سلامة بن جعفر، (1986)، "**مسند الشهاب**"، ج1، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط2 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ص 436.

[2] - عامر محمد، (2006)، "**استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص31.

[3]- دوابه شرف محمد، (2010م)، "**الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة**"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار: "**الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة**"، ايام 29-30 مارس، بيروت، لبنان.

[4] - Grand Usuel Larousse, (1997), dictionnaire encyclopédique, Paris , Larousse, p33.

[5] -Oxford university press,(2006), printed in china , p 39.

– فالأزمة من المصطلحات المستحدثة رغم كونها موجودة من بدأ الخليقة، ويمكن تعريفها عموما على أنها:

"عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا سواء سلبيا أو ايجابيا على النظام كله".[1]

–هي الانتقال من مرحلة صاعدة إلى مرحلة هابطة يكون في الغالب عنيفا وفجائيا في حين أن الانتقال من حركة الانخفاض إلى حركة الارتفاع لا يكون بوجه عام في مثل هذا البروز وبما أنها تنبثق من عمليات عميقة.[2]

ثانيا: المصطلحات المشابهة للازمة

ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها على سبيل المثال:

أ_ مفهوم الكارثة: (Disaster)

–الكارثة من كرث بمعنى الغم، تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد.

–الكارثة (Disaster) : " حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً، وهو سوء حظ عظيم".[3](قاموس أكسفورد)

–الكارثة: " حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات." (عبد الوهاب مُحَّد كامل).[4]

مما سبق نستنتج أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي:

–الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

–للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

---

[1]– صلاح عباس، (2002)، **"إدارة الأزمات في المنشآت التجارية"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص:28.

[2]– جون مينا ردكينز، ترجمة نهاد رضا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 454، 455، 460، 462.

[3]– الشعلان فهد أحمد، (2002)، " **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص28.

[4] –كامل عبد الوهاب مُحَّد، (1424 هـ)، " **سيكولوجية إدارة الأزمات**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص21.

ب–الصدمة (Shock):

تعبر الصدمة عن موقف حاد ينجم عن حادث غير متوقع، وتؤدي إلى الشعور فجائي بالخداع والغدر، وشعور بالإساءة غير متوقعة، ويمكن القول أن الصدمة هي أحد الأعراض الأساس الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد، من خلال هذا التعريف يظهر جليا أن من ترتبات الأزمة تحدث الصدمة [1].

ج– مفهوم الحادث:(Accident)

–" شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وإنما تكون فقط أحد نتائجه" (السيد عليوة).

د– مفهوم الصراع والنزاع: (Conflict And Dispute)

وهو يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً والانتهاء بالسيطرة والتحكم في إدارة الخصم. [2]

ويركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وينشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة.

الصراع هو:" تضارب المصالح والمبادئ والأفكار" (سعود عابد).

كما قسمه إلى ثلاثة أقسام:

- الصراع الخفيف الحدة.
- الصراع متوسط الحدة.

[1]– ايمان محمود عبد اللطيف، (2011) ، **"الأزمة الاقتصادية والمالية والعالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجتها"**، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد العام جامعة سانت كليمنس العالمية، العراق، ص 27.

[2] – عليوة السيد ، (2001)، " **إدارة الأزمات في المستشفيات**" ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، ص12.

- الصراع شديد الحدة.[1]

هـ- مفهوم المشكلة: (Problem)

تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة.[2]

ثالثا: السمات الأساسية للأزمة وأوجه الايجابية والسلبية لها

1- هناك سمات متفق عليها بين الباحثين فيما يتعلق بالأزمة، تتمثل فيما يلي:

- العمق من حيث الجذور.
- بالاتساع من حيث الشمول.
- بالمدى من حيث الزمن و الوقت الذي تستغرقه الأزمة.

- الأزمة هي حدث مفاجئ في توقيت حدوثه وتتسم أحداثه بالغموض ويهدد المسار الطبيعي للمنظمة، ولا يعرف على وجه الدقة نوع التأثيرات الناتجة عنه سواء السلبية أو الإيجابية.[3]

- شدة التأثير على الذين تستهدفهم.

- الشلل وعدم القيام بشيء تأثرا بالصدمة المجمدة لكل شيء.

- فقدان الثقة كرد فعل انعكاسي شديد.

- الضرر الذي حدث من الأزمة و من نتائجها المستقبلية على متخذ القرار.[4]

---

[1]- عابد سعود سراج، (1415هـ)، " **إدارة الأزمات**"، العدد144، مجلة الحرس الوطني، الرياض، السعودية، ص39.

[2]- عليوة السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

[3]- علي عجوة كريمان فريد، (2008)، "**إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات**"، ط2، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ص 167.

[4]-محسن أحمد الخضيري، (2009)،"**الإعصار التمويلي، نظرة متكاملة إلى الأزمة التمويلية من حيث المظاهر والأسباب و العلاج** "، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص: 22-23.

– مربكة فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر، وعدم اليقين في البدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات الأمر الذي يضاعف صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل من أي قرار ينطوي على قدر من المخاطرة .

– غالبا ما تحدث نتيجة لتراكم عدد من المشكلات غير المدركة وتتطلب الأزمة تخطيطا استراتيجيا لتجنب التطورات غير المرغوبة[1].

– ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة، أحيانا القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.[2]

– نقص المعلومات إن لم نقل ندرتها وعدم دقة معالمها مما يزيد من صعوبة إدارة الموقف وهذا ما يؤدي الى صعوبة عملية اتخاذ القرار[3].

– تسبب الأزمة صدمة في بدايتها، وبالتالي الشك في الحلول والبدائل في ظل ندرة المعلومات المتعلقة بها.

– تشكل الأزمة مصدر خطر والذي يمثل بدوره نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة.[4]

2- الأوجه الإيجابية والسلبية للأزمة

الأزمة لا تشمل التهديد (Threat) فقط انما الفرصة (Opportunity) للتغيير كذلك ، مما يجعلها مفهوما" معقدا"

[1] –نيقين أحمد غباشي، (2008)، "**ديناميكية العلاقات العامة الداخلية (صورة المنشاة– أليات غدارة الازمات)**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ص 237.

[2] –أوكيل نسيمة، (2007)،"**دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية**"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشراقة، الجزائر، ص:110 .

[3] – نيقين احمد غباشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 238.

[4] –السيد عليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

وغنيا" وجدليا" ذو متلازمة لفظية وطرفين متضادين ينبغي التوفيق بينهما وهذا ما ذهب إليه (Morin,1976) في وصفه للأزمة اعتمادا" على المفهوم الجدلي الذي يجمع الفرصة والتهديد .

وهكذا تحول مفهوم الأزمة من وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل ، إلى وجهة النظر الاستراتيجية بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ .

- " يتوجه المنظور الإسلامي بقوة نحو البعد الايجابي للأزمة عادة " انها منحة ربانية وفرصة للإصلاح وتقية النفس وهذا ما ورد في سورة البقرة :

" وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ "[1]

[1] _ سورة البقرة، الآية 216.

الجدول رقم (1-01): الأزمة طبقا" إلى الأوجه الايجابية والسلبية"

مستوى الأزمة	الأوجه السلبية (تهديد)	الأوجه الايجابية (فرصة)
- على مستوى خطة المنظمة الإستراتيجية . - على مستوى الخطة التشغيلية . - على مستوى الخطة المتصلة بالنظام العلاقاتي. - على مستوى الخطة السلوكية. - على مستوى خطة القيم . - على مستوى خطة التعلم .	تشويش ، فوضى . قصور ذاتي، شلل، مصدر للإرباك. صراع ، تنافس. شد مفرط يؤدي إلى سلسلة من السلوكيات العنيفة والطائشة . تصرفات روتينية مألوفة. مدخل متسارع باتجاه قواعد معيارية.	البحث عن فرص، تجديد النسيج الاجتماعي. تكييف أفعال جديدة وأكثر كفاءة . تعاون، تحالفات ، ائتلافات. ضغط خلاق، البحث عن حلول واضحة. وقاية ، تماسك. التجريب (البراكماتية).

المصدر: مكيد علي، (2014)، "**الادارة الاستراتيجية التحدي الجديد لإدارة الأزمة**"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي -19، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص89.

رابعا: معايير تصنيف الأزمات

هناك ثلاث عناصر رئيسية تضبط مفهوم الأزمة حسب معايير تصنيفها وهي: الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية.

أ.**الأزمة اجتماعيا**: الأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والعرق، مما يستلزم التغيير السريع إعادة التوازن وذلك لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة، مثال: أزمات التغيير الاجتماعي في العادات والتقاليد...الخ[1].

الأزمة : "لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة"، ولذلك فهي تتعلق ببعدين هما:

- ✓ التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الحالية و المستقبلية.
- ✓ الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.(محسن أحمد الخضيري)[2]

ب . الأزمة سياسيا: هي تلك الحالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي لتعصف به، إذ تستدعي اتخاذ قرارات لمواجهة التجديدات الحكومية و المؤسساتية، الانقلابات السياسية، العنف السياسي...الخ[3]

ج . الأزمة اقتصاديا:" أن الأزمة الاقتصادية عبارة عن فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، لا بل حتى انخفاض في مستوى الإنتاج في فترة يكون فيها مستوى النمو الفعلي أدنى عن النمو الاحتمالي"(دانييل ارنولد).[4]

-" أن الأزمات الاقتصادية هي تلك الأزمات التي تنشأ عن نقص في الاستهلاك بمعنى عدم كفاية الطلب الفعلي بسبب هبوط الفعالية الحدية لرأس المال ".(جون مينارد كينز)[5].

---

[1]- السيد عليوة،(2002)،"**إدارة الأزمات والكوارث**"، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 13.

[2]- محسن احمد الخضيري، (بدون سنة)،"**إدارة الأزمات**"، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، مصر، ص:54.

[3]-السيد عليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص:13.

[4]-دانييل ارنولد، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، (1992)، "**تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص:12.

[5]-**نفس المرجع السابق**، ص:166.

المطلب الثاني: شدة و أبعاد الأزمات

لقد كان للأزمات المالية وقع أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية نظرا لفشل الأنظمة المصرفية في أداء مهامها و الذي ينعكس بالسلب على قيمة العملة، و من خلال هذا ارتأينا أن نتطرق في هذا المطلب الى شدة وابعاد الأزمات.

أولا: شدة الأزمات

تتراوح الأزمات بين نوعين أساسيين من الشدة والضعف هما:

1-أزمات عنيفة: بالغة الشدة والعنف، تؤثر في الكيان الإداري، بل تكاد تدمره ولا سبيل إلى مواجهتها غير افقداها للقوة الدافعة، وتقسيمها إلى أجزاء، حتى يمكن معالجة كل جزء على حدى ويتمثل هذا النوع من الأزمات في الإضرابات العمالية والامتناع عن العمل حتى تستجاب المطالب، ما يسبب خسائر ضخمة.

2-أزمات خفيفة: يتمثل هدا النوع في الأزمات الناتجة من حوادث التخريب وعلى الرغم من انه قد يبدو عنيفا إلا أن تأثيره يكون محدودا ويسهل معالجته بسرعة، بعد معرفة الأسباب والكشف الصريح عنها.

ثانيا: أبعاد الأزمات

1- أزمات عالمية: تأثيرها محلي غالبا ما تنجح الدول الكبرى في نقل أزماتها إلى الدول التي تدور في فلكها فيكون تأثير تلك الأزمات فيها أشد خطرا منه في الدولة المركز، فلو ساء محصول القمح الأمريكي مثلا فإن تأثيره لن يقتصر على الولايات المتحدة الأميركية فقط، بل سيكون أشد تأثيرا في الدول التي يعتمد عليه غذاءها.

2-أزمات محلية:

الأزمات لا يتعدى تأثيرها حدود الدولة بل يقتصر على قطاع محدود منها، ولا يمكن ترحيلها إلى الخارج ولذلك فهي تعالج في إطار محلي فقط ويتمثل ذلك مثلا في الأزمة التي نشأت عن انقطاع خدمات الكهرباء عن معظم مناطق

جمهورية مصر العربية في أحد أيام أبريل (1990) بسبب صاعقة ضربت خطوط كهرباء الضغط العالي في أحد المواقع، الأمر الذي نجم عنه زيادة التحميل فجأة على المحطات الأخرى، ولقد أسهم ذلك في أزمات محلية للعديد من القطاعات.[1]

المطلب الثالث: مراحل تكون الأزمات

تتكون الأزمة خلال مراحل متتابعة مختلفة تشهد تفاعلات داخلية تنبه لبداية تكونها وأطوار النضج المتعاقبة، و تمثل متابعة هذه المراحل أهمية خاصة لمتخذ القرار، الذي يمكنه التنبيه لوجودها و ظهورها وتكون العوامل المساعدة على نضجها فيكون أقدر على مواجهتها.

أولا: مراحل تكون الأزمات

قد لا تظهر الأزمة فجأة، بل يتعدى ذلك بالمرور بسلسلة من المراحل التي يعززها التوتر والقلق، ولكن يمكن التنبؤ بها ويرى بعض الباحثين أن الأزمة تمر في عدة مراحل متسلسلة، ويذكر (البريخت، 1996) أن دورة حياة الأزمة[2] تمر بالمراحل التالية:

1- مرحلة ما قبل الأزمة: حيث يكون هناك إشارات لاحتمال وقوع الأزمة.

2- مرحلة تفاقم الأزمة: حيث تنمو الأزمة وتتفاقم نتيجة لخلل في البيئة التي حدثت فيها الأزمة، مثل ضعف شبكات الاتصال بين الادارات ومواقع العمل.

3- مرحلة إدارة الأزمة: ويطلق عليها أيضا مرحلة احتواء الأزمة، ويتم فيها الاعتراف بالأزمة وتخصيص موارد معينة وفريق من أجل التعامل مع الأزمة.

[1]- إبراهيم علواش، (2008)،"**نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية** "، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net/NR/exeres/Fe 3852 AF_FB9E_4E4C_8537_F4E_.htm، تاريخ الاطلاع: 2015/05/22.

[2] جميل سلمان السهلي، (2019)، "**معوقات ادارة الأزمات في الحوادث الأمنية**"، رسالة ماجستير في ادارة الكوارث، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 588.

4-مرحلة ما بعد الأزمة: حيث يتم تقييم أثار الأزمة وأخذ الدروس والعبر.

في حين يرى السيد عليوة أن الأزمة من لحظة نشأتها وحتى اضمحلالها تمر بخمس مراحل هي:

أ_ المرحلة التحذيرية

"ما قبل الأزمة ": وتكمن أهميتها في قدرة المحلل لأبعادها على اكتشاف كل الاحتمالات والمتغيرات الواردة في سياق وقوع الأزمة ومدى تأثيرها ومن ثم البحث عن الآليات المناسبة لمواجهتها.

ب_ مرحلة نشوء الأزمة

إذا فشل المحلل للأزمة في مرحلة ما قبل الأزمة في توقع حدوثها من عدمه، فإن متغيرات هذه المرحلة سرعان ما تتسع ويتعاظم خطرها، إذ تتجلى قدرة مجابهتها في كفاءة فعالية القرارات المتخذة من قبل هذا المعالج التي تتوقف على عدة عوامل، نذكر منها:

_ حجم المعلومات المتوفرة حول الأزمة محل الدراسة.

_ القدرة على تحديد الأولويات ومن ثم الكفاءة اللازمة في التصدي للآثار الناجمة عن الأزمة.

_ القدرة على الاختيار الدقيق للبدائل المتاحة لمعالجة هذه الأزمة.[1]

وفي هذه المرحلة يكون هناك إحساس مبهم بوجود شيء غير متوقع، وينذر بخطر غير محدد المعالم، أو الاتجاه أو المدى الذي يصل إليه، ويرجع اتساع نطاق المجهول في الأزمة إلى عدم وجود معلومات كافية عن أسبابها واحتمالات تطورها والأضرار التي ستسببها، لذلك تكون خبرة متخذ القرار وكفاءته من العوامل المهمة والأساسية في التعامل معها ومواجهتها خلال مرحلاتها التالية:

[1]-السيد عليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

1-**النمو**: تبدأ هذه المرحلة حينما لا ينتبه متخذ القرار من خطر الأزمة في مرحلة نشوؤها. وخلال هذه المرحلة يتعاظم إحساس متخذ القرار وشعوره بوجود الأزمة، فتبدأ المحاولات الجادة لمواجهتها، وإلا فإنها ستنعكس سلبا خلال هذه المرحلة على الكيان كله وتتفاقم لتبلغ مرحلتها التالية.

2-النضج: إن ما يدفع الأزمة إلى هذه المرحلة عدم كفاءة الإدارة وجهلها وتخلفها فتزداد عوامل تفاقمها التي تمدها بالقوة المؤثرة اللازمة لبلوغها أقصى درجاتها شدة وعنفا ما يجعل السيطرة عليها أمرا مستحيلا، إلا من خلال مصادماتها صدما عنيفا قد ينتهي إلى تدمير الكيان أو المشروع التي نشأت فيه.

3-الانحصار: وهي المرحلة التي تصل إليها الأزمة بعد تحقيق أهدافها خلال ما تعرضت إليه إذ تفقد قدرا كبيرا من قوتها فتبدأ بالانحصار. وإن فشل الاصطدام في تبديدها أو تقليصها فقد تتجدد وتأخذ تشكل موجات متلاحقة تزعزع استقرار الكيان الذي يدخل مرحلة الانكماش والتقلص حتى يصل إلى درجة الاختفاء أو الفناء.

4-الاضمحلال: حينما تفقد الأزمة قوتها دفعها تتلاشى مظاهرها ويدفع اختفاؤها الكيان الذي نشأت فيه إلى إعادة البناء، وعلاج الآثار المترتبة عليها، ويستعيد فاعليته وأداءه بعد اكتسابه الخبرة والمناعة في التعامل مع مثل هذه الأزمات التي ألمت به.

ج-مرحلة انفجار الأزمة

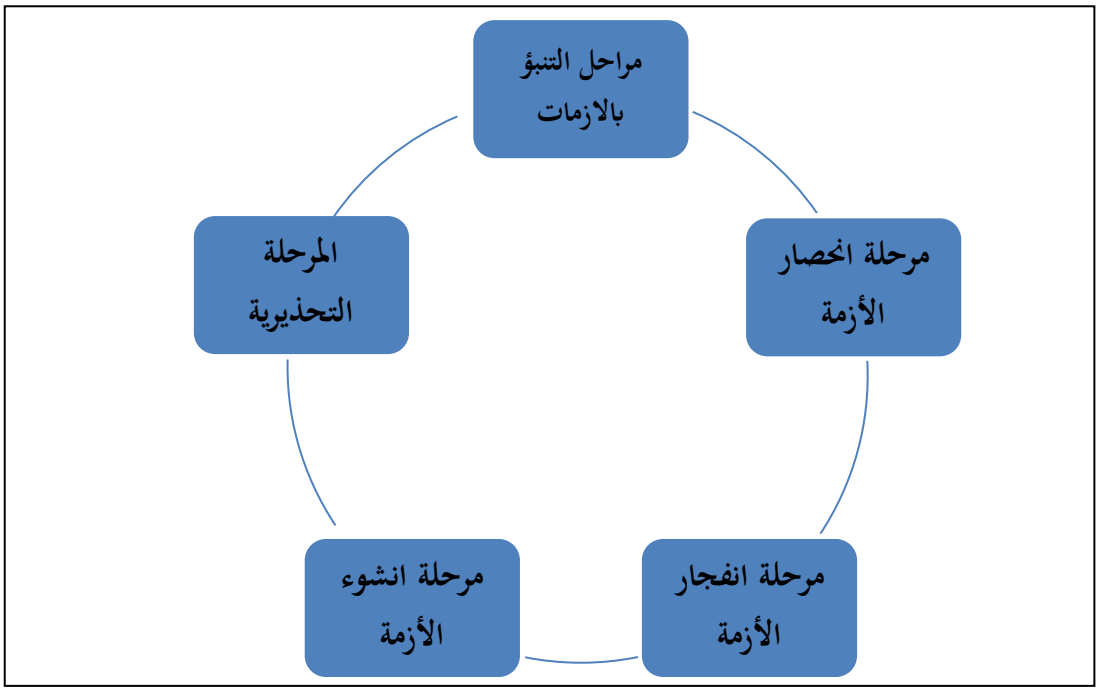
وهي تعتبر أهم وأصعب مرحلة، حيث أن إخفاق متتبع أحداث الأزمة في التعامل مع العوامل التي أدت إلى تحريكها وبالتالي انفجارها، يؤدي إلى فقدان السيطرة على متغيراتها شديدة المرونة والتفاعلية وبالتالي حدوث الكارثة وتتعقد الأوضاع، مما يؤدي إلى نتائج سيئة.[1]

[1] -قدري علي عبد المجيد، (2008)، "**اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص: 15.

د-مرحلة انحصار الأزمة

في هذه المرحلة تبدأ العوامل الرئيسية المسببة للأزمة في التلاشي، بحيث يعود الوضع إلى مرحلة الانفجار وبالتالي التوازن الطبيعي الذي كان قبل حدوث هذه الأخيرة وتدعى كذلك مرحلة (الصفاء والتمايز)، وهي تتميز بتوفر درجات عالية من المعلومات والكفاءة لدى رصيد المحلل، وبالتالي إمكانية طرح البدائل والحلول المناسبة لقمع الأزمة محل الدراسة.[1]

الشكل رقم (1-01): مراحل تكون الأزمات وتفاعلاتها الداخلية



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماد على ما سبق.

[1]- قدري علي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 15.

وتمر الأزمة بخمس مراحل هي:

1-مرحلة الحضانة: وهي المرحلة التي تمهد لوقوع الأزمة ، وهذه المرحلة إذا ما تم تبيينها واستيعابها وإدراكها إدراكاً كاملاً كان التعامل مع الأزمة سهلاً.

2-مرحلة الاجتياح: وهي مرحلة بداية الأزمة الفعلية، وهي بلا شك أصعب أوقات التعامل مع الأزمة.

3-مرحلة الاستقرار: وهي المرحلة التي تبدو فيها أبعاد الأزمة، ويتم تطبيق الخطط والاستراتيجيات الخاصة بإدارة الأزمة.

4-مرحلة الانسحاب: وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة في التلاشي وتمتد حتى تنتهي تماماً.

5-مرحلة التعويض: وهي المرحلة التي تتم فيها عملية التقويم وتلافي الآثار.(**أحمد عز الدين**).[1]

ثانيا: تصميم مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المالية

إن الاثار السلبية التي تنجز عن الأزمات المالية تبين و تؤكد مدى أهمية ضرورية التنبؤ بهذه الأزمات، وذلك قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، فعملية التنبؤ بالأزمات تعد مؤشرا يسمح بالكشف والتحذير عن امكانية وقوع الأزمات مستقبلا.

1-نظام الإنذار المبكر:

المقصود باكتشاف إشارات الإنذار المبكر عملية رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث الأزمات[2]، والوسائل المستعملة في الرصد تتمثل في ميزانيات البنوك وإقرارات الإيرادات والمصروفات، أما بالنسبة لخصائص الإشارات المفيدة فتتمحور في:

[1] – عز الدين أحمد جلال، (1990)، " **إدارة الأزمات في الحدث الإرهابي**"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ص ص 31 – 33.

[2] – محمد المحلاوي رشاد، (1995)، "**إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية**"، ط2، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، ص ص: 90-93.

-امكانية مراقبة المؤشر بسهولة عندما لا يكون النظام المصرفي أو المالي تحت الضغط.

-تمدنا هذه الإشارات بمقياس لدرجة المخاطرة أو بالإشارة إلى التوقيت المرجح لظهور مشكلات النظام المصرفي.[1]

2-العناصر الأساسية لاكتشاف إشارات الإنذار المبكر:

- تحديد كافة الجوانب السلبية التي تجعل المؤسسة محل استهداف بالإضافة إلى تحديد المعايير التي تحدد مدى مصداقية الأزمات، وفي هذا الاطار فقد ركز صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اهتمامهما على معياران متعلقان بالمحاسبة ونشر البيانات.
- التخطيط لتجنب الأزمات إذا وقعت أو تحويل الموقف الى فرصة تساهم في ازالة الخطر تماما.

3-أهمية وجود نظام للإنذار المبكر:

- تبرير أهمية معرفة وقت حدوث الأزمات، لكن الموعد الذي تقع فيه الأزمات يبقى مجهولا في أغلب الأحيان.
- يعطينا تفصيلا تاما على كافة البيانات بصفة دورية مما يساعد على الرقابة التامة، وكذا نظام مختصر لمتخذ القرار.
- ارتباط نظام الانذار المبكر بظاهرة عدوى انتقال الأزمات وأليات انتقال الأزمات وهذا من خلال معرفة مميزات اقتصادية البلدان التي تعرضت للعدوى.
- لأهمية التحديث المستمر لقائمة مؤشرات نظام الانذار المبكر وهذا للمرونة التي يتميز بها النظام الاقتصادي نتيجة لارتباط المتغيرات الاقتصادية ببعضها فمثلا تدفقات رؤوس الأموال تؤثر على سعر صرف العملة.

4- معوقات تصميم نظام الانذار المبكر:

تتمثل معوقات تصميم نظام الانذار المبكر فيما يلي:

[1] - محمد المحلاوي رشاد، ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

-ضعف البيانات الخاصة بنوعية الأصول أو سرية المعلومات وعدم توافرها لدى المصمم في الوقت اللازم يجعل من إدراك الأزمات قبل حدوثها أمرا صعبا، ويلعب الرقم القياسي دور أداة تحليلية لدراسة الأزمات بعد حدوثها في ظل غياب المعلومات الواضحة والصريحة والدورية بعد أن كان يلعب دور أساسي في ظل توفر المعلومات في حينها على أساس منتظم، إذ يقوم بالتنبؤ قبل حدوث الأزمة.

-وجود صورة خاطئة في ذهن أفراد المؤسسة أو معتقدات غير صحيحة بشأن مناعة المؤسسة ضد الأزمات أو القدرة على اكتشاف إشارات الإنذار المبكر، وتفوق هذه المعوقات قدرة الأفراد على التفسير الصحيح لعلامات الانذار وتشخيص وجود الأزمات.

-عدم وجود معايير الحيطة والمعايير الاحصائية والمحاسبية أو تنوع هذه المعايير مما يقلل من فائدة مؤشرات الحيطة الكلية في الرقابة والافصاح العام، وعدم امكانية مقارنتها بين البلدان لعدم وجود معايير دولية مع تنوع الكبير في المعايير القومية، مع فضل المعايير في التماشي مع التجديد السريع في الأسواق المالية.

-يتأثر هذا النظام بمؤشرات غير اقتصادية كالجوانب السياسية والاجتماعية، وهي أمور يصعب قياسها مما يسبب تحديا كبيرا في القياس والتوقع للمستقبل.[1]

5-أساليب علاج هذا النظام:

-التعرف على القدرات الحالية للمؤسسة في مجال اكتشاف إشارات الإنذار المبكر.

-وضع إمكانيات المؤسسة تحت المجهر وتقييم هذه الامكانيات.

-تحديد التغيرات الممكنة أو الضرورية.

-إعادة تصميم المنظمة لزيادة فعالية اكتشاف إشارات الانذار المبكر.

[1] - دانيال هاردي، (1998)، "**هل يمكن التنبؤ بأزمات النظام المصرفي**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 35، العدد4، ص 33.

فإدارة الأزمات هي " نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة".[1]

المطلب الرابع: إدارة الأزمات، مفهومها، مقوماتها، مراحلها التعامل معها.

عرف الانسان أزمات متعددة سواء كانت اقتصادية أو أمنية منذ العهد القديم إلى حدود قرننا الحالي، وبدأ الاهتمام الأكاديمي بدراسة الأزمات مع بداية الستينيات من القرن العشرين مرافقا لظهور أزمات كبرى واجهت المجتمع، لذلك وجدت ادراة الأزمة كمظهر للتعامل الانساني مع الأزمات الطارئة أو الحرجة التي واجهت حياة الانسان ولم تكن تعرف باسم ادارة الأزمة وانما كانت لها مسميات أخرى مثل حسن الادارة أو براعة القيادة وصنع القرار.

اولا : مفاهيم عامة حول أدارة الأزمة

ادارة الأزمة هي عملية تخطيط استراتيجي تستلزم قيام إدارة المنظمة باتخاذ مجموعة من القرارات (في ظل ظروف يسودها التوتر وعدم التيقن) في وقت محدد تستهدف الاستجابة السليمة لأحداث الأزمة ومنع تصاعدها، والتقليل من نتائجها السلبية إلى أقل حد ممكن بما يسمح للمنظمة بامتلاك قدر أكبر من السيطرة على مقدراتها، وتزيل المخاطر في اتجاه استعادة أوضاعها الطبيعية.[2]

ويرجع أصول" إدارة الأزمة " إلى الإدارة العامة (وذلك للإشارة إلى دور الدولة في مواجهة الكوارث العامة المفاجئة وظروف الطوارئ، مثل الزلازل، والفيضانات، الأوبئة، والحرائق، والغارات الجوية، والحروب الشاملة).[3]

[1] –أحمد إبراهيم أحمد، (2002)، **"إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج"**، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، ص ص 32– 33.

[2] – جميل سلمان السهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 583.

[3] –السيد عليوة ، (1997)، **" صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة"**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، مصر، ص 251.

كما يعتبر البعض إدارة الأزمات هي علم وفن، ولكنها من الناحية التطبيقية فهي فن أكثر منها علم، لأنها تتعلق بموهبة القيادة التي لا يمكن أن تكتسب بالمعرفة، والغرض من إدارة الأزمة هو تغيير الأمر الواقع مع تجنب القتال فإذا تطورت الأزمة إلى قتال تعتبر الإدارة فاشلة.[1]

فإدارة الازمات هي "نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة".[2]

ومن خلال المفاهيم السابقة لإدارة الأزمة يمكن تحديد عناصرها فيما يلي:

- ✓ عملية إدارية خاصة تتمثل في مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية.
- ✓ استجابات استراتيجية لمواقف الأزمات.
- ✓ تدار الأزمة بواسطة مجموعة من القدرات الإدارية الكفؤة والمدربة تدريباً خاصاً في مواجهة الأزمات.
- ✓ تهدف إدارة الأزمة إلى تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.
- ✓ تستخدم الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار.[3]

ثانيا: مقومات إدارة الأزمة

إن إدارة الأزمة والتعامل مع الموقف الأزموي يتطلب استخدام عدة طرق و أساليب إدارية متقدمة وفق ما تقتضيه الحاجة للخروج منها بأقل الأضرار، تعمل على تحقيق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمة، وفي الوقت

[1] –أمين هويدى، (1993)، **"فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي"**، مجلة المستقبل العربي ، عدد 172، مركز دراسات وجدة العربية بيروت، لبنان، ص ص، 13-15.

[2] – أحمد ابراهيم أحمد، (2002)، " **ادارة الأزمات الأسباب والعلاج**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص 32- 33.

[3] – عبد الرحمن مُحَمَّد عبد الرحمن ، (1994)، " **إدارة الأزمات** "، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ص ص 5 – 6 .

ذاته تتيح لفريق التعامل مع الأزمات حرية الحركة بالكامل.

ومن هنا تحتاج إدارة الأزمات إلى احتياجات إدارية خاصة وأيضاً إلى مهارات إدارية خاصة، ومن هنا يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة بالاستثناء (Management By Exception) حيث تخرج الأوامر الإدارية عن مسار الأوامر العادية، وعن الهيكل التنظيمي القائم وتصبح السلطات منزوعة ومسندة إلى فريق عمل (Task Force) لديه كافة الصلاحيات والمسؤوليات للتعامل مع الأزمة.[1]

ويمكن أن نحدد أبرز مقومات الإدارة الفعالة للأزمات من خلال أدبيات الدراسة التي تطرقت لتلك المقومات فيما يلي:

1- تبسيط الإجراءات وتسهيلها:

لا يمكن التعامل مع الأزمة بنفس الوتيرة المعتادة في الحالات العادية والإجراءات التقليدية للتسيير ، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضاً لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته.

2- إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية:

إن ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة وانفلات الأمور وتطورها هو التعامل معا في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل ، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح، وحماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: أ-التخطيط. ب- التنظيم. ج- التوجيه. د – المتابعة.[2]

[1] - محسن أحمد الخضيري، (2002)، " **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**"، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، مصر ص ص 242 – 243 .

[2] - محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 243 – 246 .

3-تقدير الموقف الأزموي:

إن تقدير الموقف الأزموي لابد أن يشمل تحليلاً كاملاً لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسئولة عن إدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها.[1]

4-تحديد الأولويات:

بناءا على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمنة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة .[2]

5-تفويض السلطة:

تفويض السلطات يعني منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدود، وفي الوقت ذاته على الفرد أن يعرف المهام والأنشطة التي يتوقع منه إنجازها.

ويعتبر تفويض السلطة " قلب" العملية الإدارية النابض، وشريان الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم ينظر إلى تفويض السلطة محور العملية الإدارية سواءً في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية.

6-فتح قنوات الاتصال:

إن إدارة الأزمة تحتاج إلى كم من المعلومات اللازمة ، وإلى متابعة فورية لتداعيات ومجريات أحداث الأزمة وسلوكيات أطرافها وطرق تعاملها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الأخر

[1] – أبو شامة عباس، (1995)، " **إدارة الأزمة في المجال الأمني**"، مجلة الفكر الشرطي، مجلد4، العدد3، شرطة الشارقة، الإمارات ، ص 300.

[2] – أبو شامة عباس، ، **المرجع سبق ذكره**، ص 301.

يساعد على تحقيق هذا الهدف[1]، والذي هو إدارة الأزمة ومحاولة القضاء عليها أو التخفيف من أضرارها والتعلم من نتائجها.

7-الدعم المادي والمعنوي للتصدي للأزمة:

الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة.[2]

8- التواجد المستمر في مواقع الأحداث:

من أجل معالجة الأزمة لابد لمتخذ القرار التواجد في موقع الحدث، حيث لا يمكن معالجتها وهناك تغييب للمعلومات الخاصة بها، لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد أسلوبين أساسيين هما:

- التواجد السري في موقع الأحداث.
- تأمين تدفق كم مناسب من البيانات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات.[3]

9-إنشاء فرق مهمات خاصة:

إن من الضرورة إنشاء فرق المهمات الخاصة وذلك للتدخل السريع عند الحاجة إليها، وهذا نظراً لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها، على أن تخضع هذه الفرق لتدريب خاص وعالٍ حسب نوع وحجم المهمة، كما يجب الاستفادة من الدول الأخرى وذات السبق في هذا المجال.[4] كل حسب مجاله مثال:

---

[1]- محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص ص 247 – 250.

[2] - الشعلان فهد أحمد ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 167 - 168.

[3]- محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص ص 250 – 251.

[4]- الشعلان فهد أحمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص- ص 162 ، 165.

- **أزمة مالية** : لابد من وجود علماء اقتصاد ذوي خبرة ومهارة من اجل التصدي لها.
- **أزمة صحية** : لابد من وجود علماء وأطباء وبيولوجيون للبحث في هذا الشأن مثال: جائحة **كورونا** التي ضربت العالم كافة.

10-التوعية الكافية:

يلعب الإعلام دورا فعالا لمواجهة الأزمات وذلك من خلال ما يوفره من معلومات وتوعية اللازمة والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، حيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يؤدي إلى المساعدة في مواجهة الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة والمساعدة التي ينتظر المواطنين تقديمها.[1]

11-الخطة الإعلامية في الأزمة:

تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة.

ونظراً لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما يهمش الدور الإعلامي يكون لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذا يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة.[2]

ثالثا: مراحل إدارة الأزمة (Crisis Management Phases)

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح التعامل معها صعبا وقد تفاقم أحداثها.

[1] – الشعلان فهد أحمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص- ص 169 – 170.

[2] – الشعلان فهد أحمد ، "**المرجع السابق**"، ص 180.

1 – اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: (Signal Detection)

عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة، فسوء الأحوال الجوية قد ينبأ بوقوع كارثة محتملة وقد يودي إلى فيضانات ويسبب انقطاع في الكهرباء وما يترتب عليها من نتائج قد يخلق أزمة خاصة على مستوى المنشأة والمصانع إذا تعلق الأمر بفساد سلع ومواد أولية أو إلحاق الضرر بالبنايات مما ينتج عنه توقف الإنتاج.

وقد لوحظ أن المديرين بالمنظمات المستهدفة للازمات (Crisis Prone) على درجة عالية من المهارة في حجب إشارات الإنذار التي تتنبأ بقرب وقوع الأزمات، بينما يتوافر لدى المديرين في المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات (Crisis Prepared) مهارات عالية في الشعور بأية إشارات حتى وإن كانت خافتة والأسوأ من ذلك أن المديرين بالمنظمات المستهدفة للازمات لا يتعمدون حجب إشارات الإنذار فحسب ولكنهم يعاقبون حملة الأخبار السيئة وشعارهم: " No news, good news".[1]

2 – الاستعداد والوقاية: (Preparation / Prevention)

تتمثل هذه المرحلة بالأنشطة الهادفة في تغطية الإمكانات والقدرات وتدريب الأفراد، وهي مرتبطة بسابقتها حيث يجب أن يتوافر لدى المجتمع الاستعدادات والأساليب الكافية للوقاية من الأزمات، ويؤكد ذلك على أهمية إشارات الإنذار المبكر، لأنه من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تتنبأ أو تنذر باحتمال وقوعه، إن الهدف من الوقاية يتلخص في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الوقاية بالمجتمع، ومعالجتها قبل أن تستفحل ويصعب علاجها وهناك علاقة بين التنبؤ بالأزمات وبين الاستعداد والوقاية منها، إذ تعتبر الزلازل والحرائق والسيول وانهيارات المباني القديمة أهم الكوارث التي تتعرض لها الدول، حيث انعكس ذلك على خطط الاستعداد والوقاية، بما تتضمنه من تدريب للأفراد واختيار

[1]- الحملاوي مُحَّد رشاد، (1995)، "**إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**"، ط2، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ص 62.

للمعدات وما إلى ذلك، ولهذا السبب فمن الضروري تصميم سيناريوهات ووضع خطط مختلفة وتتابع للأحداث لأزمة نتخيلها، واختبار ذلك كله حتى يصبح دور كل فرد معروفاً لديه تماماً.

تعتمد هذه المرحلة على وضع الخطط وبرامج وتدريب الأفراد، لمواجهة الأزمة قبل حدوثها، وتوفير الاستعدادات واستحداث الأساليب الكافية للوقاية من الأزمات.

3 – احتواء الأضرار والحد منها: (Containment / Damage Limitation)

إن من المستحيل منع الأزمات من الوقوع طالما أن هذه المرحلة تكون الأزمة فيها قد انفجرت، وبلغت ذروتها وعلى ذلك فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات تتلخص في إعداد وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المجتمع، وتتوقف هذه المرحلة في إدارة الأزمات على طبيعة الحادث الذي وقع. وهي بلا شك أصعب أوقات التعامل مع الأزمة[1].

ويعد تسرب المواد الكيماوية من أخطر الأزمات التي يمكن أن تعرض الناس والبيئة لمخاطر لا حدود لها، وإذا أخذنا تسرب الوقود من صهاريج شركات أنابيب البترول وما يترتب عليه من تشريد العديد من الأسر وإتلاف الأراضي الزراعية والمحاصيل، وكذلك تعريض العديد من القرى للحرائق وتهديد الأرواح والممتلكات والثروة الحيوانية فإننا ندرك أبعاد أهمية احتواء الأضرار التي تنشأ عن مثل هذه الأزمات.[2]

4 – استعادة النشاط: (Recovery)

وهي العمليات التي يقوم بها الجهاز التنفيذي لإدارة الأزمة لغرض استعادة توازنه ومقدرته على ممارسة أعماله وترميم أثار الضرر وإعادة الأمور إلى نصابها مثلما كانت قبل الأزمة[3].

---

[1]- محمد بولقصاع، (2016)، **منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات، دراسة موضوعية"**، أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الإسلامية، تخصص التفسير وعلوم القران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 45.

[2]- الحملاوي محمد رشاد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 48،.

[3]- محمد بولقصاع، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 47.

وتشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج (جاهزة واختبرت بالفعل) قصيرة وطويلة الأجل، وإذا لم تختبر هذه البرامج مسبقاً فإنه يكون من الصعب الاستجابة ووضع الحلول المناسبة عندما تحتدم الأزمة، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها: محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت والملاحظ أن المديرين الذين يحددون مسبقاً العناصر والعمليات والأفراد، الذين يعتبرون على درجة من الأهمية للقيام بالعمليات اليومية يستطيعون إنجاز هذه المرحلة بكفاءة.

5 – التعلم: (Learning)

المرحلة الأخيرة هي التعلم المستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، حيث أن التعلم يعد أمرا حيوياً، غير أنه مؤلم للغاية ويثير ذكريات مؤلمة خلفتها الأزمة.

ولكي يتعلم المرء فإنه يجب أن يكون على استعداد لتقبل القلق دون الاستسلام للفزع.[1]

[1]- رشاد محمد الحملاوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 64-65.

المبحث الثاني: ظهور الأزمات المالية

عرف العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي العديد من الأزمات المالية تبعتها انهيارات أحاطت بالعديد من اقتصاديات مختلف دول العالم ككل، فمع انتشار ظاهرة العولمة و الانفصال الواضح بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي بات العالم يعاني من موجات و مشاكل عصفت بالاقتصاد بشكل دوري و خاصة القطاع المالي ومن ثمة انتشار العدوى إلى الاقتصاد ككل، وأغلب الأزمات التي تعرضت لها مختلف الدول هي أزمات مصرفية وأزمات أسواق رأس المال، أدت في غالب الأحيان إلى إحداث تغيرات ضخمة في الاقتصاديات الدولية و من خلال هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأزمات المالية واسباب انتشارها و أنواعها بالإضافة الى ادارة الازمات.

المطلب الأول: الأزمات المالية، أسباب انتشارها، أنواعها

إن معظم الأزمات المالية التي حدثت في مختلف الدول كان لها عدة أسباب من بينها عدم استقرار الاقتصاد الكلي اضطرابات القطاع المالي، سياسات سعر الصرف، ضعف النظم المحاسبية والرقابية، الانفصام المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي، مما ترتب عنها ضياع مدخرات المودعين وضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين، حدوث انخفاض في الدخل الوطني وانكماش في التجارة الخارجية للدول المعنية بالأزمة....الخ و سنتطرق لها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: الأزمات المالية

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، إلا أن معظم التعاريف المقدمة لها تتفق على أنها اضطراب مفاجئا في بعض التوازنات الاقتصادية يصحبها تدهور صحة الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية ومؤشرات أدائها كما يمكن أن نميز ثلاثة أنواع للأزمات المالية وهي: الأزمات المصرفية، أزمات سوق المال، أزمات العملات.

وسنحاول اعطاء تعريف يحيط بمفهوم الأزمة:

-أنها " الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثرمن الأصول والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية،وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنهاحقوق ملكية للأصول المالية و هذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً (فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما أوفي سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد".[1]

- "أنها اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث تتفاقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس والمخاطر المعنوية فتصبح الأسواق غير كفئة، بمعني تدني قدرتها على أداء أدوارها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي.

ومشكلات الاختيار المعاكس هي المشكلات الناتجة عن تقديم المؤسسات المالية قروض إلى عملاء ذوي جدارة انتمائية منخفضة مما قد يؤدي إلى عدم قدرتهم على السداد".[2] (فريديريك مينشكن (Frèdiric Mishkin) .(1996)

_ أنها عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية: عرض السندات والأسهم اسعارها، الطلب على القروض، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف. (E.Barthalon)، ومن ثم فمصلح الأ زمة

[1]- السيد متولي عبد القادر، (2009)، **"الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير"**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان الأردن، ص317.

[2] - زيدان محمد وحبار عبد الرزاق، (2009)، **"دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، ص2.

المالية يقترن بتغير (انخفاض) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة سابقا، ويقترح " E.Barthalon" تعريف ثاني للأزمة المالية والتي يعتبر أنها عبارة عن "إرتفاع شديد وسريع في الطلب عن النقود لأغراض احتياطية".

– "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد أثاره الى القطاعات أخرى".[1]

_ " إضطراب أو اختلال يصيب الأسواق المالية ويتميز بإنخفاض معتبر في أسعار الأصول عدم قدرة المدينين والوسطاء على الدفع، وينشر هذا الاختلال على شكل تفرعات عبر النظام المالي،مبطلا قدرة الأسواق على تخصيص رؤس الأموال في الإقتصاد بشكل فعال ".(" Eichengreen" و" Portes ")

_ " عجز الأسواق المالية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للمستثمرين أصحاب المشاريع الأكثر ". (F. S Mishkin)

–" انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي ".[2]

_كما يمكن تعريفها رغم تعدد المؤلفات حولها خلال القرون الماضية يبقى تقسيمها وبحث جوانبها أمرا ليس هينا لكن يمكن إدراج مجموعة من التعاريف الآتية:

– "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة". فالأزمة حسب هذا التعريف لها بعدين: التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية الوقت المحدد لاتخاذ القرار سريع وصائب لحل الأزمة، وإلا فإن هذا القرار غير ملائم لمواجهة الموقف الجديد المفاجئ.[3]

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، "**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**"، الدار الجامعية، مصر، ص 189.

[2]– عرفات تقي الحسيني، (1999)، "**التمويل الدولي** "،دار النشر، عمان، الأردن، ص:200.

[3]– محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 54.

– "حدث يهدد المصلحة القومية يحدث في ظرف ضيق الوقت،وعدم توفر الإمكانيات، وينشأ عن اختلاف وجهات النظر أو وقوع كوارث طبيعية أو ظروف اقتصادية تستغل كل قوى الدولة أو بعضها لمواجهتها من خلال حل توفيقي أو إجراء عاجل".

ثانيا: أسباب انتشار الأزمات المالية

كثيرا ما يتساءل العديد من المحللين والاقتصاديين عن سببية انتشار بعض الأزمات المالية؟ ولما تبدو بعض الأسواق المالية المشتركة والبارزة عرضة لها، في حين لا تتعرض أسواق أخرى لهذا المشكل؟ ويمكن تبرير سببية هذا الأمر بالتعرض إلى ثلاثة أسباب رئيسية*، وهي:

السبب الأول: وهو راجع إلى الفشل الواسع الانتشار في الأسواق المالية، مقاسا بمقاييس الانهيارات المفاجئة التي تمس السياسة النقدية، مما يهدد بالخروج عن إطار السياسة الدولية المواجهة نحو فتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الخارجية وعدم التحكم فيها ومراقبتها.

السبب الثاني: الاضطرابات التي يحدثها المضاربون الأجانب في سوق العملات بسبب تقلب آرائهم واختلافها وتشجيعهم على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ما يؤدي إلى انهيار أسواق الأسهم والسندات المحلية فضلا عن مختلف الأصول المالية .*

السبب الثالث: أن الأزمات المالية هي ببساطة وليدة استجابة المستثمر للأزمة الاقتصادية المحلية فضلا عن تجاوبه المحتمل مع سوء التسيير الحكومي للسياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من منطق ضعف الأسواق المالية، وقلة الخبرة إن لم نقل انعدامها لدى القائمين عليها، الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب للتعامل فيها وتحقيق الربح السريع

*- تم ذكر هذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر، ذلك لإمكانية تواجد أخرى حسب ظروف أخرى مخالفة.

*- تقوم بعض المؤسسات المضاربة في سوق الأسهم والسندات ببيع عدد كبير من الأسهم سواء بهدف إخراج استثماراتهم أو بهدف شرائها بعد انخفاض أسعارها، ولكن هذه العمليات المصطنعة أدت إشعال النار في الأسواق الأخرى للعمل بالمثل من قبل مؤسسات مضاربة أخرى، وهو السبب الذي فجر الأزمة.

وتعتبر أكثر الأسواق عرضة لهذا الإشكال، بحيث يمكن للمستثمرين تدبير رفع أسعار الأسهم والسندات بصورة سهلة، وغير أخلاقية في بعض الأحيان و التي لا يدرك السماسرة المحليين حقيقتها.[1]

-كذلك من أسباب الأزمة المالية دور ديون قصيرة الأجل في حدوثها: " شهدت حقبة التسعنيات رواجا في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول حسب بيانات بنك التسويات الدولي من حوالي (176) مليون دولار عام (1990) إلى حوالي (454) مليون دولار عام (1997)، وكان هذا التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسية لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامى (1994 و1995) ودول جنوب شرق أسيا في عامي (1997و1998) بالاضافة الى روسيا والبرازيل في عامي(1998و 1999)، وقد اظهرت بيانات بنك التسويات الدولي من نسبة الديون قصيرة الأجل من جملة ديون الدول النامية تلعب حوالي (20%) عام (1997) بعد أن كانت حوالي(12%) في عام (1990) وكان حوالي(50%) من القروض الجديدة الممنوحة من المصارف العالمية ذات أجال استحقاق لمدة عام واحد أو أقل، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه في أوائل التسعنيات.وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا تليها في ذلك أمريكا اللاآتنية،وكانت الدول العشرة الأكثر استحواذا للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة (1990-1996) هي، كوريا (15%) من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية تايلاندا(11%)، البرازيل (10%)،أندونيسيا (8%)، المكسيك (8%) ثم الصين والأرجنتين وروسيا، وجنوب افريقيا وماليزيا.وتزامنت الزيادة في منح القروض قصيرة الأجل مع الزيادة في نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض ولاسيما المؤسسات المالية، حيث حظيت المؤسسات المالية على (42%) من القروض القصيرة الأجل الممنوحة لدول جنوب شرق آسيا مثلا ".[2]

[1]- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003)،"**العولمة المالية وإمكانيات التحكم: عدوى الأزمات المالية** "،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ص:28.

[2]- يوري داداوشي و(آخرون)، (2000)، "**دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، و م أ، ص:54.

ثالثا: أنواع الأزمات المالية

إن الأزمات المالية ليست نوعا وإذا وإنما أنواع متعددة وعرف تاريخ الأزمات المالية من خلال الدراسات الاستقصائية والتحاليل والبحوث المعمقة تقسيم الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي: أزمة الديون (الديون) العالمية، أزمات العملة أو سعر الصرف والأزمات البنكية والمصرفية ضف إلى ذلك أزمات أسواق رأس المال.

1-أزمات العملة وأسعار الصرف

1-1-أزمة سعر الصرف

- يظهر هذا النوع من الازمات عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلندا وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق أسيا عام 1997.
- " يقال أن هناك أزمة سعر صرف في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف و/ أو إجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة".[1]

(أحمد طلفاح أحد أعضاء وباحثي المعهد العربي للتخطيط[*]).

هناك ثلاثة أسباب لحدوث أزمة الصرف وهي:

_ عدم الاتساق بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسعر الصرف.

[1]- أحمد طلفاح، (2005)، "**الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية** "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:7 الموقع الالكتروني:.http:www.arab_api.org ، تاريخ الاطلاع:2016/02/15.

[*]- المعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية تهدف إلى تطوير البحث العلمي، مهمته الرئيسية دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال التدريب والبحوث والاستشارات واللقاءات العلمية والنشر، يقع بدولة الكويت.

_المضاربة و التوقعات في ظل عدم تماثل المعلومات.

_ الصدمات الخارجية ".[1]

1-2- الأزمات المصرفية

عندما يواجه بنك ما زياد كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع من قبل المودعين، فيما أن البنك يقوم بإقراض وتشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لتلك الطلبات إذا ما تجاوزت النسبة المحتفظ بها، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا ما حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرف هذا ما يؤدي إلى إجبار الحكومة الممثلة في السلطات النقدية والمالية إلى التدخل لمنع ذلك ،بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك وتميل الأزمات المصرفية إلى البقاء وقتا أطول من أزمات العملة، وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض هذه الأخيرة منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى الائتمان وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Over&Gurney"، وما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما انهار بنك " United States" في عام (1931)، وكذلك بنك:" Bear Stearns"، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينيات و الستينيات بسبب القيود على رأس المال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

2-أزمة المديونية الدولية

" لعبت الديون دورا مهما في التمويل الدولي وكانت شكلا من أشكاله ولا تزال، فيما كانت الدول الأوربية المصدر الرئيسي لهذه الديون، وكانت السندات الأداة الأولى للديون والتمويل الدولي. ففي فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية أصبحت أمريكا المصدر الأساسي للديون، ومولت الكثير من إصدارات السندات طويلة الأجل، ومثل اقتراض

[1]-السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص319.

الحكومات نحو نصف الإصدارات الأجنبية للسندات وبالذات حكومات الدول الأوربية، ودول أمريكا اللاتينية".[1] وبعد الحرب العالمية الثانية تعزز دور الولايات المتحدة الأمريكية و ازداد كمصدر أساسي للإقراض واتجهت إلى أوربا بشكل خاص، ثم إلى دول العالم الثالث وبشروط ميسرة، أو بشكل إعانات ثنائية من أجل ضمان سيطرتها على هذه الدول حتى تحل محل الدول الأوربية في السيطرة على دول العالم الثالث وبعض الديون تمت من خلال المؤسسات الدولية التي من أهمها نجد: البنك العالمي والمؤسسات التمويلية التابعة له، وكذلك صندوق النقد الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وازداد الاقتراض التجاري بعد ذلك ،وبالذات الممنوح من قبل المصارف التجارية، وبهذا اتسعت عمليتي الإقراض وازداد اعتماد الدول النامية عليها كمصدر للتمويل.

كما أن العالم في بداية الثمانينات أصبح واعيا لأبعاد ديون الدول الأقل نموا، فقد بلغ الدين الخارجي للدول الأقل نموا (700) مليار دولار، تشكل (40%) من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي (PIB)،وقد واجهت الدول الأقل نموا صعوبات شديدة في خدمة ديونها وقد كان عبأ الدين الخارجي ملموسا في أمريكا اللاتينية، ومع نهاية سنة (1989) وصلت ديون هذه الدول إلى (1,2) تريليون دولار.[2]

3-أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات" وأزمة الركود

3-1 أزمة أسواق المال "حالة الفقاعات"

" تحدث العديد من الأزمات في أسواق رأس المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات"، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال، هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع

[1]-فليح حسن خلف، (2004)،"**التمويل الدولي** "، ط1،دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص209.

[2]-موردخاي كريانين: تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، (2007)، "**الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**"، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ص323.

ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر المالي في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى ".[1]

3-2- أزمة الركود

القطاع الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) مصدر أزمة الركود، ومنشأها محلي وتنتج عادة من مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي أو ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الأولية أو ضعف السيولة.

4-أزمةالنظام المالي العالمي وميزان المدفوعات

4-1 أزمة النظام المالي العالمي

مصدرها القطاع المالي الدولي، وهي ذات منشأ خارجي(دولي) وليست محلية، ويتفاوت مدى التأثر بهذه الأزمة وفقا لمعايير منها: درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، وارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات الدولية، والترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.[2]

4-2 أزمة ميزان المدفوعات

مصدرها القطاع المالي الخارجي و منشأها محلي، وتنشأ عادة من مشكلات متعلقة بنظام سعر الصرف و اختلالات ميزان المدفوعات، أو الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي وقروض البنوك الخارجية.

وتعرف **بالأزمات المزدوجة** بحيث تحدث أزمتين: "بنكية وأزمة الصرف في أن واحد"[3].

وتتجلى هذه الأزمات عن طريق الجمع ما بين المضاربة القوية ضد عملة وطنية وموجة من الخسائر البنكية.

---

[1]-فريد كورتل، (2008)،"**الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية**"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر ص: 04، الموقع الالكتروني: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/595.pdf. تاريخ الاطلاع: 2016/02/15.

[2]-زايري بلقاسم، (2010)،"**الأزمة المالية العالمية بين أزمة النظرية ونظرية للأزمة**"، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، يومي 28-29 ابريل، بشار، الجزائر، ص ص: 2، 4.

[3]- Franklin Allen,(2007), Douglas Gale, "**Understanding financial crises**", Oxford university press, New York, p 9.

- " لأزمة الصرف والأزمة البنكية نفس الأسباب"[1]، (ورينهارت فيق Reinhart et Vègh (1996))

- أن الأزمة البنكية هي المتسببة في إحداث أزمة الصرف عن طريق وساطة الإصدار النقدي المحلي المفرط. (فيلاسكو (Velasco) (1987))، وعلى عكسه يعتبر ستوكر (Stoker) (1994) أن أزمة الصرف هي التي تؤدي إلى إحداث أزمة بنكية. فلا تستطيع البنوك مقاومة خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض التي تضاف إلى الضغوط الناتجة عن الخسائر احتياطات الصرف غير المعقمة (perte de réserve non stérilise.)

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات المالية

قبل وقوع أي أزمة لابد من توفر العديد من المتغيرات والمؤشرات الدالة على قرب وقوع الأزمات منها ما هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية، ومنها ماهو مرتبط بالخصائص الهيكلية لأسواق المالية.

- مؤشرات قرب وقوع الأزمات المالية :

-1 المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

- ✓ ارتفاع معدل التضخم، ومعدلات الأسعار والأرباح، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العاملات .
- ✓ ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الارتفاع في معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ✓ إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض[2].

[1]- Robert Boyer et autres, (2004) ," **les crises financières**, **Conceil d'analyse èconomique**, **la documentation francaise**", Paris, , p 26.

[2]- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003)، **"العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ص 39.

2- المؤشرات المتعلقة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية:

- ✓ تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المكلف بالإشراف على الأسواق المال وقطاعات البنوك.
- ✓ ارتفاع حجم الديون قصيرة الأجل، وسهولة دخولها وخروجها من الدولة، مما يؤثر سلبا على ملاءة المؤسسات، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفها التمويلية.
- ✓ سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم مما يسهل عليها عملية التحكم فيه. [1]

[1]- ابراهيم عبد العزيز النجار، (2009)، "**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 21.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني، فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفي والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصةً بعد وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول كما سبقت الإشارة أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث الى النظريات المفسرة لحدوث الأزمات المالية.

المطلب الأول: نظرية فريش وظاهرة الفقاعات

لقد اتسمت المدة المحددة ما بين (1945-1987) بتعدد الأراء والشروحات النظرية المفسرة للأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي، وسنبحث في هذا المطلب أراء بعض النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي.

1-نظرية الاقتصادي فريش (R-Frisch)

لقد ميز فريش بين دوافع واليات انتشار الأزمات الاقتصادية، حيث أكد على أن الدوافع تعد الأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الان هي معروفة، أما اليات انتشارها تعتبر أسباب داخلية التي تزيد وتخفض من عمق الأزمات وتتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مسارا مسرعا لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار، والتي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية فيصبح الائتمان تسليف مقننا ويزداد سعر الفائدة، وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الانفاق الاستهلاكي، ويضع قطاع

الأعمال خطط جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الانتاجي فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي ومن ثم ينخفض الانتاج فيؤدي ذلك الى الركود، وبذلك يقول فيشر أن انخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة داخليا لانتشار الأزمات.[1]

2-ظاهرة الفقاعات

" تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة (انفجار الفقاعة) وتعرف الفقاعة بالفقاعة السعرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة، وتتكون (الفقاعة) عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو غير مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار سعر الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاها قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر المالي في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى".

فلنأخذ منزلا إيجاره الشهري مائة جنيه مثلا لكن قيمته في السوق مليون جنيه. وهذا غير معقول ولكن على كل هذا هو بالضبط ما ومن علامات الفقاعة إذن بيع وشراء الأصول بحثا عن الربح الرأسمالي المتوقع (التصاعد في قيمة المنزل) وليس بناء على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (إيجاره السكني).وتنشأ الفقاعة عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة. ومن أشهر الفقاعات كانت فقاعة الدوت كوم (فقاعة شركات الانترنت) في سنة (2001) حيث انهارت جميع شركات الانترنت ولم يبقى إلا بضع شركات تعد على الأصابع، وفقاعة الانترنت كانت المحرك الأساسي لنشوء ما يعرف اليوم بشركات الويب.[2]

---

[1]- ايمان محمود عبد اللطيف، (2011)، "**الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والاستراتيجية اللازمة لمواجهتها**"، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، العراق، ص 35.

[2]-السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**،ص:324.

المطلب الثاني: نظرية منسكي وكروغمان

من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات المالية كذلك هي نظرية منسكي ونظرية كروغمان، سنتطرق اليهما في هذا المطلب.

1-نظرية منسكي:

وفقا لنظرية مينسكي"Minsky's Theory" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية وتفسر هذه النظرية الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي مرحلة النموتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض. وتنتقل "عدوى"التفاؤل بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.[1]

2-نظرية كروغمان (Krugman1978)

طبقا لتفسير كروغمان فعندما تتبع الدولة نظام سعر الصرف الثابت تحدث الأزمة نتيجة ارتفاع في عجز الموازنة

[1]-السيد متولي عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص:325.

العامة (العجز المالي الناتج عن سياسة مالية توسعية) والذي يتم تمويله من قبل طبع النقود (سياسة نقدية توسعية) وينتج عن ذلك ارتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات، بمعنى أخر فإن عدم التوافق بين سياسات التوسع المالي والنقدي تؤدي إلى زيادة العجز الخارجي ومع تطبيق نظام سعر الصرف الثابت فإن تدهور الاحتياطات الخارجية وحده كفيل بالتنبيه بحدوث أزمة صرف مما يشعل المضاربة والهروب من العملة المحلية واستنزاف الاحتياطات الأجنبية.

-أثر العدوى أو ما يسمى"L'effet De Contamination" أي انتقال الأزمات المالية (مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم) وانتشارها في دول أخرى. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في الوقت ذاته نتيجة لانتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.[1]

المطلب الثالث: نظرية التغيرات البنيوية والنظرية النقدية (La Théorie Monétaire)

هناك نظريات أخرى مفسرة للأزمات المالية هي نظرية التغيرات البنيوية والنظرية النقدية، وسنبحث في هذا المحور أراء هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي.

1-نظرية التغيرات البنيوية (Akerman,1945)

ترى بأن التغيرات في البناء الهيكلي للاقتصاد تقف وراء التغيرات والتحولات الاقتصادية وتحدث هذه التغيرات نتيجة تغير العديد من القوى منها التقدم التقني، النمو السكاني التغيرات السياسية، الإضرابات، وتعتبر هذه القوى أساسية وهناك قوى ثانوية منها توسع الصناعة على حساب الزراعة، تطور نظام الإقراض، التحولات في توزيع الدخول.[2]

[1]- السيد متولي عبد القادر، **نفس المرجع السابق**، ص ص:326-327.

[2]-وائل ابراهيم الراشد، (2009)، "**رؤية تحليلية للانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون**" اقتصاديات مجلس التعاون الكويت، ص: 4.

2-النظرية النقدية (La Théorie Monétaire)

من بين أهم النظريات التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النقود والائتمان بل إن الجميع تقريبا يتفقون على أن الجانب النقدي هو المسبب الأساسي لكل الأزمات الاقتصادية، مع الإقرار بأن سلوك التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير النقدية كالإنتاج والدخل والاستخدام ومستوى الأسعار الفائدة، توزيع الدخل، الثروة، حيث يلاحظ وابتداء من النظرية النقدية خلال القرن الرابع عشر حتى العقد الثالث والقرن العشرين (فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي والحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد) إلا أنها أقرت بأن التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار)، الذي هو متوسط أسعار السلع والمنتجات(الجانب الحقيقي) وعليه يفترض(من وجهة نظر ريكاردو) أن يكون الإصدار النقدي خاضعا لغطاء معدني يعادل (100%) من قيمة الإصدار من اجل الحد من الزيادة لعرض النقد الذي لا يناسب المطلوب من المنتجات ".

نظرية الأرصدة النقدية التي كانت امتدادا للتحليل الكلاسيكي، إذ أكدت هذه النظرية أن التقلبات في المستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب وعرض النقود). وفيما بعد ظهرت (النظرية النقدية الكنزية La Kynésienne Théorie Monétaire) بأفكار رائدها (J.M.Keynes)، وغيره من الرواد كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام (1929)، التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، غير أن التغيرات في أسعار الفائدة يمكن أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالاستثمار والتشغيل والناتج الكلي ومن خلال مضاعف الاستثمار.[1]

[1]- زايري بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص:21-23.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا هذا الفصل الذي تضمن مجمل المفاهيم الواردة حول الأزمات الاقتصادية والمالية من خصائص وتصانيف وانعكاسات، وأسباب وكذلك المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات تبين لنا ما يلي:

-أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة التي تعددت أسبابها، أثارها ونتائجها والنظريات التي قامت بتفسيرها، فالأزمات المالية والاقتصادية تمر وفقا لدورات تنتج عنها فترات توازن، ويمكن القول أن الأزمات هي شر لابد منه من أجل إعادة تنظيم الاقتصاديات.

-كذلك من خلال هذه الأزمات التي عرفها العالم نستنتج أنه من الضروري أن يكون التحرير المالي، مسحوبا بسياسات ملائمة للحد من سرعة التغلب، ومن المتفق عليه منذ وقت طويل أنه لا غنى عن سياسات الاقتصاد الكلي السليم للمحافظة على الاستقرار المالي غير أن التجارب الحديثة تؤيد أن الاستقرار الاقتصادي و إن كان ضروريا فهو لا يكفي لتحقيق الاستقرار المالي.

-وبعد تطرقنا لأهم النظريات المفسرة للأزمات المالية والاقتصادية السابقة الذكر تبين لنا أن:

-السبب قد يكون في أحيان أخرى انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة في أسعار بعض الأصول وبسبب كذلك أزمة عملة وانهيار سعر الصرف.

_تتمثل المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات المالية في:

_ ضخامة العجز الوارد في الميزان التجاري.

- الانخفاض الحاد في احتياطي البنوك من العملة الأجنبية.

_ الانخفاض الكبير في العملة الأجنبية.

_ ضعف رقابة البنك المركزي على كل من الجهاز المصرفي وسعر الفائدة وسعر الصرف.

الفصل الثاني

ظهور وتطور البنوك غير التقليدية (البنوك الإسلامية)

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، ومع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك التجارية ازدادت الحاجة الى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الاسلامية، ومن هذا المنطلق نشأت البنوك الاسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها وتوجيهها للاستثمار بالطرق الشرعية ودورها في بناء خدمة الاقتصاد الاسلامي، وقدمت إضافات جديدة على المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل من البنك الاسلامي أداة لتحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، وتساهم البنوك الاسلامية في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الاسلامية في مجال المال والمعاملات وأنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الاسلامية في الواقع العمل، ومن هنا تنبع الأهمية البالغة لهذه التجربة من حيث كونها تمثل التطبيق العملي للإسلام في مجال المال (وهو مجالا حساسا وهاما في حياة الافراد والمجتمعات) ولهذا الجانب العملي اهميته البالغة في عصرنا الحديث، ومن هذا المنطلق نهدف من خلال هذا الفصل للتعريف أكثر بالبنوك الاسلامية من خلال التطرق إلى مختلف جوانبها النظرية في ذلك من خلال التطرق الى مفهوم البنوك التقليدية بالإضافة الى تطورها، خصائصها، الأهداف، مصادر الأموال في البنوك التقليدية.

المبحث الأول: البنوك الاسلامية

البنوك الاسلامية تعتبر من المواضيع الهامة، فقد شهدت مع مر العصور تطور ملحوظ وذلك من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها وفقا لمصادر الشريعة الاسلامية وهذا ما يميزها عن البنوك التجارية، وقد ظهرت أهميتها في 03 عوامل رئيسية وهي: الانتشار المتسارع لمشارع البنوك الاسلامية، الاهتمام المتزايد بالفكر الاسلامي، أما ثالثا يستدل عليه باهتمام الغرب بالإسلام وفكره الاقتصادي كمصادر جديدة.

المطلب الأول: نشأة البنوك الاسلامية

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان والبنوك التقليدية والإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، فهم وسطاء بين أصحاب الأموال الفائضة واللذين يحتاجون إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة.

ان تفشي ظاهرة البنوك التقليدية في الدول الاسلامية، وتعاملها بالربا المحرمة شرعا، دفع بعلماء الأمة الاسلامية ومفكريها بالتصدي لها، وحذروا المسلمين من التعامل معها، ولم يقتصر الأمر على التحذير فقط وإنما سعو الى البحث عن البديل الاسلامي، الذي يلتزم بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة ويحل محل نظام الفوائد[1].

أولا: نشأة البنوك الاسلامية

يعود تاريخ المؤسسات التمويل الإسلامي ما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة وفي عام (1950م) بدا التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

[1] _ محمد عثمان شبير، (1996)، " **المعاملات المعاصرة في الفقه الاسلامي**"، ط1، دار النفائس، الأردن، ص214.

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات البنكية الربوية وإقامة بنوك تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام (1963م) عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدهقلية في مصر على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار وتوفير لصغار الفلاحين.

ثم تم انشأ بنك ناصر الاجتماعي عام (1971م) بالقاهرة وعمل في جال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان ثم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام (1974م)، تلاه بنك دبي الإسلامي عام (1975م)، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام (1977م)، فبيت التمويل الكويتي عام (1977م)، ثم بنك فيصل الإسلامي بمصر عام (1977م)، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام (1978م)، فالبنك الغربي الإسلامي الدولي عام (1997م).

والأن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى ان البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح نوافذ أو فروع، أو بنوك إسلامية مثل ستي بنك مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة للنظيف وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية[1].

ويمكن ذكر المؤسسون للبنوك الاسلامية على سبيل المثال لا الحصر.[2]

[1] – محمود حسن الوادي، حسن مُحَّد سمحان، (2012)، " **المصارف الإسلامية** "، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع الاردن، ص: 42.

[2] –أبو الأعلى المودودي (1950) لقد أشار الى مساوئ الربا من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والدينية، بأن الربا أدت الى افلاس كثير من الدول والشركات.– مُحَّد باقر الصدر كتابه " **البنك اللاربوي في الاسلام**" صدر في أواخر 1960 وتضمن الاجابة على عن السؤال: كيف نؤسس بنكا لا يعمل بالفائدة؟ فجمعت الاجابات لتكون مادة الكتاب.

–أحمد عبد العزيز النجار هو من الآباء المؤسسين على المستوى النظري والتطبيقي، وقد كان له تأثير على فكرة انشاء البنك الاسلامي، وأفكاره منشورة في مطبوعات كثيرة أهما "كتاب بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية" صدر عام 1972م:

هؤلاء من بين الباحثين المؤسسين لفكرة البنوك الاسلامية، وظهر بعد ذلك العديد من البنوك الاسلامية، ولكن جاءت بعد تأسيس أول بنك اسلامي، ويعود تاريخ العمل البنكي الاسلامي إلى سنة (1940م) عنما أنشأ في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة[1]، وبدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان سنة (1950 م) حيث أنشأت في إحدى المناطق الريفية مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها الى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعين أي عائد على ودائعهم، كذلك القروض المقدمة الى المزارعين كانت بدون عائد أيضا، الا أن المؤسسة كانت تتقاضى أجورا ومزية تغطي تكاليفها الادارية فقط، وفي بداية (1960 م) أغلقت أبوابها[2].

ثم بعد ذلك ظهرت تجربة ثانية في الريف المصري سنة (1960 م) بظهور تجربة بنوك الادخار المحلية في ميت غمر سنة (1963 م)، وافتتح أول بنك ادخاري محلي يتماشى وفق مبادئ الشريعة الاسلامية[3].

لكن هذه التجربة لم تتجاوز خمس سنوات لأسباب داخلية منها:

-عدم توفر الكوادر المؤهلة والقادرة على ادارة الأعمال والنشاطات المصرفية الاسلامية.

-إن هذه التجربة لم تلقى الرعاية من المؤسسات الحكومية والخاصة.

-عدم رسوخ الاطار النظري للأعمال المصرفية الاسلامية[4].

[1] _أحمد أبو عبيد، "**البنوك الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع البنكي**"، أبحاث فقه المعاملات المالية، من الموقع الالكتروني: www.Kantakji.org تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2018.

[2] _Rondney Wilson , (1983) , « **Banking and Finance in the Arab Middle East** » , Macmillan Publishers, London , p75.

[3] _ مُحَمَّد عثمان شبير، "**مرجع سبق ذكره**"، ص214.

[4] _ أحمد النجار، (1977)، "**بنوك بلا فوائد**"، دار وهدان، القاهرة، مصر، ص115.

ثانيا: البنوك الاسلامية

البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر أصبحت ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، ومن خلال مبحثنا هذا سنتطرق إلى ماهية البنوك الإسلامية وتحليل هيكل موردها المالية واهم استخداماتها.

وقبل التعرض إلى مفهوم البنك الإسلامي نعرف الاقتصاد الإسلامي الذي يعتبر فرعا من فروعه وأحد أدواته.

انه" ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تقييد حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي، أو البيئة مع الاهتمام بالتوزيع العادل للدخل والثروة."[1] (كمال حطاب)، والبنوك الاسلامية تتفق مع هذه المعاني من خلال قوانينها وأسس عملها وأهدافها.

وهناك عدة تعاريف للبنوك الاسلامية تعددت باختلاف الكتاب والباحثون في وضع تعريف محدد لها، ومن بين تلك التعاريف نذكرها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

1- "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في التسيير المعاملات التنموية كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، وهي اجتماعية لأنها تقصد في عملها وممارستها وتدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما

[1] _ كمال الحطاب، مُحَمَّد عمر شابرا، (2004)، "**توزيع الارباح في البنوك الاسلامية**"، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية"، مجلد 10، العدد 03، مصر ص: 164.

يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة هذا فضلا عن إسهام في تحقيق التكافل بين الأفراد والمجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية".[1]

2- "مؤسسة اقتصادية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها"[2].

3- "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي"[3](أحمد النجار).

4- "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها" (محسن أحمد الخضيري)[4].

5- " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا".(الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية).[5]

5-" مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الإستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها"(عبد الرحمان يسري)[6].

---

[1]- مُحَّد الطاهر الهاشمي، (2011)، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ص: 122.

[2] - محسن احمد الخضري، (1995)، "**البنوك الإسلامية** "، ط 2، إيتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، مصر، ص: 17.

[3] _ أحمد النجار، (1401هـ)، "**البنك الاسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**"، مجلة المسلم المعاصر، العدد24، القاهرة، مصر، ص: 167.

[4] _ محسن أحمد الخضيري، (1999)، "**البنوك الاسلامية**"، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، مصر، ص: 17.

[5] _ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (1977)، " **اتفاقية التأسيس**"، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، القاهرة، مصر، ص: 10.

[6] _ عبد الرحمان يسري أحمد، (1990)، " **دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية**"، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ص: 129.

6- "بأنه مؤسسة مالية مصرفية وسيطية تهدف إلى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها"(أحمد سليمان خصاونة).[1]

7-" المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة"(حيدر يونس الموسوي)[2].

ومهما تباينت التعاريف للبنوك الاسلامية من الناحية اللفظية، فإنها تتفق جميعا في عناصر التعريف الرئيسية وهي:

-حشد الموارد والمدخرات بأساليب وأدوات تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

-توظيف الموارد والمدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة وطويلة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.

- التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد والمدخرات المجمعة.

-ضرورة وجود الاطار المؤسسي المنظم لهذه الأعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل اسلامية.

-حسن اختيار القائمين على ادارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.

-تنمية الوعي والادخار وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.

-أن البنك الاسلامي مؤسسة مالية إسلامية مصرفية.

-أن البنك الاسلامي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة والتكافل الاجتماعي.

[1] _ أحمد سليمان خصاونة، (2008)، "**المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها**"، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 28.

[2] _ حيدر يونس الموساوي، (2011)، "**المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص: 27.

-البنك الاسلامي يقوم بفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع المصرفية وتقديم خدمات وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية.

-البنك الاسلامي يتميز ببعده الشرعي في تعبئة الموارد وتوظيفها.

من التعاريف السابقة نستخلص بأنه " مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية سواء في مجال التمويل والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى المعيشة".

ثالثا: المبادئ والأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الاسلامية

المبادئ والأسس الحاكمة في العمل المصرفي الاسلامي تتمثل في عدة نقاط أهمها:

1-المنهج الاسلامي هو أساس التعامل: يعني هذا تكييف عمليات البنوك بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الاسلامية وقواعدها، مما يتطلب بحث الصيغ الشرعية لجميع معاملات البنوك ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتي تسبب الضرر للغير.

2-النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية: يعمل البنك الاسلامي على تصميم وإصدار الخدمات المالية والمصرفية والتجارية المتعددة التي تساعد على توفير الأموال للأفراد وأصحاب الأعمال بهدف تسيير أعمالهم على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية بالنسبة للأخذ والمعطي.

3-**الاستثمار محور نشاط البنك الاسلامي**: هو الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع والاستثمار الاسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محل التعامل بأصول وموجودات حقيقية وليست مجرد أصول مالية فكل وحدة مالية يبثها البنك الاسلامي في المجتمع يقابلها سلع وخدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقية.

4-تحقيق التكافل الاجتماعي: تهتم البنوك الاسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه كذلك زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون البنك إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا بجانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات. [1]

المطلب الثاني: أنواع البنوك الاسلامية

للبنوك الاسلامية عدة أنواع وفقا للنطاق الجغرافي ، بالإضافة لحجم النشاط، وسنتطرق اليها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: أنواع البنوك الاسلامية

يمكن تقسيم البنوك الاسلامية وفقا لعدة أسس:

وفقا للنطاق الجغرافي: بنوك محلية، بنوك اسلامية دولية.

وفقا للمجال التوظيفي للبنك: بنوك اسلامية صناعية، بنوك اسلامية زراعية، بنوك اسلامية تجارية.

وفقا لحجم النشاط: بنوك اسلامية صغيرة الحجم، بنوك اسلامية متوسطة الحجم، بنوك اسلامية كبيرة الحجم.

وفقا للاستراتيجية المستخدمة: بنوك اسلامية رائدة، بنوك اسلامية مقلدة وتابعة، بنوك اسلامية حذرة ومحدودة النشاط.

1- وفقا للأساس الجغرافي: يتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد اليه نشاط البنك الاسلامي، أو الذي تشمله معاملات عملائه، ووفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين:

[1] _ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،(2004)، "**الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**"، ط1، البنك الاسلامي للتنمية، بحث رقم 66، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المنصورة، مصر، ص:91-93 .

أ–بنوك اسلامية محلية النشاط: يقتصر نشاطها داخل الدولة التي تمارس فيها نشاطها ويمتد عملها الى خارج النطاق الجغرافي المحلي.

ب–بنوك اسلامية دولية النشاط: وهي التي تسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي، ويتخذ هذا الامتداد أشكالا مختلفة من بينها ما يلي:

الشكل الأول: إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل شبكة مراسلين قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها من عمليات الصرف الأجنبي وتحويلاته والاعتمادات المستخدمة وخطابات الضمان الخارجية.

الشكل الثاني: إقامة مكاتب تمثيل خارجية يتم من خلالها ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة في الدول التي يرى البنك الاسلامي تقوية روابطه وعلاقاته بها.

الشكل الثالث: فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية يتم من خلالها ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة.

الشكل الرابع: إنشاء بنوك مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج أو انشاء مصارف خارجية مملوكة بالكامل للمصرف الاسلامي.

2– وفقا للمجال التوظيفي للبنك: وفق لهذا الأساس يمكن التفريق بين عدة أنواع ومن بينها بنوك إسلامية صناعية وبنوك إسلامية زراعية، بنوك ادخارية واستثمار أجنبي بنوك التجارة الخارجية الإسلامية، وبنوك التجارة الإسلامية.

أ–بنوك اسلامية صناعية: وهي تلك البنوك التي تخصص في تمويل المشروعات الصناعية، وخاصة عندما يمتلك البنك الاسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال اعداد دراسات الجدوى وتقسيم فرص الاستثمار.[1]

[1] _ محسن أحمد الخضيري، (1995)، "البنوك الاسلامية"، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 61-62.

ب- بنوك إسلامية زراعية: تقوم البنوك الاسلامية بإحياء الأرض الموات سواء يتم بصفة مباشرة عن طريق البنك أو بمساعدة الأفراد على ذلك استرشادا بتعاليم الرسول "ﷺ" بقوله: "من أحي أرضا مواتا فهي له وليس لعرض ظالم حق".[1]

ج-بنوك الادخار والاستثمار: وهي بنوك تفتقر إليها الدول الاسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين، نطاق الادخار، أو صناديق الادخار، والتي تنتشر في كل مكان وبوحدات صغيرة، وتكون مهمة هذه الصناديق بالجمع النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع.

د-بنوك التجارة الخارجية الاسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الاسلامية، ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول بل أيضا لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الاسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

هـ-مصارف اسلامية تجارية: تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس والأساليب الاسلامية القومية، أي وفقا للمتاجرات الاسلامية، أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الاسلامية.[2]

3- وفقا لحجم النشاط: تنقسم إلى ثلاثة أنواع

أ-بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي و المعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط والتي تعمل على جمع المدخرات و تقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات.

[1] _ خبابه عبد الله، (2013)، "**الاقتصاد المصرفي(النقود، البنوك التجارية، الاسلامية)**"، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، ص201.

[2] _ محسن أحمد الخضيري، ، (1995)، "البنوك الاسلامية"، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 69.

ب–بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي وتكون اكبر حجما في النشاط و اكبر من حيث العملاء واكبر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع.

ج–بنوك إسلامية كبيرة الحجم : يطلق عليها البعض اسم البنوك من الدرجة الأولى وهي البنوك من الحجم الذي يمكنها التأثير على السوق النقدي والمصرفي سوآءا المحلي أو الدولي، لديها من الإمكانيات التي تؤهلها في توجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدوليين.

4– وفقا للاستراتيجية المستخدمة: حسب هذا التقسيم هناك عدة أنواع وهي:

أ–بنوك إسلامية قائدة ورائدة: تعتمد على استراتيجية التوسع والتطور والابتكار، وتطبيق أحداث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية التي تطبقها البنوك الأخرى، وتعمل على نشر خدماته لجمع عملائها، كما لها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأعلى ربحية، وهذا النوع من البنوك يختلف عن البنوك الأخرى سواء من حيث عدد العملاء أو الحجم وقيمة المعاملات.

ب–بنوك اسلامية مقلدة وتابعة: تقوم على استراتيجية التقليد والمحاكاة، وهذا النوع من البنوك ينتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية فإذا نجحت في استقطاب جانب هام من العملاء، وحققت أرباح، سارعت هذه البنوك بتقليدها وتقديم خدمات مصرفية مشابهة لها.[1]

ج–بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: يقوم على استراتيجية الرشادة المصرفية، أي تقدم خدمات مصرفية تثبت ربحيتها فعلا، وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة.[2]

[1] _ خبابة عبد الله، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص 244، 245.

[2] _ محسن أحمد الخضيري، ، (1995)، "البنوك الاسلامية"، " **مرجع سبق ذكره**"، ص 70.

5- وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: تنقسم البنوك إلى نوعين هما:

أ-بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد: تقديم خدمات للأفراد سواء كانوا طبعيين أو معنويين على مستوى العمليات المصرفية الكبرى، أي عمليات الجملة أو العمليات الصغرى التي تقدم للأفراد الطبعيين والتي تسمى بعمليات التجزئة.

ب-بنوك إسلامية غير عادية : تقدم خدماتها للدول والبنوك الاسلامية العادية، حيث أن هذه البنوك لا تتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبعيين أو معنويين، بل تقدم خدماتها إلى الدول الإسلامية من أجل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما تقدم خدماتها للبنوك الاسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارسة عملها.[1]

[1] _ خبابة عبد الله، **"مرجع سبق ذكره"**، ص 246.

المبحث الثاني: تطور انشاء البنوك الاسلامية وخصائصها

جاء الاهتمام بإنشاء مصارف تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام (1973م) حيث ورد النص على ضرورة إنشاء مصرف اسلامي دولي للدول الاسلامية.

المطلب الأول: تطور انشاء البنوك الاسلامية

أنشئ لأول مرة رسميا بنكان اسلاميان سنة (1950): البنك الاسلامي للتنمية بجدة وهو مؤسسة دولية للتمويل الانمائي وتمويل التجارة الخارجية والقيام بالأبحاث اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية، وبنك دبي للسلام ويعتبر البداية الحقيقية للعمل البنكي الاسلامي وهو أول بنك خاص يلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته.[1]

بالجزائر يوجد بنكين اسلامية هي بنك البركة الجزائري ذو رأس المال المختلط الذي ينشط منذ سنة (1991م) وبنك السلام الاماراتي سنة (2008م)، ونافذة اسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج سنة (2009م).

وتم انشاء العديد من البنوك الاسلامية وهي منتشرة خاصة في منطقة الخليج العربي بالنسبة للدول العربية وخاصة في الكويت والسعودية والبحرين، والامارات فهي تمثل النسب التالية على التوالي: (8%، 8%، 14%، 9%).[2]

وانتشرت البنوك الاسلامية في العديد من دول العالم الأوروبية والآسيوية والافريقية والأمريكية.

[1] _ محمود إبراهيم أو شادي، (2000)، " **البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق**"، ط3، دار النفائس، الأردن، ص257.

[1] – حسن سالم العماري، (2005)، " **المصارف الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، سوريا، ص05، من الموقع الالكتروني: www.ifsl.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/02.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الاسلامية

تعتبر البنوك الاسلامية من أبرز المؤسسات المالية التي باشرت منذ نشأتها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتم إنشائها من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى أعمالها وخدماتها التي تقوم على قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ومقاصدها، وبالشكل الذي تحقق فيه مصلحة المتعاملين فيها، وتعتبر نموذجا عمليا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية، **و**تتسم البنوك الاسلامية ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك أهمها:

1-البنوك الاسلامية تستمد إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستحلاف، بمعنى أن الانسان مستخلف من قبل رب العالمين في الأرض، فالمال مال الله، كون أن الانسان مستخلف في هذا المال فإنه سيراعي في جمع المال واستخدامه أحكام الشريعة الاسلامية.

2-عدم حبس المال وحجبه عن التداول والاكتناز حيث يتعين على البنك الإسلامي أن يعمل على تنمية المال باعتباره مستخلفا فيه ووكيلا عن أصحابه وتوظيفه توظيفا فعالا لصالح المجتمع.[1]

3-تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية؛

4-حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال حيث يتعين على البنك الإسلامي أن يبذل كافة الجهود اللازمة لتأكد من حسن اختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال؛

5-خضوعها للرقابة الشرعية؛[2]

6-توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال؛

7-ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛

[1]- مُحَمَّد طاهر الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 122 .

[2]- عبد الحميد الغزالي، (1994)، "**الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**"، ط1، البنك الاسلامي للبحوث والتدريب جدة، السعودية، ص 35.

8-**الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع أعمالها المصرفية:** إذ تلتزم بتمويل الأنشطة التي تدخل في دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمور وغيرها من الأنشطة غير الشرعية[1]. أي مراعاة أن يكون المنتج وكل مواحل انتاجه في دائرة الحلال وأن كل قول أو عمل بمقصد، فإذا كان القصد من إبرام العقود غير مشروع أصبحت باطلة.

9-عدم التعامل بالفائدة (الربا): عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي لأن الإسلام حرم الربا بل أن الله تعالى لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن إلا على آكل الربا :

فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.

إن التزام البنوك الاسلامية بعدم التعامل بالربا هو الالتزام بهدي القرآن الكريم وذكر ذلك في آيات قرانيه، وعدم التعامل بالفائدة يمثل ميزة للبنك الاسلامي، وتضفي على أنشطته دوافع عقائدية، تجعل القائمين عليها يشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف الى تحقيق الربح فقط[2].

10-الاستثمار في المشاريع الحلال:

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع و ذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي ، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام لطبيعة المشاريع التي ستوظف فيما إن كانت نافعة أم ضارة للإنسان.

[1]- عبد الحليم محمود كراجة، (2000)، " **محاسبة البنوك**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص21.

[2]_ مصطفى كمال السيد طايل، (1988)، " **البنوك الاسلامية المنهج والتطبيق**"، مطابع غياشي، طنطا، مصر، ص55.

11-تجنب التراكمات النقدية: الشريعة الاسلامية تحرم بيع الديون*[1] بغير قيمتها الاسمية** بغض النظر عن موعد استحقاقها لأن أي فارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية التي تباع بها تعتبر من الربا المحرم، فالبنوك الاسلامية لا تستطيع الدخول في تراكمات للأصول النقدية كما يحدث في العالم اليوم بين البنوك التقليدية.

12-الصفة الايجابية للبنك الاسلامي: البنك الاسلامي يتمتع بالإيجابية والمبادرة والخلق ويجب أن يشجع هذه الصفات في المجتمع الاسلامي، ويقضي على نزعات التواكل والسلبية والاعتماد على الغير وبالمقابل تشجعها البنوك الربوية.

13-الصفة الاجتماعية للبنك الاسلامي: أهم ما يميز البنوك الاسلامية عن غيرها هو إقامة صندوق للزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا، وذلك لأن الزكاة فريضة دينية ملزمة تعالج كثيرا من مشاكل المجتمع.

14- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

تربط البنوك الإسلامية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وتعتبر هذه الأخيرة أساس لا تحصل على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته ، وهو بذلك يغطي الجانبين ، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية ، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة ، دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية.

15-اتباع بعض القواعد الشرعية على غرار الاستخلاف والغنم بالغرم والأمور بمقاصدها وتتمثل القواعد الشرعية فيما يلي:

-لا ضرر ولا ضرار: لا يجوز للإنسان أن يضر شخصا أخر في نفسه أو ماله، وهذا معنى لا ضرر، أما لا ضرار فتعني أن لا يجوز مقابلة الضر بالضرر.

*_ يقصد ببيع الديون أو تظهيرها إلى شخص ثالث، أما إلغاء الدين أو جزء منه فيما بين الدائن والمدين.

**_ وهي القيمة المكتوبة على السهم أو على السند، ويمكن أن تختلف هذه القيمة عن القيمة السوقية لأي من هذه الأوراق المالية حيث يمكن أن تزيد عنها أو تقل عنها تبعا لقوى عرض وطلب كل منها في السوق التي يجرى التعامل فيها.

-العادة محكمة: يتم اللجوء الى العرف حال انعدام مصدر في الشريعة الاسلامية ويشترط أن لا يخالف الشرع أو الآداب العامة، الخراج بالضمان: استحقاق صاحب المال الربح مقابل استخدام أمواله في المضاربة واستحقاق المضارب الربح مقابل عمله.[1]

[1] _ مصطفى كمال السيد طايل،(2009)، " **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، القاهرة، مصر، ص: 55.

المبحث الثالث: البنوك الإسلامية الأنواع ، الأهداف، المسؤوليات.

إن امتداد نشاط البنوك الاسلامية وتشبعها وازدياد حجم معاملاتها، أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة، وإلى انشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء، وللمصارف الاسلامية الأخرى، ويمكن تصنيف هذه البنوك وفقا لعدة معايير.

المطلب الأول: أنواع البنوك الاسلامية

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع [1] و ذلك وفق لعدة أسس على النحو التالي:

1- وفقا لأغراضها

1-بنوك تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

2-بنوك تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد.

3-بنوك مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة، ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة.

4- بنوك متعددة الأغراض وهذا ما تهدف اليه معظم البنوك الاسلامية المعاصرة.

2-وفقا للنطاق الجغرافي: وفقا لهذا الأساس يمكن تقسيمها إلى بنوك محلية النشاط وبنوك دولية النشاط.

2-1-بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي بنوك تعود ملكيتها لدولة واحدة، ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي، وهذا حال أغلبية البنوك الاسلامية.

[1] _ فادي محمد الرفاعي، (2004)، " **المصارف الاسلامية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، بيروت، ص: 25-29.

2-2-بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى الخارج النطاق المحلي، وهذا الامتداد قد يتخذ له أشكالا مختلفة مثل: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في كل الدول العربية والأجنبية الأخرى، أو فتح فروع بالدول الخارجية، أو إنشاء مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج.

3- وفقا للمجال الوظيفي

وفق لهذا الأساس يمكن التفريق بين عدة أنواع و من بينها بنوك إسلامية صناعية وبنوك إسلامية زراعية، بنوك ادخارية واستثمار أجنبي، بنوك التجارة الخارجية الإسلامية، وبنوك التجارة الإسلامية.

3-1-بنوك اسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وتحتاج الدول الاسلامية إلى مثل هذا النوع من البنوك.

3-2-بنوك إسلامية زراعية: وهي التي يغلب على توظيفاتها ميلها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة الازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.

3-3-بنوك اسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة وأغلب البنوك الاسلامية القائمة هي من هذا النوع.

وعلى الرغم من هذا التعدد في النماذج، إلا أن الاتجاه الغالب في البنوك الاسلامية التي قامت حتى الأن هو البنوك التجارية التي تأخذ شكل الشركات المساهمة.

4- وفق لحجم النشاط: تنقسم وفق لهذا المعيار إلى ثلاث:

4-1-بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط والتي تعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات.

4-2-بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي وتكون اكبر حجما في النشاط واكبر من حيث العملاء واكبر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدمات من حيث التنوع.

4-3-بنوك إسلامية كبيرة الحجم : يطلق عليها البعض اسم البنوك من الدرجة الأولى وهي البنوك من الحجم الذي يمكنها ن التأثير على السوق النقدي والمصرفي سواءا المحلي أو الدولي، لديها من الإمكانيات التي تؤهلها في توجيه هذا السوق، كما تمتلك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدوليين.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومسؤوليات البنوك الاسلامية

لكي تتمكن البنوك الاسلامية من تحقيق أهدافها والقيام بدورها في توظيف المال وتوجيهها نحو التنمية، ينبغي عليها تحديد جملة من الأهداف ووضع السياسات التي تمكنها من أداء رسالتها وبلوغ أهدافها والمتمثلة في:

أولا: الأهداف

في سبيل تحقيق رسالة البنك الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي الى تحقيق تلك الرسالة .

1- **أهداف مالية**: انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية تقوم بدور الوساطة المالي بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء الشريعة الإسلامية، و تتمثل فيما يلي:

-**جذب الودائع وتنميتها**: حيث يعد هذا الهدف من أهم الأهداف في البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنوك الإسلامية سواء كانت في صورة

[1] _ محمود حسن الوادي، حسن محمد سمحان، (2012)، "**المصارف الإسلامية**"، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، ، ص: 65.

ودائع استثمار بنوعيها: المطلقة والمقيدة، أو ودائع تحب الطلب أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.[1]

- **استثمار الأموال**: يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، والهدف الأساسي للبنوك الاسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين؛

– تحقيق الأرباح: وهي من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس فقط للبنك نفسه وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في البنك.

وهي حصيلة ناتجة عن نشاط البنك الإسلامي وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات البنكية التي تنعكس بصورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.[2]

1–أهداف خاصة بالمتعاملين : للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب ان يحرص البنك الإسلامي على تحقيقها وهي على النحو التالي:

– تقديم خدمات مصرفية حيث يعد نجاح البنك الإسلامي بتقديم خدامات مالية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جذب العديد منهم وتقديم خدمات بنكية متميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] _ جميل أحمد، (2006)، "**الدور التنموي للبنوك الاسلامية –دراسة نظرية تطبيقية (1980–2000)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص85.

[2] – محمد سليم وهبة، كامل حسن كلاكش، (2011)، " **المصارف الإسلامية**"، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، ص– ص: 17-18.

-توفير التمويل للمستثمرين حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديهم من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية أو الاقليمية أو الدولية.

-توفير الأمان للمودعين من أهم العوامل نجاح البنك مدى ثقة المودعين في البنك، ومن أهم العوامل الثقة في البنوك توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة وتستخدم السيولة النقدية في البنوك للوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك من المصروفات التشغيلية، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين من ناحية أخرى.[1]

3-أهداف داخلية: للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى الى تحقيقها منها:

- تنمية الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة حيث إن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق البنك الاسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الاسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

- تحقيق معدل النمو: تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستثمار وخصوصا البنوك حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستثمر البنوك الاسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

- الانتشار جغرافيا واجتماعيا: توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

[1]- حربي محمّد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، " **إدارة المصارف الإسلامية**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 124.

4-أهداف ابتكارية: تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية، الجارية أو المستثمرين، تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الاسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد لها من مواكبة التطور المصرفي، وذلك عن طريق ما يلي:

-ابتكار صيغ التمويل: حتى يستطيع البنك الاسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين، يجب أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة لذلك يجب على البنك الاسلامي أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الاسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية.

-ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعد من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، وعلى البنك الاسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية، ويجب على البنك الاسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الاسلامية. [1]

ثانيا: مسؤوليات البنوك الاسلامية

البنك الاسلامي ليس مجرد شركة تهدف إلى الربح والأمان والاستمرارية، ولكن هي مؤسسة من مؤسسات العمل المصرفي الاسلامي ذات المنطلقات الفكرية، وجزء من منظومة الاقتصاد الاسلامي، وعليه فلا تقتصر أهداف البنوك على ما سبق، وانما تمتد إلى مجموعة من المسؤوليات التي يجب على البنوك أن تأخذها بعين الاعتبار ويسعى الى تحقيقيها في طريق تحقيقه لأهداف الربحية، ومن هذه المسؤوليات:

[1]- حيدر يونس الموسوي، (2011)، "**المصارف الإسلامية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 37.

1-مسؤوليات عقائدية: تتمثل في تعميق مبادئ العمل الاسلامي والنظام المصرفي الاسلامي لدى العاملين في البنوك والمتعاملين معها.

2-مسؤوليات تنموية: ايجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الاسلامي الجماعي واعادة توظيف الأرصدة الاسلامية داخل المجتمعات الاسلامية، والعمل على تمويل السلع والخدمات الأساسية والاستراتيجية، وتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصغيرة كونها الأساس الفعال لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية للمجتمعات الاسلامية والتوظيف الفعال الهادف الى زيادة قاعدة العاملين في المجتمع، وتأسيس وترويج المشروعات في كافة القطاعات بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية وتنمية الطاقة والأصول الانتاجية.

3-مسؤوليات استثمارية: تشمل نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري، ومنع الاكتناز وترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها، وابتكار صيغ مصرفية ومالية جديدة تتوافق والشريعة وتتناسب مع متغيرات الزمان والمكان وإنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر كتأسيس الشركات الجديدة والمساهمة في توسعة الشركات القائمة، والعدالة في توزيع الاستثمارات والتوظيفات.

4-مسؤوليات اجتماعية: من خلال الموازنة بين الربحية المالية والعائد الاجتماعي باستخدام وسائل ذات أهداف اجتماعية مثل الحث على الزكاة وجمعها وانشاء دور العلم ذات الصبغة الاسلامية والمستشفيات التي تقدم خدماتها للفقراء مجانا ولغيرهم بأسعار معتدلة.

5-مسؤوليات ثقافية: نشر الكتب والمجلات والدراسات في الثقافة الاسلامية والمعرفة المصرفية الاسلامية، واحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية.[1]

[1] _ محمد محمود العجلوني، (2008)، **"البنوك الاسلامية: أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية"**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ص ص: 114-115.

المبحث الرابع: مصادر الأموال في البنوك الاسلامية

تعتمد البنوك الاسلامية على مصادر تمويلية داخلية وخارجية مختلفة لمباشرة عملياتها المصرفية، واستخدامها في أوجه النشاط المصرفي والاقتصادي لهذه البنوك، ويمكن أن يقدم البنك الاسلامي خدمات مصرفية مختلفة مقابل عمولة تتفق مع الشريعة الاسلامية مما سبق سنحاول إبراز مختلف مصادر الأموال الداخلية والخارجية في البنوك الاسلامية في هذا المبحث، والتعرف على مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها.

المطلب الأول: مصادر الأموال الداخلية والخارجية للبنوك الاسلامية

البنوك الاسلامية تعتمد على مصادر تمويلية داخلية وخارجية مختلفة لمباشرة عملياتها المصرفية، واستخدامها في أوجه النشاط المصرفي والاقتصادي لهذه البنوك وسوف نتطرق اليها في هذا المطلب.

أولا: مصادر الأموال الداخلية

الموارد المالية يقصد بها تلك المصادر التي تتدفق من خلالها الموارد المختلفة للبنك الاسلامي، ولا تختلف المصادر الداخلية في البنوك الاسلامية عنها في البنوك التقليدية وتتضمن كل من رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة والمخصصات.

1- رأس المال المدفوع

رأس المال المدفوع يعد أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الاسلامي، ويشكل جانبا أساسيا في جملة موارده ويمثل رأس المال الأموال التي تجمع من مؤسسي البنك عند بدء تكوينه وأي اضافات أو تخفيضات في المستقبل.[1]

[1] _ نعم الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، (2001)، "**مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ص: 231.

يعد رأس المال بالنسبة إلى البنوك الإسلامية بمثاب صمام أمان لامتصاص الخسائر غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل، كما يلعب رأس المال المدفوع دورا تأسيسيا في إنشاء البنك من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة لبدا في ممارسة نشاطه، كذلك يقوم بدور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنوك سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل[1].

ويعد كذلك رأس المال من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها[2] وما تجدر الاشارة اليه أن المساهمين في البنوك الاسلامية لا يشتركون في الإدارة ولا يضمنون أي التزام إلا بقدر أسهمهم، والأموال التي يدفعونها أصبحت ملكا للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم ولذلك لا يجوز التمايز بالأسهم[3].

وتتجلى أهمية رأس المال في البنك الاسلامي في ما يلي:

-البنك الاسلامي يعتمد على رأسماله في التمويل وذلك عند بدء نشاطه في مرحلة تأسيسه ففي هذه الفترة لا يلجأ البنك إلى مصادره الخارجية لأنه بحاجة إلى وقت للحصول عليها وأيضا فإن الاحتياطات والأرباح المحتجزة لم تتشكل لديه بعد وبالتالي يلجأ إلى رأس ماله الذي يعتبر المصدر الوحيد الممول له في هذه الفترة.

-رأس المال يعتبر هو المصدر الممول الأساسي للأصول الرأسمالية الثابتة (ألات، مباني أثاث، أراضي، وغيرها)، لأن هذه الأصول لها صفة الاستمرارية ومن غير الممكن الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويلها، فالمصادر الخارجية لها فترات استحقاق معينة حتى وان كانت طويلة الأجل لذلك فإن رأس المال هو المصدر الممول المناسب لها.

---

[1] – حيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:37

[2] _عائشة الشرقاوي المالقي، (2001)، "**البنوك الاسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان ص 174.

[3] _علي محي القرة داغي، (2002)، "**الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الاسلامية دراسة تأصيلية**"، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار و التنمية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة الشارقة، الإمارات المتحدة العربية، ص: 29.

-رأس المال يعتبر الضمان بالنسبة للمودعين لودائعهم، فبعض القوانين تحدد نسبة من رأس المال كضمان لحماية أموال الودائع، وذلك في حال عدم كفاية الإيداعات الجديدة في تغطية عملية السحب التي يقوم بها المودعين نتيجة ظروف معينة، وهذه النسبة تتوقف عندما تحددها البنوك على عدة أمور منها طبيعة الودائع وأنواعها، حركة الإيداع والسحب ومدى انتظامها، وغيرها من الأسباب التي تراها القوانين ضرورية في تحديد رأس المال.

-رأس المال هو المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في امتصاص الخسائر في حالة تحققها، سواء كانت هذه الخسارة ناتجة عن نشاط البنك أو ناتجة عن ظروف خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة، أو بالحالة الاقتصادية السائدة كحدوث كساد مثلا، لذلك تلجأ البنوك عموما إلى رأس المال لتعويض الخسارة في حالة حدوثها.

2- الاحتياطات

-وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة وتقع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من اجل تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك، كما تعد الاحتياطات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي آو الداخلي للبنك، وهي تأخذ نفس الطبعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى البنك.

-عبارة عن المبالغ المقتطعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من اقتطاعه في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك.[1] وتنقسم الاحتياطات إلى:

1-1-الاحتياطي القانوني:

يتمثل في نسبة معينة من الأرباح تفرضها السلطات النقدية لتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية التي يتواجد فيها البنك.

[1] _ فادي محمد الرفاعي، (2004)، "**البنوك الاسلامية**"، ط4، منشورات حلبي الحقوقية، سوريا، ص: 100.

1-2-الإحتياطي الاختياري:

الاحتياط الاختياري لا يكون قانونيا(غير اجباري)، بل يقترح من قبل مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف مجلس الادارة ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذ لم يستعمل في تلك الأغراض.[1]

3-الاحتياطي النظامي:

الاحتياطي النظامي يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي نصا يقتضي تكوين احتياطي يخص لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام، ويسمى في هذه الحالة الاحتياطي النظامي لأن نظام الشركة هو الذي يقتضي به، على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون وتمثل المبالغ المجتمعة لمواجهة أية التزامات قد تطرأ على البنك أو مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.[2]

4-احتياطي معدل الأرباح: هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب بحسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية.

5- **احتياطي مخاطر الاستثمار**: هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح أصحاب الاستثمار بصيب المضارب لغرض الحماية من الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار وهو الاحتياطي لا يعتبر من مصادر الأموال الداخلية في البنك الإسلامي لأنه من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار .[3]

في البنوك الاسلامية الودائع الاستثمارية قائمة على مبدأ الربح والخسارة، ولذلك فإنها تشكل احتياطي الودائع الاستثمارية، من أجل حماية هذه الودائع وجذب المودعين إليها وتقوم كذلك البنوك الاسلامية بتشكيل احتياطي

[1] _محمد بوجلال، (1990)، " **البنوك الاسلامية**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص: 197.

[2] _ عائشة الشرقاوي المالقي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص: 197.

[3] _ حسن محمد سمحان، (2013)، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص: 121.

أخطار الاستثمار بالمشاركة لحماية استثمارها من المخاطر التي تتعرض لها ولاسيما أن الاستثمارات القائمة على مبدأ المشاركة معرضة لمخاطر عديدة.

3- الأرباح المحتجزة(الأرباح غير موزعة)

-يحدد النظام الأساسي للبنوك الإسلامية واستنادا إلى ما يقرره البنك في نهاية كل سنة مالية أو بعد تصديق الجمعية العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور إلى الأعوام اللاحقة، وبالإمكان البنك إضافتها إلى الاحتياط لعام، أو تتخذ لزيادة رأس المال البنك، وتعد هذه الأرباح لغير الموزعة موردا ذاتيا من موارد البنك الإسلامي.

وتتوقف الأرباح المحتجزة على عوامل عديدة منها:

1-مقدار الربح الذي يحققه أثناء مزاولته لنشاطه.

2-تقوم ادارة البنك بإجراء مفاضلة بين حاجة المساهمين لتوزيع الربح وحاجة البنك للاحتفاظ بالربح، وبناء على السياسة التي يتبعها البنك يتم تحديد نسبة الأرباح المحتجزة.

4- المخصصات

وهي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر، وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل الاستهلاك أو تحديد النقص في قيمة الأصول، ولا يتم تكوين مخصصات فقط لمواجهة أخطار البنك للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه تجاه الاخرين مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات وغيرها من الالتزامات.[1]

[1] _حيدر يونس الموساوي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص 38.

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما: مخصصات استهلاك الخصوم ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول، وقد فرقت معايير المحاسبة بين نوعين من المخصصات هما:

4-1-المخصص الخاص: يتم تكوين هذا المخصص لمواجهة الانخفاض في قيمة موجود معين إذ كانت القيمة المتوقع تحقيقها اقل من التكلفة وهذا ينطبق على موجودات الرسم والتمويل[1].

4-2-المخصص العام: وهو المخصص الذي يتم تكوينه لمواجهة خسائر المحتمل وقوعها وغير محددة في موجود معين ، وتمثل المخصص مصدرا ن مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصصات في الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي انشأ من اجله ، وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة ، ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل[2].

خامسا: موارد أخرى

هناك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الاسلامية مثل القروض من المساهمين، كما تضم الموارد والعملات والأجور والرسوم، وتتقاضى البنوك الاسلامية عمولات أو أحورا أو رسوما عن الخدمات التي تؤديها للزبائن، كتأجير الخزائن الحديدية، والقيام بأعمال الوكالة في التحصيل أو التحويل أو غير ذلك من الخدمات، بناءا على كل من عقد الوكالة.[3]

[1]- حسن محمد سمحان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 122.

[2]- حيدر يونس الموسوي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 40.

[3] _ خديجة خالدي، (2008)، "**عدالة وكفاءة البنوك الاسلامية تحليل نظري ورياضي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص: 172.

ثانيا: مصادر الأموال الخارجية للبنوك الاسلامية

-المصادر الخارجية: تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الاسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها وتتمثل في المصادر التالية:

1- الودائع تحت الطلب: وتسمى أيضا بالحسابات الجارية أو حسابات الائتمان إذ تقوم البنوك الإسلامية بتقديم هذه الخدمات لعملائها من الأفراد والشركات دون تقيد هذه الودائع بأي قيد سواء عند السحب أو الإيداع، كما تعد من أهم المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية.

وتقسم الحسابات الجارية الى قسمين: حسابات جارية دائنة وأخرى مدينة، والباحثين يحرمون الحسابات المدينة لكونها في حكم القرض بفائدة، والحسابات الجارية المدينة ينطبق عليها حكم القرض في الشريعة الاسلامية، لأن البنك ضامن لها، وملتزم بردها كاملة إلى أصحابها، والقرض جائز شرعا بشرط وجود عنصر الربا.[1]

2- الودائع الادخارية: ويطلق عليها أحيانا حسابات الاستثمار المشترك، إذ تقبل البنوك الإسلامية الودائع الادخارية النقدية من المودعين بغية استثمارها، وتوقع معهم عقدا للمضاربة ويكون البنك في هذه الحالة مضاربا والمودعين هم أرباب المال ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير، إذ يسلم البنك الإسلامي لكل مودع في هذه الحسابات دفتر توفير خاص به وبموجب هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من الزبون لاستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة فيها، ويحصل الزبون على العائد غير ثابت تتناسب وبلغ الوديعة ومدة استثمارها[2].

[1] _ أحمد سليمان خصاونة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 72.

[2] - حيدر يونس الموسوي، "**مرجع سيق ذكره**"، ص ص :39-41.

3- حسابات المحافظ الاستثمارية: وتقدم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرصة او الفرصة الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم إصدار سندات مقارضة حصص في محافظ استثمارية برأسمال يكفي المتطلبات الاستثمارية سنوية الاستثمار حسب صيغة الدعوى الاكتتاب في السندات، ويقوم البنك بإدارة المحفظة واستثمارها وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية، وتعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا يمكن الاكتتاب فيه عند إصدارها وشرائها في اي وقت من الأوقات، كما يمكن تسييرها الى نقود بالبيع الفوري واسترداد مع الربح عن البيع.

4- حسابات صندوق القرض الحسن: وهي حسابات تأتي لتحقيق التكافل والتعاون داخل المجتمع، ويكون البنك مفوضا لاستعمال الأموال المودعة في هذا الحسان لإقراضها كقروض حسنة لسد حجات اجتماعية مبررة كالزواج والعلاج والتعليم، ولا تشارك الأموال المودعة في هذا الحساب في أي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل المخاطرة ، ويبقى رصيد هذا الحساب مودع لدى البنك لمدة ستة أشهر على الأقل من تاريخ الإيداع إلا انه يجوز لصاحبه لسحب نسبة (50%) من قيمة رصيد الحساب إذ قدم للبنك إشعار لا تقل مدته عن شهرين قبل تاريخ السحب[1].

5- وحدات الثقة: تعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما و يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجال أسواق الأوراق المالية ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال و عادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإجارة هذا النشاط[2].

6- صكوك الاستثمار: تعد صكوك الاستثمار احد مصادر الأموال في البنوك الإسلامية و هي البديل الشرعي في شهادات الاستثمار والسندات، وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث ان المال من

[1]- حربي مُحَمَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، "**ادارة المصارف الإسلامية**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 136.

[2]- حيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف أخر البنك. وقد تكون الصكوك مطلقة ومقيدة، ويرجع ذلك إلى نوعية الصك وتحكم قاعدة الغنم بالعزم في توزيع أرباح صكوك الاستثمار[1].

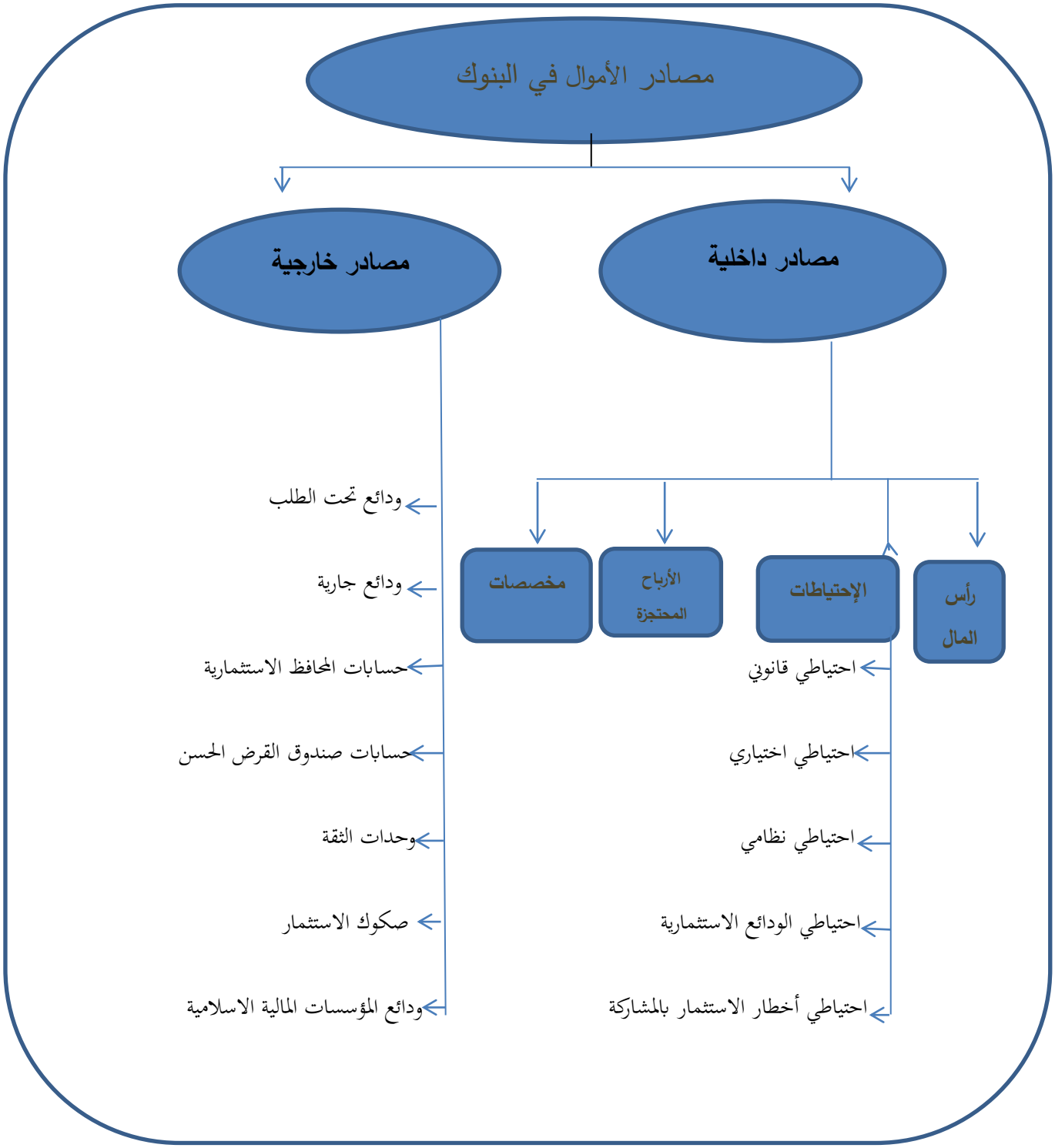
7- ودائع المؤسسات المالية الاسلامية: البنوك الاسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الاسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائد، أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد وذلك انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الاسلامية.

ومما سبق نستنتج أن مصادر الأموال للبنوك الاسلامية تتشابه مع مصادر الأموال للبنوك التقليدية، ولكن الاختلاف يكون في العائد وأدوات الاستثمار وتحمل المخاطر، ففي البنك التقليدي يضمن للمودع الوديعة مع الفوائد المستحقة في نهاية المدة، ولكن في البنك الاسلامي يتوقع المستثمر الربح أو الخسارة ولا يضمن له أصل الوديعة ولا العوائد.

ويمكن تلخيص مصادر الأموال في البنك الاسلامي في الشكل الموالي:

[1]- حسن محمد سمحان، (2013)،" **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، ص 121.

الشكل رقم (2-01): مصادر الأموال في البنك الاسلامي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الاسلامية

البنوك الإسلامية تقوم بتوظيف أموالها ومواردها في أوجه استثمار مختلفة وفق للشريعة الإسلامية و ذلك من خلال تطبيق أساليب تمويل الإسلامية المختلفة.

أولا: المضاربة

المضاربة في الاصطلاح تعني أن يدفع رب المال إلى المضارب مالا ليتاجر فيه، ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق، على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت تعدي أو تقصير من جانب المضارب فالمضاربة عقد بين البنك والزبون بموجبه يدفع البنك للعميل نقودا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها.

اذن المضاربة دفع المال إلى أخر ليتصرف فيه، والربح بينهما على ما اشترطا، وهي مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع، ويطلق عليها أيضا القراض والمقارضة.[1]

وفي المصارف الإسلامية تعني المضاربة دخول البنك في صفقة محددة على متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الرفان شاريكن في الغنم و الغرم[2].

وللمضاربة شروط نذكر منها[3]:

-أن يكون رأس المال حاضرا لا غائبا، ولا دينا، وأن يسلم إلى الزبون وإذ سلمه المال على دفعات يجوز.

-أن يكون نصيب كل طرف في الربح جزءا شائعا على نحو كبير نسبي لا أن يكون مبلغه مقطوعا.

---

[1] _ مُحَمَّد محمود المكاوي، (2009)، "**البنوك الاسلامية (النشأة، التمويل، التطوير)**"، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية المنصورة، برج المعمورة، مصر، ص: 80.

[2] – حربي مُحَمَّد عريقات، سعد جمعة عقل، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 156.

[3] – حمزة الشوادر، (2014)، "**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، ط1، عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 204.

-أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف تطبيقا للقاعدة لا ربح إلى بعد وقاية رأس المال.

-أن لا يعمل رب العمل مع المضارب وأن لا يتدخل في إدارة الشركة.

-ثبوت قدرة و أهلية المتعاقدين.

صور المضاربة:

أ-المضاربة المطلقة: وهي مضاربة مفتوحة لا يقيد فيها البنك الزبون بقيود مثل ممارسة المضاربة في نشاط اقتصادي بعينه، أو ممارسته مع أشخاص محددين يتعامل معهم أو الاتفاق على مكان بذاته لممارسة نشاط المضاربة فيه، أو فترة زمنية محددة يتم ممارسة المضاربة فيها وغيرها من القيود التي يراها البنك كفيلة بحفظ ماله وتأمين مخاطر هلاك المال.

ويترك للعميل حرية التصرف في المضاربة المطلقة حيث يمارس نشاط المضاربة وفقا لأدارته وبدون أي قيود أو تدخل من جانب البنك، وللعميل كامل الحرية في المضاربة بالمال الذي أخذه من البنك.

ب-المضاربة المقيدة: يضع البنك قيودا وشروطا تقيد حركة الزبون في إجراء أعمال المضاربة، سواء أكانت قسودا تتصل بالنشاط الاقتصادي الممارس فيه عملية المضاربة أو المكان أو الزمان أو الأفراد الذين سوف تتصل أو تتعلق بهم عملية المضاربة ويشترط لصحة هذه القيود أن تكون هناك فائدة معينة من ورائها وليس إحداث ضرر بالزبون.[1]

ثانيا: المشاركة

هي عقد طرفين كل منهما مقدرا معلوما من رأس المال ويكون فيه بالتصرف في الأول تصرفا كاملا باعتباره شريكا

[1] _ محمد محمود المكاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 80، 81.

ومالكا له، ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، أما الخسارة فتوزع حسب مساهمة كل طرف في رأس المال، وللمشاركة شروط، وحتى يصبح عقد المشاركة يجب توفر مجموعة من الشروط المتمثلة في:

شروط متعلقة برأس المال:

- يتم تقديم رأس المال من الطرفين ولا يشترط التساوي فيما ينهما.
- أن يكون معلوما ولا يجوز أن يكون دينا في ذمة احد الشركاء.
- أن يكون نقدا مع العلم بإجازة بعض الفقهاء أن يكون عروضا.

شروط تتعلق بنتائج أعمال الشركة:

-عقد الشركة يبنى على الوكالة والأمانة، بمعنى كل رف وكيل للأخر بالتفويض وأمين على ماله.

-تحديد نسب توزيع الربح بين الشركاء ولا يشترط تناسبها مع نسبة المساهمة في الرأس المال.

-اذا كانت الخسارة بسبب تقصير او تعدي احد الطرفان بتحملها لوحده.

-تحديد الربح بعد حذف كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتغليب المال في دورة تجارية كاملة[1].

ثالثا: البيوع

لغة: مقابلة شيء بشيء.

اصطلاحا: مبادلة مال بمال على سبيل التراضي لقوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ** ....".[2]

[1]- حسن محمد سمحان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 123.

[2] _ سورة النساء، الآية 29.

وهناك أربعة أنواع مهمة من البيوع الإسلامي وهي كما يلي:

3-1 **المقايضة**: وهو مبادلة المال بالمال من غير الاثمان ويتم بواسطة بيع السلعة بعضها ببعض مثل بيع كيلة من القمح بخمسة من الشعير

3-2 **بيع الصرف**: وهو بيع النقد بالنقد من غير جنسه مثل بيع الدينار مقابل الدولار ونصرف بشرط أن يتم التسليم في مجلس العقد (مبادلة العمولات).

3-3 **بيع السلم**: وهو بيع الدين بالعين أو هو بيع شيء مؤجل بثمن معجل وهو السلف.

3-4 **بيع المطلق**: وهو بيع السلعة بنقد عاجل أو اجل و هو فرعان :

3-5 **بيع المساومة**: وهو بيع لسلعة بثمن متفق عليه أي بيع بدون ذكر ثمنها الأول الذي اشتراها بها البائع.

3-6 **بيع الأمانة** : وهو البيع الذي يقوم على إعلام المشتري بحقيقة تكلفة السلعة حيث يبني عليا عرض الشراء أي التي يحدد فيها الثمن بمثل رأس المال أو أزيد أو انقص[1].

رابعا: المرابحة

تعرف المرابحة على أنها بيع يحدد فيه الثمن على أساس إضافة ربح معين إلى الثمن الأول (ثمن التكلفة) وبيع المرابحة احد أنواع بيع الأمانة، وسمي أمان لان المشتري يأتمن البائع فيه عادة على بيان تكلفة البيع .

فالمرابحة هي صيغة من صيغة التمويل التي يتم من خلالها بيع السلعة بتكلفة شرائها مضاف ليها ربحا معلوم وصيغتها أن يذكر البائع للمشتري تكلفة شراء السلعة والربح الذي يلبه عليها وهناك عدة شروط لتكون المرابحة صحيحة نذكر منها:

[1]- حربي مُحَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص: 179- 180.

-أن يكون الثمن الأول معلوم (ثمن الشراء).

-أن يكون الربح معلوم.

-أن يكون عقد البيع الأول صحيحا وخاليا من الربا.

-أن يتفق الطرفان (البنك والأمل) على باقي الشروط من حيث الزمان ومكان وكيفية التسليم[1].

-خامسا: البيع بالثمن الأجل

يعتبر البيع بالثمن الأجل ن الصيغ التي تنتهجها بنوك المشاركة حيث يقدم البنك البضاعة المتفق عليها مع الزبون في اطار عقد البيع يتم فيه تعجيل تسليم البضاعة وتأجيل التسديد الثمن.

ويمكن للبنك لقاء التأجيل السدادان يزيد في ثمن البضاعة عن ثمنها الأصلي وقد أجاز بعض الفقهاء هذه الزيادة ولم يعدوها من الحبل على الربا مكا أن لمجمع الفقه الإسلامي قرار رقم 51 (6/2) بجواز زيادة الثمن تجوز زيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال كما يجوز ذكر ثمن البيع نقدا وثمنه بالأقساط لمدة معلومة[2].

سادسا: الإجارة في البنوك الإسلامية

الإجارة لغة مشتقة من الأجر.

أما في الشرع فهي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم أو هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل عين معلوم من قبل مالكها لطرف أخر مقابل عوض ثمن معلوم لمدة معلومة ومشروعية الإجارة لقوله تعالى:" **قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ...**"[3].

[1]- حمزة الشوادر، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 212.

[2]- حسن محمد سمحان، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 282.

[3] _ سورة القصص، الآية 27.

وللإجارة شروط نذكر منها:

- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة.

- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.

- أن يكون الثمن معلوما جنسيا ونوعه وصرفه.

- أن يكون مدة التأجير معلومة وتناسب مع الأصل.

- أن يكون الأصل العين محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها على بقاء عينها نسبيا فيجوز تأجير البيت أو السيارة أو الدراجة ولا يجوز تأجير النقود ا الخير مثلا[1].

سابعا: بيع الاستصناع

يعرف الاستصناع على انه عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد ويعرف على انه عقد بين البائع وبين الصانع والمشتري يسمى المستصنع على بيع السلعة موصوفة في الذمة يصنعها البائع بمادة من عنده في المقابل ثمن حال أو مؤجل أو على أقساط وللاستصناع شروط نذكر منها :

-عقد الاستصناع هو عقد بيع يتضمن شروط البيع بالإضافة الى:

-بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة وتحديد اجل الحصول عليه.

-يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

[1]- حسين محمد سمحان، "**المرجع السابق**"، ص: 213.

-يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزئيا، بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة ويمكن القول أن عقد الاستصناع إذا عقل فيه يدفع رأس المال أصبح سلما وعلى هذا فان وجه الاختلاف بين السلم والاستصناع هو تعجيل دفع الثمن[1].

ويمكن تلخيص استخدامات الأموال في البنوك الاسلامية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-02): استخدامات الأموال في البنوك الاسلامية



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق.

[1]- حمزة الشوادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 218.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني المتعلق بظهور وتطور البنوك الاسلامية تبين لنا ما يلي:

– برغم من أن المصارف الإسلامية مؤسسات حديثة في عالم الصناعة المصرفية، غير أنها أثبتت وجودها في العديد من المواقف، نتيجة نضج الوعي الإسلامي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

–أن اعتماد البنوك الاسلامية منهج تحريم بيع الدين بالدين وشراء الديون وعدم تورطه في مضاربات البورصة، وتحريم الربا والحذر من الدخول في مشروعات معرضة لمشاكل مالية.

–من أهم اليات التمويل المصرفي المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم، الاستصناع والاجارة.

– من التحديات الرئيسية والتي تواجه البنوك الاسلامية حاجتها الى قوانين خاصة تنظم عملها والرقابة عليها وذلك لطبيعتها الخاصة.

– البنوك الإسلامية تشترك مع الغير سواء حققت ربحا أم خسارة، فاعتماد المصرف الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة، تجعل نشاطها مميزا عن النظام ألربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي تتوطن فيها.

– تخضع أعمال البنك الإسلامي لقواعد الحلال والحرام مخالفة للبنوك التقليدية والخاضعة للإسلام والتي تستهدف حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه، فينشط عملية التنمية بالمجتمع.

بما أن المصارف التقليدية لديها عدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية فالمصارف التقليدية تقوم بأدوار هامة وفعالة في الاقتصاد لذلك سوف نتطرق اليها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية وغير التقليدية (البنوك الاسلامية)

المصرف التجاري يعتبر أحد أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها أساسا على القيام بدور الوساطة بين الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم عجز مالي مرحلي، إلا أن المصارف التقليدية لديها عدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية فالمصارف التقليدية تقوم بأدوار هامة وفعالة في الاقتصاد، اذ أنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد ونجاحها يؤدي الى تطور النشاط الاقتصادي وازدهاره، ويعتمد هذا على مدى نجاعة طرق تسييرها ومراقبتها، وإن النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية في فترة وجيزة والتوسع الذي وصلت إليه، جعل مقارنتها مع البنوك التقليدية والتي لها تاريخ طويل من التجارب وقوتها المالية ذات أهمية كبيرة للوقوف على نقاط القوة والضعف والتي تميزها عن غيرها واهم الاختلافات التي تفصل بينهما.

ان موضوع البنك الإسلامي والبنك التقليدي (دراسة مقارنة) من الموضوعات الشائكة كما انه شديد الأهمية بالنسبة للمسلمين بصفه عامه، ومدى أهمية هذه الدراسة وأثرها في المجتمع ذلك الجدل الفقهي على الساحة منذ وقت بعيد حول موضوع " فائدة البنوك " سواء كانت على الايداعات أو القروض، ذلك الجدل الكبير الذي يحظى باهتمام غير عادى سواء من جانب الأفراد او المؤسسات نظرا لكونه ذو جوانب دينية عميقة شديدة الصلة بنطاق الحلال والحرام، وكونها عقيدة للمسلم أسستها نصوصا شريفه عديدة تحذر المسلم تحذيرا بالغا من الوقوع في دائرة الربا ولمعالجة هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث، البنوك التقليدية، مواردها واستخداماتها، بالإضافة الى اليات التمويل في البنوك التقليدية.

المبحث الأول: البنوك التقليدية

لعل أبرز ما يميز إقصاد أي دولة مهما كانت قوة اقتصادها وازدهارها هو البنوك التقليدية إذ أنها تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد لما لها من أهمية بالغة في تحريك الأموال بين الأعوان الاقتصاديين وإنشاء الاستثمارات وكذلك العمل على تطبيق سياسات الدولة المالية، حيث أن البنك التقليدي مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة تجارية تسعى كغيرها من المؤسسات التجارية الأخرى إلى تحقيق اكبر عائد ممكن من الأرباح إلا انه يختلف عنها في أن مجال نشاطه ليس سلعا أو خدمات كباقي المؤسسات وإنما يتمثل نشاطه في دور الوساطة المالية والمتاجرة بالأموال.

المطلب الأول: التطور التاريخي للبنوك التقليدية مفهومها، خصائصها.

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى نشأة البنوك التقليدية ومفهومها وأهم خصائصها، بالإضافة الى وظائف وأهداف البنوك التقليدية.

أولا: التطور التاريخي للبنوك التقليدية.

ترجع نشأة البنوك التقليدية الحديثة إلى بدايات عصر النهضة الأوربية في المدن شمال ايطاليا التي كانت قد شهدت حركة تجارية واقتصادية نشطة أواخر العصور الوسطى وظهور نظام الإقطاع وتراكم الثروات عند الأغنياء حيث في البداية كان الصيارفة يمارسون أعمالهم على طاولات خشبية يضعونها على قارعة الطرقات وينتقلون بها إلى الموانئ ومراكز التجارية، ولكن مع ازدهار الأعمال التجارية اتخذ الصيارفة مراكز ثابتة لتقديم خدماتهم في صرف العملات وقبول الودائع من المصكوكات المختلفة بعد أن تم التأكد من صاحبها وتقييمها وتحويلها إلى عملة محلية وتسجيلها في دفاتر تثبت قيمتها النقدية، وفي البداية اقتصر دور هذه المؤسسات على حفظ النقود وصرفها فقط كما بدأت تقوم باقتراض الأموال المودعة لديها مقابل حصولها على فوائد وبالمقابل دفع فوائد للمودعين. [1]

[1] _ محمد الطاهر الهاشمي، (2011)، " **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ص ص: 66-67.

ومع اتساع النشاط التجاري أصبح التجار وأصحاب المصانع في حاجة إلى مبالغ كبيرة من الأموال لتمويل نشاطهم وفي ذلك الوقت ظهرت أولى محاولات لتأسيس أول مصرف مرخص في أوربا وذلك بإنشاء بنك البندقية عام (1157م) بإيطاليا، ثم توالى ظهور البنوك التقليدية في العديد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام الهولندية نشأ أول بنك تجاري عام (1906م)، وفي لندن بنك إنجلترا عام (1694م)، وبنك فرنسا عام (1800م).[1]

ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الفرنسية (Banque) وإلى أصل الكلمة الايطالية (Banca) وتعني هاتين الكلمتين صندوق متين لحفظ النفائس وكذا مقعد طويل لشخصين أو أكثر، وتصف دلالة هاتين الكلمتين الوظيفتين الأساسيتين للمصرف وهما وظيفة حماية أموال المودعين، ووظيفة المحفظة الاستثمارية.[2]

التجار ورجال الأعمال كانوا يودعون أموالهم لدى الصاغة أو الصيارفة بغرض حفظها مقابل رسوم بسيطة وكان هؤولا الصيارفة يحررون إيصالا لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال ويستلم وديعته من الذهب أو المال، ومن هنا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للمصارف التجارية وهي وظيفة قبول الودائع، وبمرور الوقت أصبح يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري فنتج عن هذا تكدس من الذهب في خزائن هؤلاء الصيارفة، ولقد تنبه بعضهم إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من ذهب مقابل فوائد وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية وهي الاقراض، أما الوظيفة الثالثة وهي خلق النقود فنشأت عندما كان القرض يأخذ بشكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقرض خاصة وأن تلك الإيصالات مقبولة للتداول مع إمكانية استبدالها بالذهب في أي وقت.[3]

[1] – أسعد حميد العلي، (2013)، "**إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**"، دار الذاكرة، العراق، ص: 17

[2] _ محمد عبد الخالق، (2010)، "**الادارة المالية والمصرفية**"، ط1، دار أسامة، عمان، الأردن، ص: 13.

[3] _ أسعد حميد العلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 18.

ويقال إن القروض التي كانت تمنح للتجار والبحارة وملاك الأراضي تراوحت فوائدها الشهرية بين (6%) إلى (48%).

ثانيا: البنوك التقليدية.

يختلف تعريف البنوك التقليدية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي تؤديها تلك البنوك ونذكر منها:

ويمكن تعريف البنوك التقليدية على أنها:

"البنك الذي يقدم الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محدودة، ويزاول عمليات التمويل الداخلي أو الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي ويباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزمها من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاء التي يقررها البنك المركزي، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية".

هي تلك المؤسسات التي تتيح خدماتها المصرفية للجمهور دون تميز فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال ودائع تقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[1].

هي " تلك البنوك التي تقوم بتسهيل تدفق الأموال من المدخرين الذين لديهم فائض في الأموال إلى المقرضين الذين يعانون من وجود مرحلي في السيولة" (طارق عبد العال حماد).[2]

[1] _أكرم حداد، مشهور هذلول، (2008)، " **النقود والمصارف**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 144 .

[2] _ طارق عبد العال حماد، (2001)، "**تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**"، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، ص: 51.

"استمدت المصارف التقليدية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض قصيرة الأجل للتجار، وهي القروض التي تقل مدتها أو فترة سدادها عن سنة واحدة، وذلك بغرض تمكينهم من سداد قيمة مشترياتهم والاستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية"(ضياء مجيد، 1998).[1]

البنك التجاري هو" المؤسسة التي ينحصر في مبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب والتي تتمتع بالقبول العام، بديون الاخرين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو حكومات"(قتيبة عبد الرحمان العاني، 2012).[2]

ويمكن النظر إلى البنك التقليدي على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال المحددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمتها بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدول ودعم الاقتصاد القومي[3].

وعلى ضوء ما تطرقنا اليه من التعاريف السابقة لبعض الكتاب والباحثين في مجال العمل المصرفي، نستنتج التعريف التالي للبنك التقليدي:

البنك التقليدي هو عبارة عن مؤسسة أو هيئة أو منشأة مالية هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من غير إما بشكل ودائع والتي يقوم أصحاب الفائض المالي بإيداعها لدى هذه المصارف لتعود هي بدورها بإقراضها للغير مقابل فوائد أو اعادة استثمارها في مشاريع تضمن لها أرباح تمكنها من دفع فوائد أصحاب الودائع، وتوفر لها السيولة الكافية وذلك خدمة للاقتصاد الوطني بشكل عام.

[1] _ ضياء مجيد، (1998)، "**الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية والبنوك التجارية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص: 274.

[2] _ قتيبة عبد الرحمان العاني، (2012)، "**التمويل ووظائفه في المصارف الاسلامية والتجارية**"، دار النقاش للنشر، عمان، الأردن، ص: 28.

[3] _ محمد عبد الفاتح الصيرفي، (2015)، "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص:13 .

ثالثا: خصائص البنوك التقليدية.

البنوك التقليدية تتميز بعدة خصائص والتي تميزها عن باقي البنوك الأخرى ويتعلق الأمر بكل من الربحية السيولة، والأمان، وترجع تلك الأهمية إلى تأثيرها الملموس في تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، وفيما يلي عرض مختصر لكل سمة من هاته السمات الثلاث:

1-الربحية: البنك التجاري يتكون الجانب الأكبر من مصروفاته من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك المصارف أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، وذلك مقارنة بباقي منشآت الأعمال، فالمصاريف التقليدية هي أكثر المنشآت تعرضا لأثار الرفع المالي، فزيادة ايرادات البنك التقليدي تؤدي الى زيادة الأرباح نسبة أكبر العكس كما انخفضت إيراداته نسبة معينة انخفضت أرباحه بنسبة أكبر.

وقد تتحول إلى خسائر، وهذا ما يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الايرادات وتجنب حدوث أي انخفاض فيها.[1]

أن تحقيق الأرباح معناه كفاءة تنفيذ انشطة البنك المختلفة، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية وهي:

-معدل العائد على حقوق الملكية: صافي الربح بعد الضريبة/حقوق الملكية.

-معدل العائد على الودائع: صافي الربح بعد الضريبة/الودائع.

-معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف: صافي الربح/حقوق الملكية + الودائع.

-معدل العائد على إجمالي الأصول: صافي الربح/ إجمالي الأصول.

[1] _ سامر جلدة، (2011)، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار اسامة، الأردن، عمان، ص: 19.

2-السيولة:

السيولة تعرف بأنها قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة عليه اتجاه غير، وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير وبمعنى أخر الاحتفاظ بجزء من أصول البنك بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتلاءم مع احتياطات عملاء البنك والتزاماته، ومع استمرار العملية البنكية فإن البنك في حاجة إلى إعادة دفع كل الأموال المودعة لديه، ونظرا لأن الاحتفاظ بهذه النقود بشكل سيولة لا يدر أي أرباح، ولا تستطيع البنوك أن تحقق دخلا يمكنها من دفع الفوائد والأرباح وهذا يمكن أن يحدث لأن البنوك التقليدية تسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ويرغب البنك في أن تكون الايداعات اليومية أكثر من السحوبات التي يطلبها المودعون أو المقترضون، وهذا لا يتحقق في أغلب الأحيان.[1]

3-الأمان:

رأس مال البنك التقليدي يتصف بأنه صغيرا نسبيا، إذ لا تزيد نسبه إلى صافي الأصول عن (10%) عادة وهذا يعني صغرها من الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم لمصدر الاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس ماله، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين والنتيجة إفلاس البنك.[2]

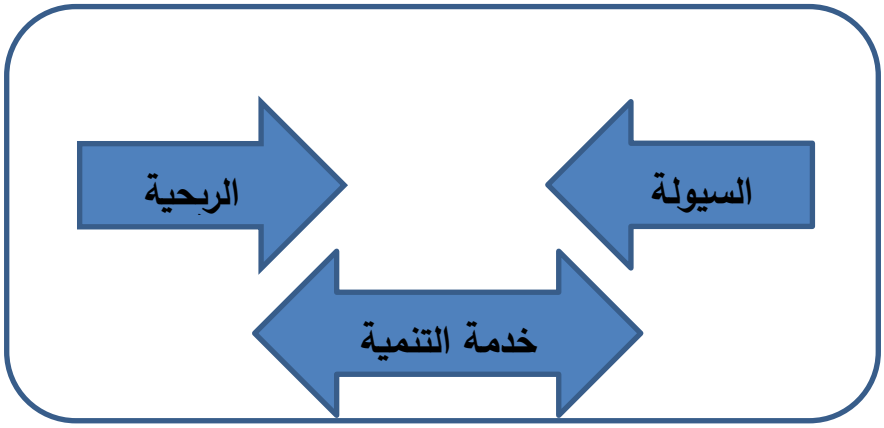
[1] _ سوزان ذيب واخرون، (2011)، "**إدارة الائتمان**"، دار الفكر، عمان، الأردن، ص: 33.

[2] _ سامر جلدة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 20.

- السمة الأساسية للبنوك التقليدية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقود دفترية أي نقود مصرفية[1].

- تتسم أعمال ونشاطات البنك التقليدي على وجه العموم بالاستخدام قصير ومتوسط الأجل، وتقل الى حد كبير التوظيفات ذات المدى البعيد[2].

الشكل رقم (3-01): العلاقة بين السيولة والربحية



المصدر: اعداد الباحثة اعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: البنوك التقليدية أهميتها، وظائفها، أنواعها

البنوك التقليدية تعد ذات أهمية بالغة لما تقدمه من خدمات وأعمال مصرفية متنوعة ويمكن تلخيص أهمية هذه البنوك فيما يلي:

أولا: أهمية البنوك التقليدية

1-تعد البنوك التقليدية مصدر تمويل مهم للقطاعات الاقتصادية.

[1] _ محمد عبد الفاتح الصيرفي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 33.
[2] _ محمد الطاهر الهاشمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 82.

2-مساهمة البنوك التقليدية في زيادة الرفاهية الاجتماعية.

3-تقدم خدمات مالية على درجة كبيرة من التخصص.

4-تعتبر حلقة وصل بين عملائها وتسهل التجارة الخارجية.

5-تقدم الاستشارات المالية والفنية لعملائها.

-إن أهمية البنوك التقليدية تكمن بشكل أساسي في الدور المهم والمتمثل بنقل وتوظيف الأموال من وحدات الفائض الى وحدات العجز للمساهمة في استمرارية حركة الأموال وعدم تعطيلها.[1]

-كما تحتل البنوك التقليدية المرتبة الثانية في الهرم البنكي بعد البنك المركزي وهذا لأهميتها البالغة، إذ أنها تؤثر على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بإنشائها كذلك، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك.[2]

ثانيا: وظائف البنوك التقليدية

البنوك التقليدية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، وتقوم بعدة وظائف نذكر منها ما يلي:

أ-الوظائف الكلاسيكية: وتتمثل هذه الوظائف في:

1-قبول الودائع وتنمية الادخار: البنوك التقليدية تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابقا أو بعد انتهاء الأجل محددة، ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعين لدى البنوك التقليدية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:[3]

[1] _ غازي عبد المجيد الرقيبات، (2014)، "**المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص: 56-57.

[2] _ عبدالقادر خليل، (2014)، "**مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 112.

[3] _ مُحَمَّد عبد الفاتح الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.

1-1-حسابات جارية دائن: هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف أخر وقد يكون هذا الطرف طبيعي أو معنوي.

1-2-حسابات صندوق التوفير: تلجأ البنوك التقليدية إلى تشجيع عملائها محدودي الدخل على الادخار عن ريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض الميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير.

1-3-حسابات الودائع لأجل: وهذه الحسابات عدة ما تكون هناك شروط تحدد عملية السب ولا يتم السحب منها إلى بشكل شخصي ويعي صاحبها فائدة عليها حسب شروط فتح الحساب.

2-خلق النقود: تعتبر من أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التقليدية والفكرة الأساسية لخلق البنوك للنقود الودائع تأتي من اعتياد الأفراد والمجتمعات الحديثة من تسوية مدفوعاتها عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم[1].

3- منح القروض والسلف الائتمان: تختلف القروض فمنها ما يعتبر قرض بشكل مباشر من القروض قصيرة وطويلة الأجل أو بشكل غير مباشر مثل خصم الكمبيالات وتعد الوظيفة الائتمانية أهم الوظائف في المصارف التقليدية لما لها من أهمية بالغة في تجميع الأموال وتحقيق الأرباح، إذ أنه في الوقت الراهن لم يعد الائتمان يقتصر على الفقراء، بل أن الأغنياء هم من أكثر طالبي الائتمان، ناهيك عن أن الدولة أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر ولا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد من الممكن أن تستقيم الأحوال الاقتصادية لأي بلد دون الائتمان، وتظهر أهميته فيما يلي:

أ-يساعد الائتمان على استحداث قدر من وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية كما يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.

[1] _ رشاد العصار، رياض الحلبي، (2000)، "**النقود والبنوك**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص:67.

ب-يلعب الائتمان دورا هاما في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الانتاجية في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو مجال الانتاج.

ج-يلعب الائتمان دورا هاما فيما يتعلق بتجديد مستوى الدخل القومي إذ ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيلا، ويرتفع إذا كان كبيرا.[1]

4- خصم الأوراق التجارية: إن الحاجة الملحة لرجال الأعمال والأفراد والمؤسسات إلى السيولة الحاضرة، تجعلها تتوجه إلى البنوك التقليدية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ استحقاقها وذلك مقبل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها.

5- تسوية المدفوعات الدولية وتسهيل عملية التجارة الخارجية: تقوم جميع البنوك التقليدية بدور هام في تسوية المدفوعات الدولية وتسهيل عملية التجارية الخارجية من خلال قيامها بفتح الاعتماد المستندي وتسديد قيمة الفواتير المختلفة والحوالات المصرفية وشراء وبيع الشيكات بالعملات الأجنبية .[2]

6-الوظيفة الاستثمارية: وتتمثل هذه الوظيفة في استعمال ما لدى الصيارفة من أموال في شتى الميادين التجارية والأعمال الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط وإنما تخطاه ليتحول إلى الائتمان من التسليف والاقراض للغير بفائدة ربوية دون أن يتعرض مركزهم المالي للخطر أو الاهتزاز أمام المودعين.[3]

7-**المصارف الشاملة**: تقوم هذه المصارف بتأدية جميع وظائف المصارف التقليدية إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كخدمات المصارف المتخصصة وذلك لتعلقها بالاستثمار وهذا استنادا إلى إمكانياتها الكبيرة وحجمها وتوظيفها الواسع للتكنولوجيا المعلوماتية وممارسة أعمال عديدة في ذلك دور المنظم والخروج بهذه الأعمال من النطاق التقليدي

[1] _ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، (2003)، "**النقود واعمال البنوك والأسواق المالية**"، الدار الجامعية، مصر، ص ص : 113-114.

[2] _ جلدة سامر، (2009)، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، ط1، دار أسامة، الأردن، ص:53.

[3] _ فتية عبد الرحمان العاني، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 28.

لاكتسابها طابع الحداثة في وظائفها التي تقدمها وبذلك تواكب جميع التغيرات التي تحدث في محيطها، أي أنها لا تتقيد بالتخصص المحدود فهي تقوم بعدة وظائف تختلف عن غيرها من المصارف التقليدية.[1]

ب-الوظائف الحديثة:

عمدت البنوك التقليدية إلى تقديم خدمات تتماشى مع العصر الحالي وتتمثل هذه الخدمات في:

-المساهمة في تمويل وتدعيم المشاريع السكنية وكذلك التنموية.

-شراء وبيع وحفظ وتحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

-إصدار خطابات الضمان وتحويل العملة للخارج بالإضافة إلى إصدار الشيكات السياحية.

-فتح الحسابات المستندية وتأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

-خدمات الكومبيوتر الحديثة وخدمات البطاقة الائتمانية.

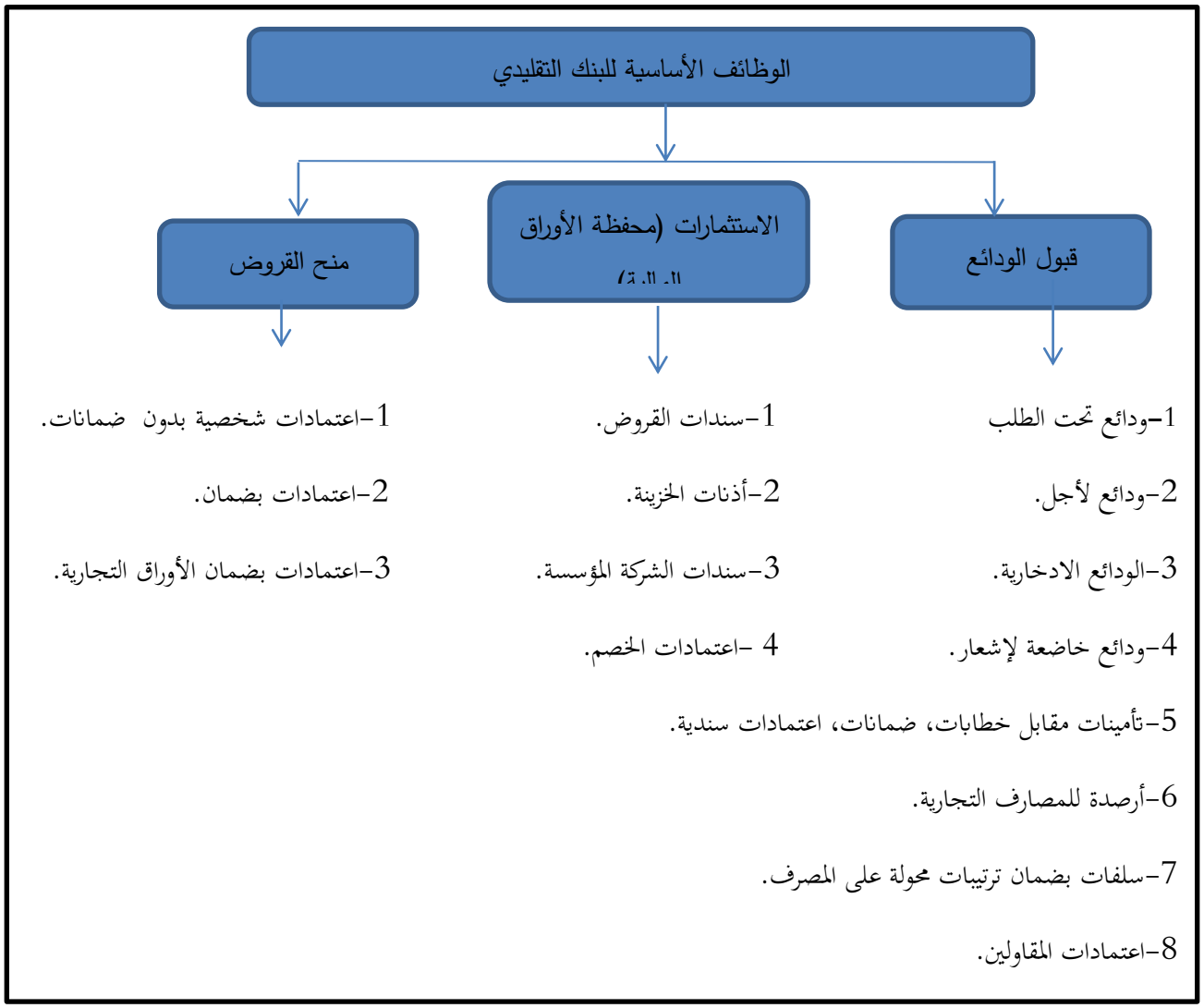
-شراء وبيع الشيكات السياحية والعملات الأجنبية والعربية.

-خدمات المصرف الالي إضافة إلى إدارة ممتلكات العملاء.[2]

[1] _ غالم عبد الله، (2013)، "**العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**"، ط1، دار أسامة، عمان، الاردن، ، ص: 233.

[2] _انيس البكري، وليد صافي، (2009)، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ص: 113 .114

الشكل رقم (3-02): الوظائف الأساسية للبنوك التقليدية



المصدر: غالم عبد الله، "**مرجع سبق ذكره**، ص: 243.

رابعا: أهداف البنوك التقليدية

البنوك التقليدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- تقديم خدمات مصرفية متطورة حسب أحدث الأساليب لخدمة الزبائن؛

- تعزيز القدرة التنافسية التي تحقق للبنك إسهامه جادة في بيئة تنافسية محلية أو دولية؛

- خلق انطباع ايجابي عن أدائه فيما يتعلق بالحصول على الأموال واستثمارها وإصدار الأسهم و توزيع الأرباح؛[1]

- السيولة حيث تعتمد البنوك اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون؛

- الأمان من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما نزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون؛ فإن البنوك التقليدية لابد أن توازي بين الربحية ودرجة المخاطر التي تعرض لها نتيجة عملية تمويل؛ [2]

خامسا: أنواع البنوك التقليدية

توجد عدة أنواع من البنوك التقليدية نذكر منها:

1-من حيث طبيعة النشاط ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

-بنوك تقليدية عامة: يوجد لها عدة فروع و في مناطق مختلفة.

-بنوك تقليدية محلية: وهي التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا.

2-من حيث حجم النشاط:

2-1-بنوك الجملة : البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى.

2-2-بنوك التجزئة: تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات وتسعى لجذب اكبر عدد منهم[3].

3-من حيث عدد الفروع :

3-1-البنوك ذات الفروع: بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل قانونيا لها فروع، متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة.

[1] _ محمد الطاهر الهاشمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 80 .
[2] _محمد العربي ساكر، (2006)، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص:138 .
[3] _محمد عبد الفتاح الصيرفي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:31 .

3-2-بنوك السلاسل : عبارة عن سلسة من البنوك نشأة لنمو حجم البنوك التقليدية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا.

3-4-بنوك المجموعات: تتخذ شكل الشركة القابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة لها.

3-5-البنوك الفردية: هذه البنوك تقوم على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال حيث تتعامل في المجالات قصير الأجل.

3-6-البنوك المحلية: بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها[1].

[1] _محمّد عبد الفتاح الصيرفي، "**المرجع السابق**"، ص ص:32- 33.

المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التقليدية

البنوك التقليدية تحتاج كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى مصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المصرفي، وذلك من أجل تحقيق أهدافها المسطرة من خلال مجموعة من الاستخدامات التي تقوم بها هذه البنوك، مما سبق سنحاول إبراز مختلف مصادر الأموال الداخلية والخارجية في البنوك التقليدية في هذا المبحث، والتعرف على مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها.

المطلب الأول: المصادر الداخلية والخارجية للبنوك التقليدية

البنوك التقليدية تعتمد على مصادر تمويلية داخلية وخارجية مختلفة لمباشرة عملياتها المصرفية، واستخدامها في أوجه النشاط المصرفي والاقتصادي لهذه البنوك، ويمكن أن يقدم البنك التقليدي خدمات مصرفية مختلفة مقابل البنوك الاسلامية.

وتوجد هناك عدة مصادر داخلية لتمويل البنوك التقليدية وهي أموال البنك الخاصة والتي تنقسم إلى:

أولا: المصادر الداخلية

ا- مصادر داخلية ذاتية: يقصد بها تلك الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها المصرف، وهي المصادر التي يعتمدها البنك لبدأ نشاطه ويتمثل أهمها في:[1]

1-رأس المال المدفوع: يتمثل في مجموعة المبالغ التي دفعها أصحاب البنك والمساهمون في تكوين رأس المال هواية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في الفترات اللاحقة، وبه يتم تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له.

[1] _محمد الطاهر الهاشمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 89 .

ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر البنك حيث لا يكون هناك موارد أخر، خاصة الودائع قد تتدفق إلى البنك بعد، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة الأولى من عمر البنك بل يظل رأس المال مع غيره مطلوبا لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، ومن هنا تنشا الحاجة إلى زيادة رأس المال، وبالإضافة إلى ذلك فقد أضحى رأس المال في الفكر التمويلي وظيفة ضمان أو حماية، حيث يقوم على تحمل الخسائر أو العجز الذي يتعرض له البنك فيكون أشبه بجهاز امتصاص لها يستوعبها لحين تعبئة الموارد المناسبة لتغطيتها[1].

ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال البنك وذلك لعدة أسباب:

-لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في العمليات الاستثمارية.

-صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للبنك، ومع ذلك يجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وكذلك عدم المبالغة في رفع قيمته للأسباب المذكورة سالفا.[2]

2-الأرباح المحتجزة: وهي جزء من حقوق المساهمين وتحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى فيه البعض وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا ويقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد استقطاع الاحتياطات والمخصصات.

ويمكن تقسيم الأرباح المحتجزة إلى احتياطات، أرباح غير موزعة، ومخصصات:

[1] _ زياد رمضان، محفوظ جودة ، (2006)، " **إدارة البنوك**"، ط3، دار وائل للنشر ، الأردن، ص: 53.

[2] _ رشاد العصار، رياض الحلبي، (2010)، "**النقود والبنوك**"، دار صفاء، الأردن، ص: 74.

أ-2-الاحتياطات: تقطع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة أي طارئ محدد تحديدا نهائيا وقت التكوين الاحتياطي وتفاديا لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في الحساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطات فهناك الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على الاحتياطات وبصفة عامة يكون المصرف أي احتياطي فيه عن طريق اقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو بذلك ملك للمساهمين والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية وإنما من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى انه كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين في البنوك لأسباب التي يتم إيرادها لدى بحث رأس المال، كما انه يجب عدم المغلات في تكوينها وإلا أصبح العائد على المجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين[1].

أ-2-1-الإحتياطي الخاص (اختياري): يقوم البنك بتكوينه من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك باقتطاع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري تودع لدى البنك المركزي وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما

-تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين.

-لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني كانخفاض قيمة الأصول.

أ-2-2- احتياطي إجباري (القانوني): وهو احتياطي يطلبه القانون وينص عليه على أن يكون نسبة معينة من رأس المال، فعندما يستقر البنك في أعماله ويبدأ في الحصول على الأرباح فان القانون ينص على أن على البنك أن يقتطع نسبة مئوية معينة من الأرباح الصافية قبل توزيعها.

وهو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي (ودائع تحت الطلب وودائع للأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التقليدية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه (البنك المركزي) باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد، وفي اطار السياسة النقدية، يهدف البنك المركزي من ورائه إلى التأثير

[1] _ بشر علي التويرقي، (2005)، "**إدارة المصارف وتطويرها**"، ط1، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، ليبيا، ص: 242

بشكل مباشر على سيولة البنك التجاري وفي الاتجاه المرغوب فيه من طرفه، وهي نسبة تكون في الغالب (10%) ويستمر باقتطاع هذه النسبة إلى أن يصبح **الاحتياطي القانوني= رأس المال المدفوع** بالكامل ويطلب هذا الاحتياطي كوسيلة لحماية المودعين عند تعرض البنك لأي خطر.[1]

أ-2-3-إحتياطي عام: وهو احتياطي أخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه نسبة معينة وذلك لمواجهة أي خسارة يتعرض لها البنك زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.[2]

ب-2-المخصصات: وهي مبالغ تقتطع من الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال فترة المالية المقبلة، لا كنه قد لا يكون معلوم وقت الحدوث أو مقداره بدقة، لذلك تعامل المخصصات على أنها تحميل على الأرباح مثلما تعامل المصروفات والخسائر.

والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة أو اتفاقا لم يصرف بعد، والأرباح التي تتولد عنها لا تضاف إلى المساهمين وحدهم، ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين[3].

ويتم عادة تكوين المخصصات في العادة لتعديل قيمة الأصول وجعلها متماثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية.

[1] _ الطاهر لطرش، (2013)، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 157.

[2] _ رشاد العصار، رياض الحلبي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 75.

[3] - كرم حداد، مشهور هذلول، "**مرجع سبق ذكره**"، ص:108.

ج-2 الأرباح غير الموزعة

الأرباح غير الموزعة هي الأرباح المدورة حيث يقتطع البنك جزءا من أرباحه في نهاية كل سنة مالية وذلك بعد خصم كل من الاحتياطات بأنواعها وكذلك المخصصات ويحتفظ بهذا على شكل أرباح غير موزعة يستطيع البنك توزيعها على المساهمين متى شاء ذلك.[1]

ثانيا: المصادر الخارجية

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التقليدي من خارج نطاق أمواله الخاصة حيث تكون دينا على البنك.

أ-الودائع : تعتبر التزاما لان الزبون سواء كان فردا أو شخصا معنويا كالشركات أو المؤسسات العمومية يودع نقودا في حسابه لدى البنك و بذلك يترتب التزاما في ذمة البنك لرد الوديعة حيث يكون الودع مهما يكون نوع الحساب الذي يحفظ به دائنا للبنك ويوجد عدة أنواع من الودائع لدى البنوك التقليدية نذكر منها :

أ-1- ودائع تحت الطلب (حسابات جارية) : وهي أكثر الحسابات انتشارا حيث يقوم الزبون بالدفع في الحساب نقدا أو بأية وسيلة دفع أخرى، بينما يتم السحب بواسطة الشيكات الصادرة من قبل الزبون أو بأوامر السحب عند الطلب ويجب أن يكون هذا الحساب دائنا بمصلحة الزبون بشكل دائم إلا إذا كان هناك ترتيبات مع البنك لكشف الحساب فوق الرصيد المودع لديه قلما يتم دفع فوائد على هذه الحسابات نظرا لبيعتها حيث تكون أرصدة موعدة للدفع دوما أو فورا.

أ-2- الودائع الثابتة: يقصد بها التي تتصف حركتها بالثبات والاستقرار مدة من الزمن عكس الودائع الجارية التي تكون تحت الطلب ويمكن تصنيف الودائع الثابتة إلى:

[1] _ سليمان بودياب، (1996)، **اقتصاديات النقود والبنوك"**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص: 123.

أ-2-1-ودائع لأجل: الودائع التي لا يسمح لمودعها السحب منها إلا بعد انقضاء فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين البنك والمودع وهي في الغالب تمتد من أسبوع إلى خمس سنوات وذلك مقابل فائدة يدفعها البنك للمودع .

أ-2-2-ودائع بإخطار: ودائع لا يسمح للمودع السحب منها جزئيا أو كليا إلا بعد إخطار البنك بفترة معينة عادة لا تقل على 15 يوما، و يقوم البنك أيضا بدفع فائدة عن هذه الودائع كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة

أ-2-3-ودائع التوفير: ودائع تودع لدى البنوك التقليدية أو صناديق البريد أو لدى بنوك الادخار مقابل الحصول على فائدة، ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد و ترتب فيها دفعات الإيداع و السحب. [1]

أ-3-الالتزامات الأخرى والقروض:

أ-3-1-الالتزامات الأخرى: مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة ومستحقات ضريبية لم يتم دفعها أو أرباح اسم لم توزع بعد، وأو بع الالتزامات المترتبة عن البنك اتجاه جملة من الدائنين.

أ-4-الوديعة المجمدة:

التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التقليدية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب بالضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره، كما تتقاضى البنوك تأمينات نقدية نظير تحويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

ب-سندات الدين الطويل الأجل: يصدرها البنك ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عنها (عن بيعها) ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداد هذه السندات عند تصفية أعمال البنك وقد أجيز اعتبار هذه الأموال ضمن أموال البنك الخاصة في أمريكا رسميا في نهاية سنة(1962)، وفي

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، (2011)، "**النقود والبنوك**"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، ص: 87.

الفترة بين عام (1963-1965) أصبحت هذه الأموال تشكل (47%) من الزيادة التي تطرأ على الأموال الخاصة بمصارف المدن (city bank) في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ج-الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي: غالبا ما تلجأ البنوك التقليدية إلى الاقتراض من بعضها البعض في حالة حصول عسر مالي أو نقص في السيولة أو من البنك المركزي الذي يعد من المقرض الأخير وذلك بغرض تمويل عملياتها المصرفية ومواردها الذاتية وهذا الاقتراض يمثل التزامات على البنك اتجاه البنوك التي اقترض منها سواء كانت هذه البنوك محلية أو أجنبية في الداخل أو في الخارج ، لمقابلة احتياجات موسمية أو غي موسمية، وعادة ما تقتصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل بالكامل ويمكن أن تكون هذه الالتزامات بصورة حسابات جارية أو لأجل أو تحت إشعار أو غالبا ما يكون هذا الاقتراض بصورة مؤقتة، وتزيد عندما يزيد الطلب على القروض في المواسم الزراعية خصوصا[2].

المطلب الثاني: استخدامات الموارد المالية في البنوك التقليدية

من خلال دراستنا للموارد المالية للبنوك التقليدية ومعرفة عناصر جانب الموجودات من خلال الميزانية ومنها تتاح لنا معرفة استخدامات البنك لموارده وطبيعتها، وتتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية في جانب الأصول من الميزانية وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيبا تنازليا حسب درجة السيولة، تتمثل هذه الاستخدامات في

1-**الأرصدة النقدية**: تتكون هذه الأرصدة النقدية من أوراق النقد والعملات المعدنية الموجودة لدى فروع البنك والإدارة العامة والتي يحتفظ بها البنك وفروعه، لمواجهة السحوبات اليومية من قبل العملاء كما أن البنك إضافة إلى ذلك ملزمة قانونيا بالاحتفاظ بجزء من أرصدتها النقدية بصورة احتياطات نقدية قانونية لدى البنك المركزي، ويحدد البنك المركزي حجم هذه الاحتياطات كنسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية.

[1] _ وياد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، "**إدارة البنوك**"، ط3، دار وائل، عمان، الأردن، ص 55.

[2] - مُحَّد مصطفى السنهوري، (2013)، "**إدارة البنوك التجارية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص 205,.

2-المستحقات على البنوك: وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة وكذلك الأوراق المالية الأخرى كالأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة.

إن استثمار البنوك التقليدية جزء من مواردها في مثل هذا النوع من الأوراق المالية يحقق لها عائد مرتفعا نسبيا مع أن هذه الأوراق ذات سيولة منخفضة بالقياس مثلا بالكمبيالات التجارية والسندات الأذونية كما أن درجة سيولة هذا النوع من الأصول المالية وقف على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي والسوق الثانوي[1].

3-الاستثمار في الأوراق المالية: من بين توظيفات البنوك التقليدية لأموالها توجيه جزءا منها للاستثمار في الأوراق المالية والذي يحتل المرتبة الثانية في الاستثمار ات البنوك التقليدية، وتلجأ البنوك إلى هذا النوع من الاستثمار في حالات التي ينخفض فيها الطلب على القروض، أو لاستخدامها كخط دفاع للحد من المخاطر نقص السيولة وذلك بالتصرف فيها بالبيع[2] ، ومن أهم الأوراق المالية الاستثمارية ما يلي:

3-1- أذونات الخزينة: وتتخذ هذه الأوراق صكوك لحاملها وتصدرها الخزينة العامة بالدولة لمدة قصيرة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، وبعد الاستثمار في أذونات الخزينة من أفضل مجالات الاستثمار لأنه يتمتع بدرجة سيولة عالية ويمكن خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي إضافة إلى قدر مقبول من الأرباح.

3-2-سندات الحكومية: هي إحدى الأدوات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق التوازن المطلوب عند تنفيذ السياسات النقدية والمالية للدولة، فمثلا قد تلجا الدولة إلى إصدار سندات حكومية تطرح للاكتتاب العام عند ارتفاع حجم المعروض من النقد مستهدفة بذلك امتصاص السيولة من السوق.

[1] _ناظم محمد نوري الشمري، (1999)، " **النقود والمصارف والنظرية النقدية** "، ط 1 ، دار الزهران، الأردن، ص: 68.

[2] _منير إبراهيم الهندي ،(2000)، " **إدارة البنوك مدخل اتخاذ القرارات**"، ط3، مركز الدالتا للطباعة ، مصر، ص: 249.

وغالبا ما تفضل البنوك التقليدية الاستثمار في هذه السندات والسندات التي تصدرها الهيئات شبه الرسمية على الاستثمار الأخرى لأنها اقل مخاطر من باقي الأوراق المالية وسبب الدخل الثابت الذي تصدره هذه السندات.

3-3-الأسهم التي تصدرها الشركات المساهمة: لا تقدم البنوك التقليدية على الاستثمار أموالها في هذه الأسهم إلا إذا كانت من الدرجة الأولى، أي الأسهم التي تتصف أسعارها بالاستقرار والثبات، بحيث يقبلها البنك المركزي كضمان عندما يقدمها البنك التقليدي طالبا قرضا بضمانها.

3-4-السندات التي تصدرها البنوك المتخصصة: نظرا لعدم كفاية رؤوس الأموال البنوك المتخصصة للتوسع في تميل نشاطها فإنها تلجأ إلى إصدار سندات للحصول على التمويل المطلوب وتقوم المصارف التقليدية بالاكتتاب في جزء كبير من هذه السندات بهدف تحقيق عوائد مجزية من خذا الاستثمار[1].

4-فتح الاعتمادات المستندية: وذلك مقابل عمولة يتقاضها البنك من الزبون الذي يطلب فتح الاعتماد بقيمة ما لصالح المصدر في بلد أخر ليمكن المصدر من شحن البضاعة المتفق عليها وبتسليم قيمتها من البنك المراسل للبنك فاتح الاعتماد مقابل تسليمه المستندات المنصوص عليها في متاب الاعتماد المستندي[2].

5-تقديم قروض والسلف والتسهيلات الائتمانية: تمثل القروض المرتبة الأولى في الاستثمار ات البنك التقليدي لأنها تمثل الاستثمار الأكبر عائدا وربحية، وهذا ما يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها من بقية الأصول لذلك تستثمر البنوك جزء كبيرا من مواردها في مجال القروض والفرق الأساسي بين القروض والسلف يتمثل في أن الأولى عبارة عن مبالغ من المال يقدمه البنك بصورة قرض يحصل عليه المقترض بمجرد الاتفاق بينه وبين البنك على مقدار القرض ومدة سداده، في حين أن السلفة تتمثل التزاما من البنك إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود

[1] _ بشير علي التويرقي،" **مرجع سبق ذكره**"، ص ص: 126- 127.

[2] _ محمد طاهر الهاشمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 102.

المبلغ المصرح به، وتنقسم القروض إلى نوعين الأول بضمانات عينية وشخصية مثل البضائع الأوراق المالية، العقارات المحاصيل الزراعية، موارد عينية أخرى، وكذلك سمعة ومكانة المقترض في السوق وغيرها من الضمانات الأخرى، أما النوع الثاني من القروض فهو يتمثل في القروض غير المضمونة وفي أحيان معينة تمنح من قبل البنوك الحكومية التابعة للدولة.[1]

[1] _ محمد مصطفى السنهوري، (2013)، " **إدارة البنوك التجارية**"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 135.

المبحث الثالث: أليات التمويل في البنوك التقليدية

أي مشروع للقيام به لابد من توفر أموال كافية لمزاولة نشاطه لهذا يجب أن تتوفر مصادر تمويل تكون فعالة وكافية لسندات نقص أو عجز يتعرض له المشروع، والتمويل المصرفي يعد الركيزة الأساسية في تمويل المشاريع.

المطلب الأول: الاعتبارات التي يتطلبها التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الانتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، لهذا فالتمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث الى ماهية التمويل.

أولا: مفهوم التمويل

التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع، كما يمثل نظرة تقليدية حيث ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.[1]

ثانيا: الاعتبارات التي يتطلبها التمويل

هناك عدة اعتبارات يتطلبها التمويل وتتمثل هذه الاعتبارات في مراعاة 03 جوانب أساسية وهي الربحية، السيولة الأمان.

أ-تحقيق الربحية:

يعني ذلك تحقيق عائد معقول لأصحاب رأس المال بالإضافة إلى تدعيم المركز المالي للبنك، ونظرا لأن الجانب الأكبر

[1] _ أحمد بوراس، (2008)، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص : 24-25.

من مصروفات البنك تتكون من تكاليف ثابتة، ومن أهمها الفوائد المدفوعة على الودائع في البنك التجاري، وهذا يعني أن أرباح البنك تأثرا بالغير في إيراداتها مقارنة بمنشآت الأعمال الأخرى طبقا لآثار الرفع المالي.

ب- توفير السيولة:

الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري هي ودائع تستحق عند الطلب، لذلك فإن البنك يولي اهتمام كثيرا في توفير السيولة التي يحتاجها البنك لمواجهة هذه الطلبات أو السحوبات فعند عملية التمويل لابد من مراعاة توفير السيولة المناسبة، فالبنك التجاري لا يستطيع كباقي منظمات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليه من مستحقات لفترة زمنية مهما كانت قصيرة.[1]

ج-تحقيق الأمان (ضمان الأمان):

ويعني هذا ضمان الأمان لكلا الطرفين أي توفير السيولة لضمان سداد مستحقات العملاء، والوفاء لهم بودائعهم والفوائد المترتبة عنها، بالإضافة الى تحقيق الربحية للبنك وذلك بالتقييم الدوري لموقف كل ائتمان من مختلف جوانبه بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض لكل من المعايير التي تم منع القروض على أساسها وهي السمعة واستمرار العمل على توليد الدخل بجانب رقابة مدى كفاية الضمانات المقدمة للبنك لضمان مستحقاته وأخيرا الظروف الاقتصادية التي تؤثر على نشاط البنك.

كما أنه لابد من المواءمة بين هذه الاعتبارات فالاحتفاظ بسيولة كبيرة قد يشكل أمانا للبنك للوفاء بالتزاماته.

[1] _ طارق طه، (2007)، "**ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 151.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك التقليدية

البنوك هي المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي مهما كان حجمه وتلعب دور الممول الأساسي لمعظم المشروعات ولها عدة صيغ في تمويل هذه النشاطات.

أولا: تمويل نشاط الاستغلال:

يقصد بها تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة أو المتوسطة في الغالب لا تتعدى 12شهرا أو بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال فترة الاستغلال، وهذه النشاطات تتميز بأنها متكررة باستمرار أثناء عملية الانتاج ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الانتاج، التوزيع.

وهذه النشاطات تستعمل في تمويلها القروض قصيرة الأجل والتي لا تتعدى في الغالب (18 شهرا)، وتصنف الى أقسام عامة وخاصة والقرض بالضمان.

1-القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل معين وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه الطلبات للتمويل لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وهي تشمل: [1]

1-1-تسهيلات الصندوق

عبارة عن قروض موجهة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي يواجهها الزبون.

1-2-السحب على المكشوف:

عبارة عن قرض مصرفي لصالح الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد في امكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

[1] _ الطاهر لطرش، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 57.

1-3-القروض الموسمية:

نوع خاص من القروض، وتنشأ حين يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة طول الاستغلال ومن أمثلة هذه النشاطات: إنتاج وبيع اللوازم المدرسية، وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

1-4-قروض الضبط:

عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل لأسباب خارجية فقط، والبنك يقوم بتمويل هذه العمليات في حال التأكد الشبه التام من تحقيق أرباحها.

2-القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وانما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول[1] وهي 03 أنواع:

2-1- تسبيق على البضائع:

هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول على بضائع كضمان للقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها وغيرها من الخصائص المتعلقة بها.

2-2-تسبيقات على الصفقات العمومية

هي عبارة عن اتفاقيات أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الادارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة أو المودعين من جهة أخرى وتضبطها طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية.

[1] _ بالعربي محمد أمين، **مرجع سبق ذكره**"، ص: 09.

2-3-تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة

عندما يكون المقاول قد انجز نسبة مهمة من الأشغال ولكن الادارة لم تسجل ذلك عندها رسميا، ولكن تم ملاحظة ذلك، يمكنه أن يطلب من البنك تعبئة هذه الديون (منحة قرض) بناء على الوضعية التقديرية للأشغال المنجزة دون أن يتأكد من الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة.

3-القروض بالالتزام

يمتاز هذا النوع من القروض عن غيره بأن منحه لا ينتج أو ينجز عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك، بل هذا الأخير يتدخل كمتعهد بضمان المؤسسة من خلال التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بذلك، وتسمى هذه الوثيقة بالضمان أو الكفالة، وعلى البنك قبل التوقيع التأكد من الملاءة المالية للمؤسسة لأنه بمجرد التوقيع تصبح العملية بالنسبة للبنك التزاما لا يمكن التخلص منه مقارنة بما يحصل على مستوى تسهيلات الصندوق[1].

وتصنف إلى:

3-1-الضمان الاحتياطي: يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة ادارية في صفقة بيع أو توريد أشغال عامة.

3-2-الكفالة: وثيقة يتعهد بموجبها البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تفي بالأعمال المطلوبة منها.

ثانيا-تمويل نشاط الاستثمار:

وهذا يكون بمنح قروض للمؤسسات من أجل تمويل نشاطاته على المدى المتوسط والطويل، فهي تستعمل لغرض الحيازة على العقارات أو الحصول على وسائل الانتاج والمعدات، ويمكن القول أن الاستثمار هو التضحية باستهلاك حالي أكيد في سبيل الحصول على استهلاك مستقبلي غير أكيد وذلك لأنه ينتج عنه أعباء ثقيلة على كامل المؤسسات فالعديد من المؤسسات تجد صعوبة في تحمل هذه الأعباء الضخمة والتي من شأنها أن تعرقل

[1] _ بالعربي محمد الأمين، **"مرجع سبق ذكره"**، ص:12.

نشاطها، بالتالي فهي مضطرة إلى اللجوء للبنوك لتلبية هذه الحاجات ونظرا لطبيعة النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسات خصوصا من حيث مدتها وموضوعها، فهي تحتاج طرق تمويل تتلاءم وخصوصيات المؤسسات في مجال الاستثمار.[1]

[1] _ الطاهر لطرش، **"مرجع سبق ذكره"**، ص: 69.

المبحث الرابع: دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

إن النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية في فترة وجيزة والتوسع الذي وصلت إليه جعل مقارنتها مع البنوك التقليدية والتي لها تاريخ طويل من التجارب وقوتها المالية، ذات أهمية كبيرة للوقوف على نقاط القوة والضعف والتي تميزها عن غيرها واهم الاختلافات التي تفصل بينهما.[1]

المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية

تتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في العديد من النقاط نذكر منها:

خدمات التحصيل:

وهي الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مقابل رسوم مالية، وتشمل الصكوك نيابة عن العملاء وإيداعها بحساباتهم، وتحصيل الحوالات الداخلية الصادرة من عملاء يدفع مبالغ لأشخاص مقيمين بأماكن بعيدة، وتحصيل الأوراق التجارية الكمبيالات السندات الأذنية لحساب العملاء وتحت مسؤوليتهم وتحصيل المستندات المتعلقة بالعمليات التجارية في الداخل أو الخارج وكذلك تقديم خدمة القبول كالخدمة المترتبة بالتحصيل، حيث يوقع البنك على الصكوك والكمبيالات بأنها مضمونة وانه سيدفع قيمتها ما تقدمت إليه للصرف[2].

خدمات مصرفية مقابل أجرة أو عمولة

ويشمل هذا المجال الخدمات التي يترتب عليها الائتمان بل يقوم المصرف في اطار عقد وكالة أو كفالة أو غيرها ومنها عمليات بيع و شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات بالنسبة للبنوك التقليدية، والأسهم العادية بالنسبة للبنك الإسلامي والبيع أما لحساب البنك أو الاحتفاظ به في محفظته أو لحساب احد العملاء.

---

[1] _ حمد عبد الله شاهين، (2014)، **"اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثارها في التنمية"**، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، ص: 69.

[2] مُحَّد الطاهر الهاشمي، **"مرجع سبق ذكره"**، ص: 239.

-تفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال والصيرفة وتحصيل الديون بالنيابة عن العملاء، و تأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات و عملية اكتتاب الأسهم.

-تتفق البنوك الإسلامية مع التقليدية في الاستثمار باسهم الشركات دون السندات.

-تخضع البنوك الإسلامية والتقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

-تتفق البنوك الإسلامية والتقليدية في الودائع الجارية البنية على أساس القرض بدون فائدة حيث يتعهد البك بردها دون زيادة أو نقصان[1].

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية

البنوك الإسلامية والتقليدية قد تتفق في اسم "بنك" وهذا هو العامل المشترك بينهما وقد يقوم كل منهما بدور الوساطة المالية، لكن لكل من المصرف الإسلامي والتقليدي طرق التعامل الخاصة به، فالمصرف التقليدي يخضع في أعماله للضوابط القانونية دون مراعاة الضوابط الشرعية، أما في المصارف الإسلامية فتخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أن كل العمليات المصرفية هي عقد شرعي يأخذ بعين الاعتبار الضوابط القانونية والتي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن المصرف التقليدي يفرض سعر فائدة على القروض التي يمنحها لعملائه، في حين أن المصرف الإسلامي يلتزم بقاعدة الحلال والحرام.[2]

[1] _ محمد محمود العجلوني، (2008)، "**البنوك الإسلامية مبادئها أحكامها تطبيقاتها المصرفية**"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ، ص: 122.

[2] _ محمد محمود عبد الله يوسف، (2011)، "**البنوك الاسلامية في الكويت**"، جامعة القاهرة، مصر، ص:09.

أولا: الفروق النظرية

تتمثل الفروق النظرية بين البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية في اختلاف أهداف كل منهما، فالبنوك الاسلامية أهدافها تتعلق بجانب أول وهو آني يتمثل في تمويل التنمية للمجتمع الاسلامي وجانب ثان وهو رسالي ويتمثل في أن مهمة البنوك الاسلامية الأساسية هي نشر الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية بينما هدف البنوك التقليدية هي قبول الودائع وتقديم القروض.

أما إذا تعلق الأمر بوظيفة الوساطة بين المدخرين والمستثمرين فإن البنوك التقليدية تقبل الودائع مقابل فائدة وتقرض المستثمرين مقابل فائدة أعلى وبذلك يكون البنك التقليدي مقترض ومدينا لأصحاب الودائع يضمن رد ودائعهم ودخلها، ومقرضا دائنا للمستثمرين المتمولين منها، يقرضهم مقابل دخل أكبر وضمانات، ولهذا تتحصل البنوك التقليدية على الجزء الأساسي من أرباحها من الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة.

أما البنوك الاسلامية فقد اختارت أنتقوم بوظيفة الوساطة على أساس عائد في صورة حصة في الربح والخسارة، لذلك يقوم البنك الاسلامي مقام المضارب بأموال المودعين ومقام صاحب المال للمقترضين ولكل حصة في الربح تحدد باتفاق الطرفين في عقد المضاربة والخسارة على صاحب المال.[1]

ويمكن اجمالي الفروق النظرية بينهما فيما يلي:

1-قيام البنك الاسلامي على أساس عقائدي، بينما تقوم البنوك التقليدية على أساس تجاري هدفها تحقيق الربح ومضاعفة الثروة كما أن البنوك الاسلامية تراعي المبادئ الشرعية في التمويل، أما البنوك التقليدية فلا يهمها مشروعية المشروع الممول وإنما مدى مردوديته.

[1] _محمد شيخون، (2002)، "**المصارف الاسلامية (دراسة وتقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)**، دار وائل، عمان، الأردن، ص 109.

2-قيام البنوك الاسلامية على أساس أخلاقي بينما البنوك التقليدية فإنها تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فما دامت غاية البنك هي تحقيق أكبر عائد مالي ممكن فلا يهم نزاهة الوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

3-قيام البنوك الاسلامية على أساس اجتماعي حيث تقدم قروض حسنة بدون فوائد وهذا لزرع التكافل بين المسلمين، بينما البنوك التقليدية فإن أساسها اقتصادي أكثر منه اجتماعي.

ثانيا: الفروق التنظيمية

وتتمثل الفروق التنظيمية[1] فيما يلي:

1-**من حيث شكل المؤسسة**: تأخذ البنوك الاسلامية عموما شكل شركة مضاربة حيث يقوم المشتركون بما يقدمونه من حصص في رأس مال البنك مقام صاحب المال على حين يقوم المدير ونوابه مقام المضارب، أما البنوك التقليدية فتتخذ عموما شكل رأس المال المساهمة.

2-**من حيث الإدارة والتنظيم**: تنقسم اللوحة التنظيمية للبنوك الاسلامية إلى ثلاثة أجهزة:

أ-الجمعية العامة للمساهمين: والتي تمثل أصحاب الأسهم وتعتبر الجهاز السيادي للبنك وتمارس حق الملكية على رأس المال كما أن لها الحق في انتخاب أعضاء مجلس الادارة.

ب_ مجلس إدارة البنك: والمتكون من المدرين التنفيذين الممثلين لأصحاب الأسهم في تنفيذ الخطة وضمان استراتيجية البنك الموضوعة من طرف جمعية المساهمين.

ث_ المدير العام: وهو الذي يسير البنك ويساعده في ذلك مستشارين في اختصاصات مختلفة، وعموما فان الشكل الخارجي لأجهزة البنوك الاسلامية تتشابه مبدئيا مع أجهزة البنوك التقليدية لكن مع التحليل الواقعي لإدارة البنك

[1]- عجة الجيلالي، (2006)، " **عقد المضاربة (القراض) في المصارف الاسلامية**"، دار الخلدونية، الجزائر، ص ص: 172-174.

الاسلامي نلمس وجود اختلافات جوهرية بين الشكلين بحيث يوجد في البنك الاسلامي بعض المديريات المتخصصة التي تنعدم في البنوك التقليدية مثل هيئة الرقابة الشرعية والتي توجد على أعلى هرم، وتتألف هذه الهيئة من علماء الشريعة وتتولى مهمة الرقابة، على كافة عمليات البنك الاسلامي بهدف ضمان خلوها من المحرمات أو مخالفتها لأحكام الشريعة الاسلامية ومن مهام هذه الهيئة أيضا إصدار الفتاوى إذا تطلب الأمر وإلى جانب هيئة الرقابة الشرعية، توجد مديرية المضاربة الشرعية التي تخصص في البنك الاسلامي والميزة الأساسية التي تفرقها عن البنوك التقليدية.

ثالثا: الفروق التطبيقية

تتميز تقنيات البنوك الاسلامية بكونها أكثر اتساع من العمليات التقليدية التي تقوم بها التقليدية، فالبنوك الاسلامية تقوم بنوعين من العمليات:

1-عمليات تقليدية: وهي الخالية من الربا لأن البنوك الاسلامية تتقاضى مجرد أجر أو رسوم مقابل القيام بتلك العمليات مثل:[1]

أ- تحويل النقود من مكان إلى آخر.

ب- إصدار شيكات السفر التي لها قوة النقود نظرا لإمكانية بيعها في أي مكان وبنفس المبلغ الذي تتضمنه أو بقيمته من عملة أخرى.

ت- تحصيل الديون بموجب سندات يضعها الدائنون لدى البنك.

ث- تأجير الخزائن الحديدية لمن يريد الانتفاع بها.

[1] _ خالد وهيب الراوي، (2003)، "**إدارة العمليات المصرفية**"، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 506.

ج- تسهيل التعامل مع الدول الأخرى حيث ينوب البنك عن المتعاملين في دفع ثمن استلام وثائق شحن البضاعة.

2_عمليات مصرفية اسلامية: على أساس المبادئ التالية :

أ_ مبدأ استحقاق الربح واستبعاد الربا: حيث يستحق في الشريعة الاسلامية بثلاثة طرق:

المال، بالعمل أو الضمان، ويستبعد الربا الذي يعمل به البنك التقليدي، وهذا الأخير يتقاضى فائدة ثابتة، سواء ربح المشروع أم خسر، أما البنك الاسلامي فإنه يصبح شريك للمضارب طبقا لمبدأ الغنم بالغرم.

ب_ مبدأ استمرار الملك: إن الملك يستمر لصاحبه، ولو تغيرت أوصاف الممتلكات فما يضعه الشركاء من مال يبقى مملوكا لهم.

وأهم النتائج المترتبة على هذا المبدأ أن أطراف العقد صاحب المال والمضارب يستحقون الربح بينهما حسب الانفاق، حيث يستحق المضارب الربح لأنه قدم العمل، ويستحق صاحب المال الربح بسبب استمرار الملك، وبناء على هذا المبدأ يختلف البنك الاسلامي عن البنك التقليدي في كونه يشجع على خلق شركات الاستثمار كما يظهر أنه أكثر عدالة وأقل ضررا وليس له أثر تضخمي لأنه مرتبط بالربح وليس بالفائدة. [1]

ت_ مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة: يشكل ارتباط الربح بالمخاطرة الفرق الأساسي بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية من خلال جانبين هما:

الجانب الأول: البنك الاسلامي يساهم في تحمل مخاطر الاستثمار إما بمقدار ما يملك في الشركة من رأس المال، وإما بأن لا يحقق لنفسه أي عائد إذا لم يتحقق ربح في نهاية الاستثمار، أما البنك التقليدي فلا يتحمل شيئا من مخاطر التشغيل وإنما على العكس تكون الفائدة المقررة له مضمونة في جميع الأحوال سواء تحقق ربح من الاستثمار

[1] _ عجلة الجيلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 175، 176.

أو حدثت خسارة، ومنها أن البنك الاسلامي يضمن رأس المال الذي قدمه للاستثمار لأنه مالك له، وأما البنك التقليدي الممول فلا يضمن شيئا من رأس المال الذي مول به.

الجانب الثاني: ويتمثل في عدم إباحة التمويل الاسلامي لصاحب المال دخول الدورة الانتاجية دون تحمل المخاطر في حين يجيز البنك التقليدي لهذا الأخير دخول الدورة الانتاجية بأجر ثاني. [1]

رابعا: الفروقات الجوهرية بين عمل المصارف التقليدية والإسلامية

يختلف تصنيف وتحديد الفروقات بين عمل المصارف التقليدية والإسلامية وفقا للآلية المختارة لدراسة الفروقات، حيث يوضح الجدول الموالي أهم الفروقات من حيث الأسس الحاكمة لعمل المصارف الاسلامية والتقليدية موضحة في الجدول التالي:

الجدول (3–01): الفروقات الجوهرية بين المصرف التقليدي والإسلامي

الفروقات الجوهرية	المصرف التقليدي	المصرف الاسلامي
الأسس الحاكمة لعمل المصارف	– النقود سلعة. – تجميع الودائع والمدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية والمديونية. – التعامل بسعر الفائدة. – التنويع المالي. –التعامل بالمشتقات المالية (توريق الديون)	– النقود ليست سلعة. – تحريم التعامل بالفائدة. – مبادئ الشريعة الاسلامية كأساس للعمل. – الالتزام بالقيم الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي. – ابتكار وتنويع صيغ تمويلية لا تتعارض مع أحكام الشريعة. –عدم التعامل بالمشتقات .

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

[1] _ عبدالغفار حذفي، رسمية زكي فرياقص، (2004)، "**الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية–أسواق الأوراق المالية–شركات التأمين–شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ص: 36، 37.

خامسا: المقارنة بين موارد واستخدامات البنوك الاسلامية والتقليدية

تختلف البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية في موارد واستخدامات كل منهما وذلك راجع للطبيعة المتميزة للبنوك الاسلامية التي لا تجمع أو تمنح الأموال على أساس الفائدة.

1-المقارنة على أساس استخدامات الأموال:

تختلف البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية اختلاف شبه كلي في موارد واستخدامات كل منها، وهذا راجع إلى الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها أنشطتها، والتي تتمثل في عدم التعامل بالفائدة وهذا الاختلاف بدوره قد أدى إلى ظهور مخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية والناتجة عن صيغ التمويل الإسلامي.

-يغلب على توظيفا البنك الإسلامي توظيفات متوسطة و طويلة الأجل بينما يغلب على توظيفات قصيرة الأجل.

-شكل الأصول الثابتة والمنقولة في البنك الإسلامي أهمية كبر مما لدى البنك التقليدي وذلك كونها تمثل جنبها من نشاط البنك الإسلامي.

-يغيب بند القروض الممنوحة من البنوك الإسلامية باستثناء القرض الحسن الذي يختلف في تكوينه وهدفه عن البنوك التقليدية.

-تتميز استخدامات الأموال في البنك الإسلامي بتنوعها وتباين المستفيدين منها، واختلاف الاستحقاقات وأسس احتساب عوائد الاستثمار تحديد الربح والخسارة وتقدير الجهد، بينما تتلاشى أهمية العديد من هذه البنود في البنك التقليدي[1].

[1]- محمد الطاهر الهاشمي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 236.

2- المقارنة على أساس موارد الأموال

-إن الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية يكمن في كيفية التعامل مع كل مصدر من مصادر أموال البنك بحيث ان البنوك الإسلامية تعاملها مع الموارد مرتبط بالتعاملات الشرعية، والتي تحرم التعامل بالربا وتشجع على التوظيف الفعلي للأموال داخل الاقتصاد وهذا قصد خلق قيمة مضافة التي من خلالها يصل المشروع الاقتصادي إلى نتيجة يشترك فيها أطراف المشروع، ففي حالة الربح فالبنك وصاحب الموارد المالية يشتركان في العائد المالي وفي حالة الخسارة وهذا ما لا نجده في البنوك التقليدية[1]، بحيث يتحدد العائد على مصدر الأموال مسبقا ويتمثل في قيمة الفائدة التي يتم الاتفاق عليها وتحديدها منذ نشوء العلاقة بين البنك و الزبون[2]، في حين أن البنوك الإسلامية تقدم تمويل على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الإقراض، فالمال وحده لا يلد المال شرعا إلا إذا انضمت إليه المخاطرة أو العمل أو الضمان عملا بالقواعد الشرعية في هذا المجال كالغنم بالغرم والخراج بالضمان بحيث إن المشاركة بأشكالها العديدة المعتبرة تؤدي إلى تحقيق المصلحة والمنفعة لجميع الأطراف كما تؤدي إلى توزيع المخاطرة.[3]

-ساهمت البنوك الإسلامية في تغذية مصادر الاستثمار أكثر من البنوك التقليدية، وذلك لأنها استطاعت ان تستقطب شريحة من العملاء المودعين لم تصلها البنوك التقليدية وهي الفئة التي أحجبت عن التعامل مع البنوك التقليدية لوجود شبهة الربا فيها[4].

---

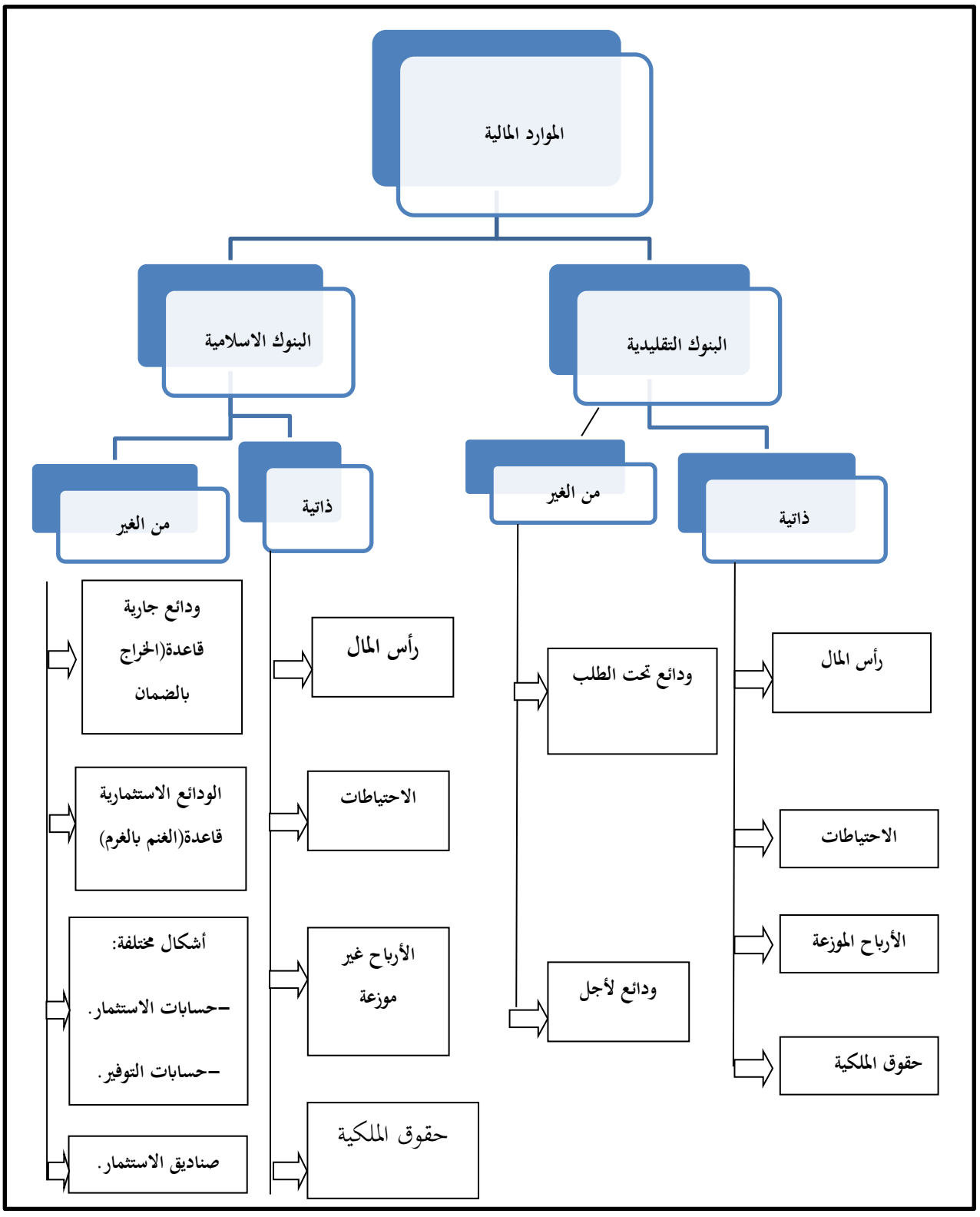
[1] _ عبد القادر بحيح، (2013)، "**الشامل لتقنيات أعمال البنوك-دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الاشارة الى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام الكلاسيكي**"،ط1، دار الخلدونية، الجزائر، ص: 357

[2] _ رديف مصطفى،(2014-2015)، "**الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية**"، اطروحة الدكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس الجزائر، ص:365.

[3] _ رايس حدة، (2009)، "**دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**"، ط1، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ص:228.

[4] - مُحَمَّد طاهر الهاشمي ، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 235.

الشكل رقم (3-03): مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الموارد المالية



المصدر: رديف مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 167.

3- الاختلاف من حيث علاقة البنك الاسلامي والبنك التقليدي بالبنك المركزي

في الوقت الذي تستطيع فيه البنوك التقليدية اللجوء إلى البنك المركزي والاقتراض منه بوصفه الملجأ الأخير للبنوك عند حاجتها إلى السيولة وعدم تمكنها من توفيرها من مصادر أخرى، ليس بإمكان البنوك الإسلامية اللجوء إلى البنك المركزي لذات الغرض لأنها ترفض التعامل بالفوائد، وطالما أن البنك المركزي يرفض تقديم قرض حسن بدون فوائد، وحتى لو قبل البنك المركزي تقديم قروض لبنك إسلامي على أساس مبدأ المشاركة فإن الأخير لن يتمكن من تحديد قيمة الأرباح على هذه القروض.

4- الاختلاف من حيث حسابات الاستثمار في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية

يتمثل الفرق بين حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقليدية بالفرق بين عقدين المضاربة والقرض الربوي، فالحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية تقبل على أساس المضاربة بينما تقبل مثل هذه الحسابات في المصارف التقليدية على أساس القرض الربوي والجدول الآتي يبن أهم الفروقات في حسابات الاستثمار في البنكين.

الجدول رقم (3-02): أهم الفروق الجوهرية بين حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

أوجه الاختلاف	الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية	الودائع الاستثمارية في البنوك التقليدية
ملكية المال	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها وله الحق المشاركة في الأرباح.	ملكية المال تنتقل من المودع الى البنك وبالتالي فان المال يصبح دينا في ذمة المصرف مما يحرم دفع زيادة للمودع.
نتائج استثمار الأموال	المودع يتحمل الخسائر بنسبة مساهمته في رأس المال المضاربة في حالة تحقيق الخسائر، أما في حالة الربح فإنه يأخذ الحصة المتفق عليها.	المودع لا يتحمل الخسائر ولا علاقة له بالأرباح، بل له عائد محدد مسبقا بغض النظر عن نتائج الاستثمار.
نوع العقد(شروط فتح الحساب)	عقد المضاربة وهو جائز شرعا.	هو عقد إجارة على النقد أو عقد بيع النقد بنفسه وهي علاقة غير جائزة شرعا.
ضمان المال	لا يضمن البنك الإسلامي إعادة المال لأصحاب حسابات الاستثمار.	ضمان اعادة المال لأصحاب حسابات الاستثمار في جميع الأحوال بغض النظر عن نتائج الأعمال.

المصدر: حسين مُحَمَّد سمحان، (2013)، "**أسس العمليات المصرفية الإسلامية**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص: 153.

5-المقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية في إدارة المخاطر

من خلال معالجتنا لإدارة المخاطر البنكية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية أوجدنا بعض التشابه في نقاط معينة لكن الاختلاف بين النوعين من البنوك هو السائد.

المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

البنوك التقليدية أكثر عرضة للأزمات المصرفية عن البنوك الإسلامية، حيث أن هذه الأخيرة لها مرونة أكثر في إدارة المخاطر المصرفية أكثر من البنوك التقليدية وأزمة (2008م) دليل على ذلك، ويمكن حصر أهم الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يخص المخاطر في ما يلي:

-تواجه المصارف بشقيها الإسلامي والتقليدي مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية، بينما نجد أن هناك مخاطر إضافية تختص بها المصارف الإسلامية، ومبرر هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى اختلاف منهجية العمل المصرفي وأسلوب التعامل فيه فالمصارف الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد ولد هذا الالتزام نوعا من المخاطر يتعلق بتركيب أصول وخصوم هذه المصارف، فصيغ التمويل الإسلامية هي ممارسة مصرفية جديدة وتعامل غير مسبوق، لذلك لا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في المصارف التقليدية، فمنشأ المخاطرة في هذه الصيغ نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة، كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الأخر يقوم على الدين كالسلم والاستصناع وغيرها، لذلك يمكننا القول أن المخاطرة تحيط بهذه الصيغ إحاطة تامة وهي تتفاوت من صيغة إلى أخرى ومن الصعب أن نحكم على صيغة بأنها أكثر مخاطرة من شكلها العام، بعيدا أن البيئة التعاقدية.[1]

-البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية مقارنة مع البنوك التقليدية.

[1] _ فضل عبد الكريم، 2008، "**المخاطر في المصارف الإسلامية**"، ص: 12، الموقع الالكتروني: http://fr.slideshare.net/fatehfatheh/ss-33163796 ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/03.

-في حالة نقص السيولة فان البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنها تحتفظ بمستوى سيولة يختلف عن مستوى السيولة المطلوب في البنوك التقليدية، وهذا راجع إلى أن البنوك الإسلامية لا يمكنها اللجوء للبنك المركزي والى البنوك الربوية للاقتراض في حالة انخفاض معدلات السيولة لدى البنك، ولا يمكنها إيداع أموالها في حالة ارتفاع معدلات السيولة، وهذا بحجم طبيعة عملها الذي يتوافق مع أحكام الشريعة.

-أما بالنسبة للضمانات فالبنوك الإسلامية لا تقبل الضمانات المخالفة للشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية. [1]

[1] _ رايس حدة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 268.

خلاصة الفصل

فبالرغم من أن المصارف الإسلامية مؤسسات حديثة في عالم الصناعة المصرفية غير أنها أثبتت وجودها في العديد من المواقف، نتيجة نضج الوعي الإسلامي داخل المجتمعات الإسلامية من خلال العلم والتخطيط، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، نستخلص من التحليل والتقييم السابق بأن هناك فروقاً جوهرية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، من أهمها:

-تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

-تقوم المصارف الإسلامية على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم).

-تقوم المصارف الإسلامية على مبدأ الاستثمار في مشروعات استثمارية مباشرة فعلية. وكل هذه المبادئ السابقة لا تطبق في البنوك التقليدية.

-تواجه المصارف بشقيها الإسلامي والتقليدي مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية.

-البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية في حالة نقص السيولة لأنها تحتفظ بمستوى سيولة يختلف عن مستوى السيولة المطلوب في البنوك التقليدية.

_البنوك الاسلامية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمار إما بمقدار ما يملك في الشركة من رأس المال، وإما بأن لا يحقق لنفسه أي عائد إذا لم يتحقق ربح في نهاية الاستثمار أما البنك التقليدي فلا يتحمل شيئا من مخاطر التشغيل، وإنما على العكس تكون الفائدة المقررة له مضمونة في جميع الأحوال سواء تحقق ربح من الاستثمار، أو حدثت خسارة ومنها أن البنك الاسلامي يضمن رأس المال الذي قدمه للاستثمار لأنه مالك له، وأما البنك التقليدي الممول فلا يضمن شيئا من رأس المال الذي مول به.

الفصل الرابع

تداعيات العولمة المصرفية وآليات مواجهة المخاطر المصرفية

انتشار ظاهرة العولمة كان لها آثارا كبيرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية حيث أدت إعادة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات خاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية، ويعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تغيير ملامح المتعلقة بالخريطة المصرفية الدولية، ولذلك فإنه من الضروري القيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي.

في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر المصرفية ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر ، وأول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو(1988م) والتي عُرفت باتِّفاقية بازل الأولى، ولكن رغم ايجابياتها، إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها، وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي سميت بازل الثانية.

ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية (2008) قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل الثانية»، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته بازل الثالثة، حيث تلزم قواعد البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح تأثير مقررات بازل على النظام المصرفي من خلال التعرض إلى أربع مباحث الاثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي والتطرق ايضا الى تأثيرات مقررات لجنة بازل الأولى، الثانية الثالثة على النظام المصرفي التقليدي والاسلامي.

المبحث الأول: العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي

ان التغيرات الاقتصادية والمصرفية كان لها انعكاسا واضحا على تطور أداء البنوك وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في عدة مجالات كالخوصصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاتجاه للعولمة المصرفية.

المطلب الأول: العولمة المصرفية

العولمة المصرفية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم العولمة المصرفية وأهدافها، بالإضافة الى أثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي.

أولا: مفهوم العولمة المصرفية

العولمة المصرفية ترتبط بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية وقد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة والعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية[1] ، فالعولمة اتجاه مصيري في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة في شكل اتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو في كافة أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمايتها بشكل دائم ومستمر[2]، ومن المتغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء أنشطة البنوك هو ظهور كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك. [3]

[1] – محسن أحمد الخضري، (1999)، "**مفهوم العولمة المصرفية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، لبنان، ص: 173.

[2] – محسن أحمد الخضري، (2000)، "**العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة**"، مجموعة النيل العربية، مصر، ص: 209.

[3] – عبد الحميد عبد المطلب، (2001)، ''**العولمة و اقتصاديات البنوك**''، الدار الجامعية، مصر، ص: 51.

إن اتجاه البنوك نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب [1] أهمها ما يلي:

- ✓ ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية؛
- ✓ مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة؛
- ✓ تضخم وتنامي الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول وحجم الأموال المتدفقة منها وإليها؛
- ✓ التطور الهائل في نظم الاتصال، ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي وبالشكل الذي معه انخفضت تكاليف العمليات عبر الحدود في النشاط المصرفي، ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم الابتكار ؛
- ✓ تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود[2]؛
- ✓ ساهمت التكنولوجيا المتطورة في خلق ما يسمى بعولمة الأسواق، وتخفيض أعباء العمليات التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة الانتقال والتداول وإمكانية تنفيذ التحولات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم.

[1] – عدنان الهندي، (2000)، "**إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229، لبنان، ص: 8.

[2] _ هشام فاروق، (2003)، "**العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**" المؤتمر العلمي الأول للكلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص ص: 3-4.

ثانيا: أهداف العولمة المصرفية

العولمة المصرفية للبنوك لها العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي:

- ✓ ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون العولمة بل أن إحداث مزيد من التكامل المصرفي أمر تفرضه العولمة المصرفية[1].
- ✓ أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء الزبون وإشباعه وأكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته وإتاحتها لقطاعات أوسع على مستوى العالم؛
- ✓ امتصاص الصدمات المتولدة أي أزمة مباشرة، وتحويلها إلى طاقة إيجابية لصالح البنك؛

المطلب الثاني: أثار العولمة المصرفية على الجهاز المصرفي

العولمة المصرفية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، وتتمثل في:

-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نتيجة التغير في أعمال البنوك والتوسع في مساحتها ونطاق الأعمال المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي[2]، أخذت البنوك تتجه إلى خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك على ميزانيات البنوك، كما أنه انخفض النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي خصوم البنوك.

- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل بالمشتقات المالية:

تنويع الخدمات المصرفية يشمل على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإلى

[1] _ آسار فخري عبد اللطيف، (2005)، "**العولمة المصرفية**"، مجلة الجندول، العدد 24، العراق، ص243.

[2] _ عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات المصرفية، ثم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية.

– اشتداد المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

في حالة فتح الأسواق في إطار تحرير التجارة للخدمات المالية أمام خدمات المصارف الأجنبية يمكن أن تواجه المصارف العربية خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية ثم سيطرة تدريجية على المصارف المحلية[1].

–الاندماج المصرفي:

من بين الأثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في عصرنا هذا من موجة الاندماجات المصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض[2]، وعملية الاندماج المصرفي عن كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم.

– تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

زادت عملية غسيل الأموال القذرة نتيجة تزايد العولمة المصرفية والتحرير المالي، وأهم هذه الأنشطة تجارة المخدرات. الأسلحة، الاتجاه نحو السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعملات والرشاوى، والاختلاسات والأموال الناجمة على الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة.

[1] – محسن الحسن الصطوف، (2003)، **"دور المصارف في تطوير المناخ الاستثماري الوطني العربي في ضوء التحديات المعاصرة"**، المؤتمر العالمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ص: 7.

[2] – عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، (2004)، **"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية"** الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع وتحديات، جامعة الشلف ، الجزائر، ص 08.

المبحث الثاني: آليات مواجهة المخاطر المصرفية وحوكمة المصارف

في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية.

المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى، الثانية، الثالثة

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما كبيرا بحجم رأس المال نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال. [1]

أولا: اتفاقية بازل الأولى

بعد عدة جهود واجتماعات قدمت لجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال الذي عرف باتفاقية بازل الأولى في سنة (1988) ليصبح اتفاقا عالميا، وبعد عدة أبحاث وتجارب وضعت نسبة عالية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، فقدرت هذه النسبة بـ (8%) والتي طبقت ابتداء من نهاية سنة (1992) لكي يتم هذا التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدء من سنة (1990). كما كرست لجنة بازل جهودها لدراسة موضوع كفاية رأس المال، وقد توصلت بداية الثمانينات إلى أن نسبة رأس المال في البنوك دولية النشاط الأساسية قد تضاءلت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب تزايد المخاطر الدولية، مما دفع اللجنة إلى السعي لإيقاف تآكل مستويات رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وبذلك ظهرت

[1] – عبد الغفار حنفي، (1994)، " **الأسواق والمؤسسات المالية**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص: 192.

الحاجة إلى وجود إطار دولي موحد لتقوية النظام المصرفي العالمي والقضاء على المنافسة الناتجة عن الاختلافات في متطلبات ورؤوس الأموال الخاصة وبعد ذلك ظهر نظام أطلق عليه اتفاقية بازل لكفاية رأس المال[1].

وقامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر، وتضم بقية دول العالم.

وتتحدد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

- ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن الأنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

أ- رأس المال الأساسي: ويشمل حقوق المساهمين الدائمة العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة، وبدون الأسهم الممتازة المتراكمة ويضاف إليه هوامش الربح غير الموزعة أو المحتجزة.

ب- رأس المال التكميلي: يتشكل من الاحتياطات غير المعلنة ويضاف إليها احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة المخاطر العامة + القروض المساندة (يقصد بها الاقراض المتوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم)+ أدوات الرأسمالية (تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر إذا حدثت، كما أنها غير قابلة للاستهلاك.[2]

[1]- حبار عبد الرزاق، (2004/2003)، "**المنظومة المصرفية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، ص 196 .

[2] - أحمد سليمان خصاونة، (2008)، "**المصارف الاسلامية (مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استيراتيجية مواجهتها)**"، جدار للكتاب العالمي الأردن، ص ص 115، 116.

ويصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة للخطر}} \geq 8\%$$

- عند حساب كفاية رأي المال الاجمالية للبنك يتم ايجاد الصلة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 ثم اضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك الى اخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا احصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، ويتم حساب كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان كما يلي[1]:

$$\frac{\text{اجمالي رأس المال(الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية +الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية 12.5x}} \geq 8\%$$

الأصول المرجحة بأوزان= تبويب الأصول الى مجموعات x أوزان المخاطرة المخصصة.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 118.

الجدول رقم(4-01): أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل

الموجودات	الوزن
أولا : موجودات لا تحمل مخاطر - النقود. - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية. - مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية. - مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE.	صفر
ثانيا : موجودات متوسطة المخاطر - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية). - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة. - قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير.	(0-50%) بحسب تقدير السلطة (%20) (%20) (%20) (%20) (%50)
ثالثا : موجودات عالية المخاطر - مطلوبات من القطاع الخاص. - مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة - مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية). - مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام. - الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات. - العقارات والاستثمارات الأخرى. - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى. - الموجودات الأخرى.	(%100)

المصدر: الطيب لحيلح (2005)، "**كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل**"، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر جامعة جيجل، الجزائر، ص: 19.

ومن أجل ذلك وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من: (0 – 100 %) طبقا للمخاطرة الائتمانية للمقرضين فمثلا:

- ✓ القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطر(100%)؛
- ✓ قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطر تبلغ (60%)؛
- ✓ القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة (20%)؛[1]

وتتميز الاتفاقية بالسهولة في مجالات التطبيق والمقارنة والإشراف والمراجعة ولقد أدى تطبيقها إلى وقف التدهور في معدلات رأسمال المصارف. ومن خلال الجدول نستطيع أن نميز بين المطلوبات من القطاع العام والمطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي، وتخضع مطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية إلى نسبة وزن 100%، وتوجد هناك مجموعة من أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك. وتقسم تصنيف الدول إلى مجموعتين:

- ✓ **المجموعة الأولى**: تتكون من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة والتي تضم كل دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية والمملكة العربية السعودية؛
- ✓ **المجموعة الثانية**: تتمثل باقي دول العالم واعتبرتها لجنة بازل دول ذات مخاطر مرتفعة.[2]

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية

جاءت اتفاقية بازل 2 لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق اتفاقية بازل 1 لذلك سوف نتطرق إلى أهم ركائزها.

[1] – ناجي التوني، (2003)، "**الإصلاح المصرفي**"، سلسلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، المعهد العربي للتخطيط، ص ص: 14، 15 موقع الالكتروني: .www.arab.api.org/develop/htm ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/12 .

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 84,

في يونيو 1999م نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية 1988م، وتدخل فيه معايير تأخذ في عين الاعتبار ، وفي 16 يناير 2001م تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الاطار الجديد لمعدل الملاءة المصرفية، وطلبت ارسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات ومنها صندوق النقد الدولي قبل نهاية شهر مايو 2001، لكن نظرا لكثرة الردود والملاحظات تمت اجازة هذه النسخة في يونيو 2004م، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006م كحد أقصى. ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاث أسس هي:

- ✓ طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل الائتمان؛
- ✓ ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي أن يكون للبنك الخاضع لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك؛
- ✓ نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أي يجب على كل بنك الإفصاح عن رأسماله ومدى تعرضه للمخاطر والطرق المتبعة لتحديد حجم المخاطر حتى يعلم عملائه ليتمكنوا من مواجهة المخاطر.[1]

أسباب اعداد معايير بازل 2:

تتمثل فيما يلي:

- تغيير مفهوم رأس المال استجابة لابتكارات الأدوات المالية الحديثة بالإضافة الى تغير مفهوم الأصول.
- قصور اتفاقية بازل 1 عند تطبيقها على المصارف الكبيرة وهذا راجع لتطور اليات إدارة المخاطرة فيها.
- زيادة التركز في القطاع المصرفي.

[1]- سليمان ناصر، (2006)، "**النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 06، الجزائر، ص 155.

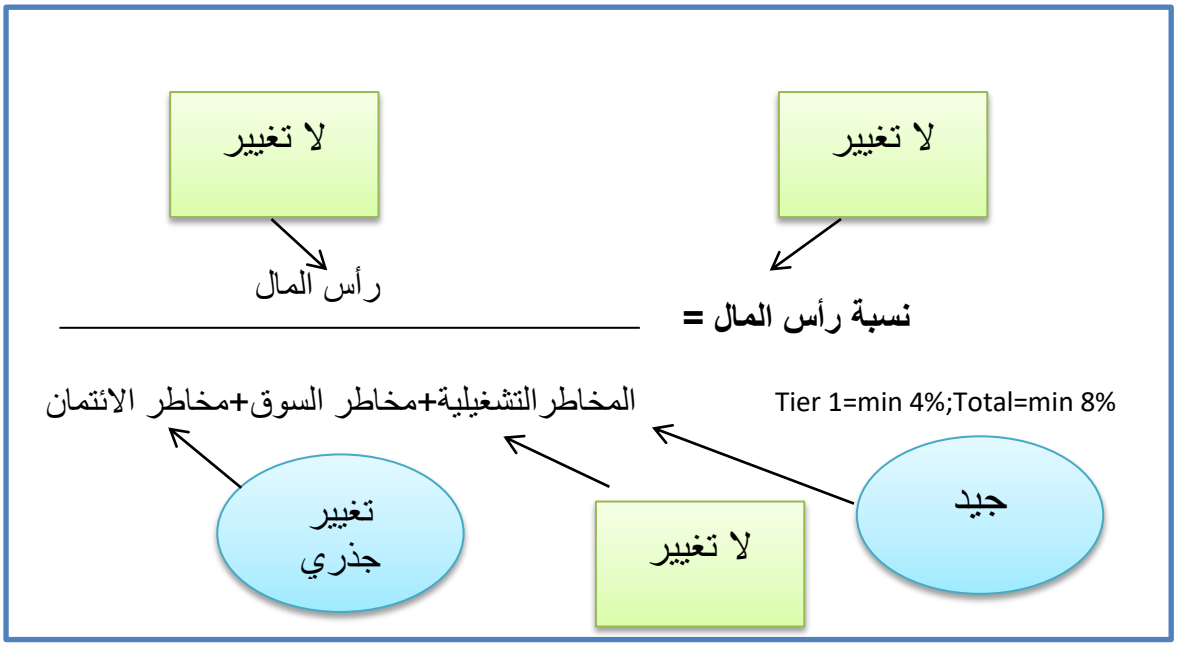
– تحديد القروض بمستوى واحد (مثل تحديد 100% ترجيحا للمخاطر في القروض التجارية في حين نجد أن القروض تختلف فيما بينها اختلافا واسعا، وهذا يؤدي الى أن معامل رأس المال لا يقدم معلومة دقيقة حول كفاية رأس المال البنك في علاقته بالمخاطرة).

– عدم التفرقة بين القروض أيضا شجع المصارف على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحالات التي تغطيه أعلى من رأس المال (مثل قروض بطاقات الائتمان، قروض الرهن العقاري) التي لجأت البنوك الى توريقها بكميات كبيرة.[1]

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل الثانية

لقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال وعلية يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية الموضحة في الشكل رقم (4-02).

شكل رقم(4-01): معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل الثانية



المصدر: ميرفت على أبو كامل،(2007)، **"الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية" بازل الثانية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ، ص43.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 380.

وقد ركزت مقررات بازل الثانية على ثلاثة أركان (دعائم) أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي رقم (4-02) وهي:

الجدول رقم (4-02): الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية

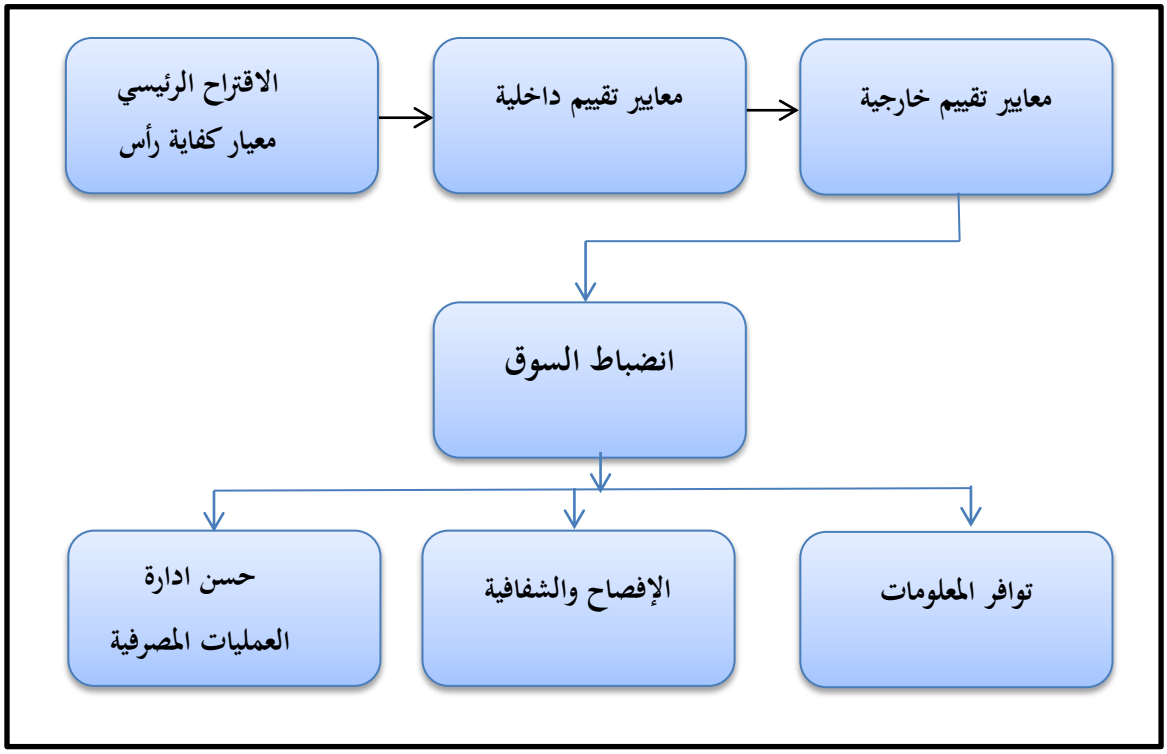
الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى: -لا تغيير في المعدل المتمثل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. -تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم اضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. -بالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي الأساسي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم. -وهناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي ، إلا أن ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات وادارة المخاطر -بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشر الأساسي، والأسلوب المعياري وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	**عمليات المراجعة الداخلية:** أربعة مبادئ رئيسية: -يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. -يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. -يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. -يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ اجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. -هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية ،بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.	**انضباط السوق:** -يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. -هناك افصاح أساسي وافصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وادارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المصدر: حياة نجار، (2013)، "**اتفاقية بازل 3 وأثارها على المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**"، مجلة علوم اقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة جيجل، الجزائر، ص ص 275، 277.

ولتحقيق هذه الأهداف ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية:

- ✓ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال*؛
- ✓ المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال**؛
- ✓ الاستخدام الفعال لانضباط السوق*.

شكل رقم (04-02): الركائز الثلاث لمقررات بازل 2



المصدر: محمود أحمد التوني، (2007)، "**الاندماج المصرفي**"، دار الفجر، مصر، ص 43.

* الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: تحدد هذه الدعامة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي، أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموزعة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق)

** المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال: هي الرقابة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل II لكفاية رأس المال.

ثالثا: اتفاقية بازل الثالثة

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى[1] في نهاية عام (1974م) تحت اشرف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في أعقاب تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية " خاصة البنوك الأمريكية' وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم.[2]

ورغبة منها في معالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها الأزمة المالية سنة (2008) في الإطار التنظيمي القائم.[3] وتعزيز متطلبات رؤوس أموال البنوك بعد نقاط الاستفهام العديدة التي طرحتها الأزمة حول مدى قدرة اتفاقية بازل الثانية على الوقاية من الأزمات المالية، فلقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاقية بازل الثالثة وذلك عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية ومسؤولي الرقابة المصرفية الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها والذي انعقد في 12 سبتمبر(2010م)، كما تمت المصادقة على هذه الاتفاقية فيما بعد من خلال مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين بسيول في 12 نوفمبر(2010).

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية فيما يلي:

-تحسين نوعية رأس المال في البنوك؛

-زيادة قوية في مستوى رأس المال المطلوب في البنوك؛

-الحد من المخاطر النظامية؛

[+] _ (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لوكسمبورج).

[2] – سمر الخطيب، (2005)، "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص: 31.

[3]_ Bernard De Longevialle et Elie Heriard Dubreuil et Thierry Grunspan , (2010), « **pourquoi un nouveau ratio? »,** revue Banque, N : 721, paris/France, p : 44.

-إتاحة الوقت الكافي للانتقال إلى مستوى النظام الجديد بسلامة.[1]

ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية[2] فيما يلي:

أولا: زيادة رأس المال

قررت لجنة بازل رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين أقوى عنصر في رأس المال، من مستواه الحالي البالغ (2%) إلى (4,5%) وستكون هذه الزيادة تدريجية إلى غاية 1 جانفي (2015م).

كما سيتم رفع متطلبات رأس المال الفئة "01" من (4%) إلى (6%) خلال الفترة نفسها هذا وأضافت الاتفاقية نوعا جديدا من رأس المال الذي يمكن تسميته رأس المال التحوطي والذي يمثل (2،5%) إضافة إلى الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة المالية على أن يكون من حقوق المساهمين بعد الاقتطاعات، والذي يتمثل الهدف منه في ضمان قدرة البنوك على تغطية الخسائر التي تخلفها الأزمات المالية والاقتصادية.

وهكذا فإن متطلبات رأسمال الفئة "01" بعد اضافة أموال التحوط المقدرة نسبتها بـ: (2 ,5%) ستصبح (8 ,5%) مقابل (6%) ، ويصبح الحد الأدنى لا جمالي رأس المال بنسبة (10،5%) مقابل (8 %) في الوقت الراهن.

[1] _ Jaime Caruana, (2010) , « **bâlle III : vers un système financière plus Sur »,** 3e conférence bancaire internationale Santander, madrid, p : 02.

[2] _ Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **Group of Governors and Heads of Supervision Announces Higher Global Minimun Capital Standards »,** press release, Bank for international settlements, Switzerland, , p-p : 01-02.

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-03): متطلبات رأس المال

الوحدة: نسبة مئوية (%)

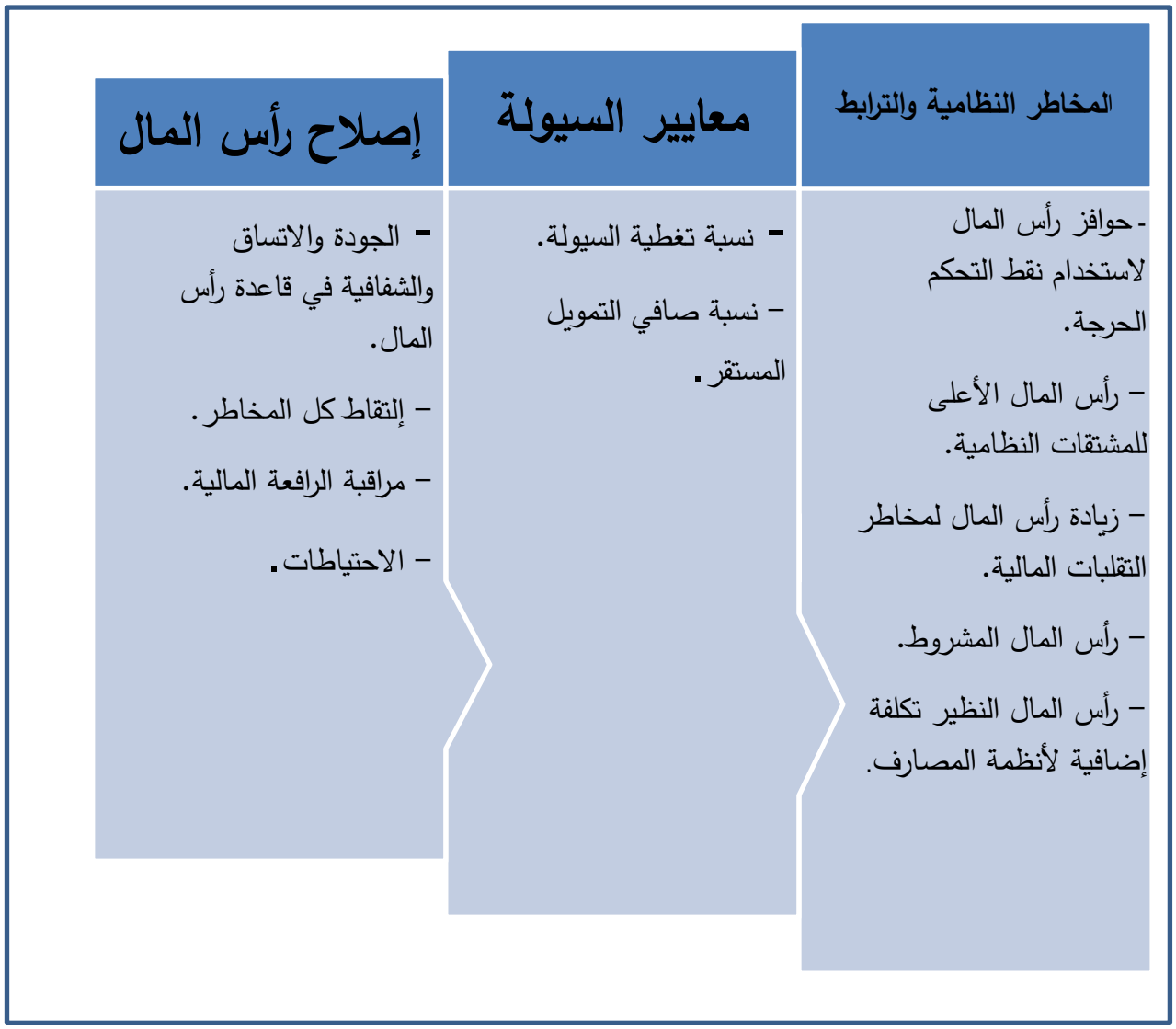
	حقوق المساهمين بعد الاقتطاعات	رأسمال الفئة "01"	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	(4،5)	(6،0)	(8،0)
رأس المال التحوطي	(2،5)		
الحد الأدنى+ رأس المال التحوطي	(7،0)	(8،5)	(10،5)
حدود رأس المال التحوطي ضد التقلبات الدورية	(2،5-0)		

Source : Basel Committee on Banking Supervision, (2010) , "**Group of Governors and Heads of Supervision Announces Higher Global Minimun Capital Standards"**, op. cit, p : 06.

ثانيا: الترتيبات الانتقالية

تطبيق الرقابة البنكية على الترتيبات الانتقالية من أجل تطبيق هذه المعايير الجديدة بشكل يضمن قدرة القطاع البنكي على تلبية هذه المستويات الجديدة من رأس المال المرتفعة عن طريق الحد من توزيع الأرباح والزيادة المعقولة في رأس المال مع الاستمرار في تدعيم الاقتصاد الوطني بالقروض.

الشكل رقم (04-03): مقترحات بازل 3



Source : KPMG, (2011), « **Basel III : Issues and implication** », KPMG LLP partneship limited liability, Delaware.p 9

من خلال الشكل أعلاه يتم تلخيص أهم ما جاءت به اتفاقية بازل 3 من المعايير والتعليمات التي تهدف الى تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز مرونة القطاع المصرفي، وتحسين قدرة المصارف والمؤسسات المالية على امتصاص الخسائر والصدمات التي تنشأ عند حدوث الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل خطر انتقال الاثار من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الثاني: حوكمة المصارف

لقد حازت قضية الحوكمة إهتمام المجتمع الدولي، الإقتصادي والبنكي على حد سواء، حيث ظهرت عندما شهد العالم إنهيار العديد من الشركات، والتي أبرزها شركتي انرون **(enron)** وورلد كوم (**woldcom**) واللتين ارتبط انهيارهما بالفساد الإداري أو المحاسبي وضعف اليات الرقابة على الانشطة المالية للمؤسسات، وهذا الاهتمام توج بوضع مبادئ وتقارير لحوكمة الشركات من قبل المنظمات الدولية لتكون بمثابة نقطة مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي.

وخلال السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتقدم التكنولوجي مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت غير البنكية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها، مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام البنكي، وقامت لجنة بازل بإصدار أولى أوراقها سنة (1999م) والتي تعد مكملة للمبادئ التي انتهت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت امتدادا لأوراق العمل التي أصدرتها اللجنة والمتمثلة أساسا في مبادئ إدارة مخاطر أسعار الفائدة (1997) أنظمة الرقابة الداخلية البنكية (1998)، تعزيز درجة الشفافية في البنوك (1998)، وأخيرا مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية(1999)، ورغبة منها في التكيف مع مستجدات الساحة المصرفية العالمية فلقد قامت اللجنة بإصدار مبادئ جديدة سنتي (2006م) و(2010م) والتي سنحاول التعرف عليها فيما يلي:

أولا: مبادئ سنة (1999م):

أصدرت لجنة بازل سنة (1999م) وثيقة حول : "تحسين حوكمة الشركات في المنظمات البنكية" التي تضمنت المبادئ السبعة التالية:[1]

- ✓ **المبدأ الأول**: إنشاء أهداف استراتيجية ومجموعة قيم المنظمة التي ينبغي أن تكون معلومة في جميع أنحاء المنظمة البنكية؛
- ✓ **المبدأ الثاني**: وضع وتنفيذ خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة؛
- ✓ **المبدأ الثالث**: ضمان أن أعضاء مجلس المديرين مؤهلون لمناصبهم، ولديهم فهم واضح حول دورهم في حوكمة البنوك ولا يخضعون لأي تأثيرات سواء كانت داخلية أو خارجية،
- ✓ **المبدأ الرابع**: ضمان وجود إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا؛
- ✓ **المبدأ الخامس**: الاستفادة الفعالة من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون، اعترافا بأهمية وظيفة الرقابة التي يوفرونها؛
- ✓ **المبدأ السادس**: ضمان أن أساليب المكافآت تتسق مع القيم الأخلاقية للبنك أهدافه، استراتيجيته وبيئته الرقابية؛
- ✓ **المبدأ السابع**: تطبيق حوكمة الشركات بطريقة شفافة.

ثانيا: مبادئ سنة (2006م)

رغبة منها في التكييف مع مستجدات الساحة المصرفية العالمية، فلقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة (2006م) بتعديل وإتمام المبادئ السابقة من خلال وثيقة جديدة تضمنت مبادئ متشابهة مع سابقتها من

[1]- Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **Group of Governors and Heads of Supervision Announces Higher Global Minimun Capital Standards** », op. cit , p-p : 05-09.

حيث انطلاقة كل مبدأ ولكنها مطورة ومعززة في لب كل منها، إضافة إلى أن التوصيات الأخيرة جاءت بالمبدأ الثامن الذي يعتبر الجديد فيها والمتعلق بالمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولقد تم إصدار هذه الوثيقة تحت اسم "تحسين حوكمة الشركات للمنظمات البنكية" والتي تضمنت المبادئ الثمانية التالية:[1]

- ✓ **المبدأ الأول**: ينبغي على أعضاء مجلس المديرين أن يكونوا مؤهلين لمناصبهم ولديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات، وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم لأعمال البنك؛
- ✓ **المبدأ الثاني**: ينبغي على مجلس المديرين الموافقة والاشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمه، التي يتم الإبلاغ عنها في جميع أنحاء المنظمة؛
- ✓ **المبدأ الثالث**: ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة في جميع أنحاء المنظمة؛
- ✓ **المبدأ الرابع**: ينبغي على مجلس المديرين ضمان وجود إشراف ملائم من قبل الإدارة العليا بما يتوافق مع سياساته؛
- ✓ **المبدأ الخامس**: ينبغي على المجلس والادارة العليا الاستخدام الفعال للعمل الذي تقوم به وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون ووظائف الرقابة الداخلية؛
- ✓ **المبدأ السادس**: ينبغي على المجلس ضمان أن سياسات وممارسات المكافآت تتلاءم مع ثقة البنك أهدافه طويلة الأجل، إستراتيجيته وبيئته الرقابية؛
- ✓ **المبدأ السابع**: ينبغي إدارة البنك بطريقة شفافة؛
- ✓ **المبدأ الثامن**: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك.

[1]-Basel Committee on Banking Supervision ,(2006), « **Enhancing Corporate Covernance For Banking Organization » ,** Bank for international settlements, Switzerland, 2006, p-p : 06-17.

ثالثا: مبادئ سنة (2010)

بعد نشر توجيهات اللجنة لعام (2006م) حدثت العديد من حالات الفشل في حوكمة البنوك، والتي من أهمها الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) الناتجة أساسا عن عدم كفاية الإشراف من قبل مجلس الإرادة والإدارة العليا وعدم فعالية أنظمة إدارة المخاطر وتعقيدها على نحو غير ملائم والإبهام في الهياكل التنظيمية وأنشطة البنوك، وإزاء ذلك قررت اللجنة إعادة النظر في مبادئ عام (2006م) مؤكدة من جديد على الأهمية المستمرة لمبادئ الحوكمة وضرورة اعتمادها من طرف البنوك والمشرفين عليها.

قامت اللجنة بإصدار نسخة معدلة من هذه المبادئ في سنة 2010 بعنوان " مبادئ تحسين الحوكمة"[1] تتضمن ستة محاور رئيسية تضم أربع عشر مبدءا وهي تتطابق مع مبادئ 2006 مع التركيز والاضافة بإدارة المخاطر وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية وهو المحور الذي حظي باهتمام متزايد من اللجنة بعد الازمة المالية 2008 والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] - Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **principales for Enhancing Corporate Governance » ,** bank for international settlements, Switzerlanand, 2010,, p-p : 07-29.

الشكل رقم (4-04): مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن لجنة بازل عام 2010



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماد على مصدر:

Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **principales for Enhancing Corporate Governance » ,** bank for international settlements, Switzerlanand, , p-p : 07-29.

إذن فلقد تعاظم الاعتقاد بأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك دون غيرها من الشركات الأخرى نظرا لأهميتها المستمدة من خصوصية نشاطها البنكي في حد ذاته، ودورها الفعال في تعزيز التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الشركات الأخرى، وذلك من خلال مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بالبنك سواء كانوا من داخله أو من خارجه التي تساهم في دعم تطبيق مبادئ حوكمة البنوك الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي وفي إطار سعيها إلى تقوية والحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي فإنها تقوم بالتعديل المستمر للمبادئ التي وضعتها لأول مرة سنة (1999م) وذلك حتى تتكيف مع التطورات المالية العالمية والتي كان أخرها سنة (2010م) في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008م) وذلك بعد تعديلها سنة (2006م).

المبحث الثالث: تأثيرات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على النظام المصرفي التقليدي والاسلامي

النظام المصرفي في الكثير من الدول يتعرض نشاطه الى مجموعة من المخاطر بالشكل الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها ، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، حيث أن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه الاتفاقية لم يعد خيارا، بل واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي ، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح تأثير مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على النظام المصرفي العالمي بصفة عامة والنظام المصرفي الاسلامي بصفة خاصة.

المطلب الأول: تأثيرات مقررات بازل الأولى والثانية والثالثة على النظام المصرفي الدولي

منذ بدأ العمل باتفاقية بازل الأولى في عام (1992م)، نتج عنها بعض الجوانب الايجابية وأخرى سلبية، وفي ما يلي سنتناولها بإيجاز على النحو التالي:

أولا: تأثيرات مقررات بازل الأولى

ايجابيات تطبيق مقررات بازل الأولى تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي :

- ✓ دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
- ✓ حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما

تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال[1] .

- ✓ إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل؛
- ✓ سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.[2]

سلبيات مقررات بازل الأولى: وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل الأولى كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية، حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام (1996)، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.[3]

- ✓أعطى معيار بازل الأولى وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول (OECD)، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من

[1] – لعراف فائزة، (2010)، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة مسيلة، الجزائر، ص: 63.

[2] – رقية بوحيضر ومولود لعرابة، (2010)، "**واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية، ص:18.

[3] – لعراف فائزة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص: 64.

مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.[1]

- ✓ لم تواكب مقررات اتفاقية بازل الأولى تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.[2]
- ✓ تشجع اتفاقية بازل الأولى البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية الاستثمارات التكنولوجية ...) ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.
- ✓ اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة[3].

ثانيا: انعكاسات مقررات بازل الثانية

الانعكاسات الايجابية تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في:[4]

- ✓ ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ✓ ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- ✓ إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛

---

[1] – أمل سلطان، (د.س)، " **مقررات بازل الثانية**"، أوراق عمل ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، مصر، ص: 25.

[2] – رقية بوحيضر ومولود لعرابة، **مرجع سبق ذكره** ، ص:18.

[3] – لعراف فايزة ، **مرجع سابق**، ص 65.

[4] –مُحَّد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، (2011)، "**البنوك الإسلامية النظم و المعايير الاحترازية الجديدة: واقع و آفاق تطبيق لمقررات بازل(3)**"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد التمويل الإسلامي–النمو المستدام التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي–، الدوحة، قطر.

- ✓ إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- ✓ توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.
- ✓ المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.
- ✓ أصبح للمساهم العادي أو أي شخص القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دولة وأخرى أو بين مصرف وأخر[1].

الانعكاسات السلبية:

تتمثل أهم سلبيات هذه الاتفاقية [2] فيما يلي:

- ✓ تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- ✓ تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- ✓ غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- ✓ لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها؛
- ✓ احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك؛
- ✓ لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.

فشل مقررات بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية (2008)، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل الثانية.[3]

[1] – طارق عبد العال حماد، (2003)، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 146.

[2] – سمير الخطيب، (2005)، " **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، مصر، ص ص: 54-55.

[3] – محمد الخنيفر، (2010)، "**بازل 2 في حماية المصارف من الائتمان وبازل 3 سيدعم ميزانيات البنوك الاسلامية**"، **الالكترونية الاقتصادية**"، العدد 6075، من الموقع الالكتروني، www.aleqt.com، تاريخ الاطلاع: 2017/09/06.

رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك، مهما كان نوعها، سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

ثالثا: تأثير مقررات لجنة بازل الثالثة على النظام المصرفي

أكد ممثلو المصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية الدولية أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل الثالثة درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي[1] وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل الثالثة على النظام المصرفي والتي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- ✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.[2]

[1] – زايدي مريم، (2016-2017)، "**اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية–دراسة حالة مصرف أبو ظبي الاسلامي–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 195

[2]_Abdullah Haron , (2011) , « **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB** », World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board, p19.

✓ انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

✓ إن مقررات بازل الثالثة ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل الثالثة تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة[1].

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

✓ التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل الثالثة يؤدي إلى التحكيم الدولي: لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل الثالثة كما حدث في بازل الأولى و بازل الثانية سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.[2]

✓ فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته.

✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل: فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو

[1] – صالح مفتاح، (2013)، "**تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا، ص 15.

[2] – محمد بن بوزيان واخرون، (2011)، "**البنوك الاسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 3**"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي–النمو المستدام والتنمية الاسلامية الشاملة من منظور اسلامي، الدوحة، قطر، ص 29.

ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.[1]

✓ ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل الثالثة) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

✓ انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.[2]

المطلب الثاني: مقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي الاسلامي.

البنوك الإسلامية لم تكن في السابق تولي أهمية كبرى لنسبة كفاية رأس المال، ولكن مع مرور الزمن وفي ظل المتغيرات الدولية الحديثة ورغبة منها في التقيد بالمعايير الدولية الواردة في هذا الشأن بدأت تهتم بهذا الجانب، وفي دراسة حول نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول للبنوك الكبرى في العالم سنة (1996) تبين أن نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلاميَّة هي الأعلى مقارنة بالبنوك الكبرى في العالم.[3]

[1] - KPMG International Cooperative ,(2010), « **basel 3 pressure building**, Switzerland, p:6

[2] _ محمد بن بوزيان واخرون، **مرجع سبق ذكره**.

[3] - Mabid AL-JARHI and Munawar IQBAL, (2010), "**Islamic Banking - answers to some frequently asked questions ,"** occasional paper N°4, 1st Edition, Islamic Research and Training Institute /I.D.B, Jeddah (K.S.A), p 30.

أولا: واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل الأولى

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول ولكن تطبيقها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

1-1 مخاطر الأصول في البنوك الإسلامية : كما هو الحال في البنوك التقليدية، فإن أصول البنوك الإسلامية تقسم إلى بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية، وهي تختلف من حيث درجة المخاطرة التي تحملها وهي:[1]

أ-بنود الميزانية : تتمثل هذه الأصول في تلك الأنشطة التي يمارسها البنك الإسلامي ويضمنها في ميزانيته العمومية، أخذا بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل يمكن تصنيفها إلى:

- ✓ الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره (100%)، مثل :المضاربة، المشاركة، والاستثمار الحقيقي...الخ.
- ✓ الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

-إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره (100%).

-إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره (50%).

- ✓ فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي : يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل الأولى.

ب-البنود خارج الميزانية : وهي تلك الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية وتسجلها خارج ميزانيتها العمومية كخطابات الضمان والأوراق التجارية المقبولة وغيرها من الأصول، تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل الأولى لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

[1] - رقية بوحيضر ومولود لعرابة، (2010)، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية** "، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 19-20.

ج-المشتقات المالية : رغم استخدامها على نطاق واسع من قبل البنوك التقليدية، ما زال الجدال يدور حول مدى مشروعية استعمالها من طرف البنوك الإسلامية.

1-2-معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات بازل الأولى

حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحسب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وفقا لمعيار بازل الأولى كما يلي:[1]

- ✓ اعتبرت أن نسبة كفاية رأسمال المصرف هي مقدار رأسماله منسوباً إلى موجوداته الموزونة حسب درجة مخاطرتها.
- ✓ يتم احتساب رأس المال وفقاً لمنهجية بازل ويتكون من شريحتين:

الشريحة الأول: وتضم: (رأسمال المصرف الدائم واحتياطاته)، باستثناء احتياطيات إعادة التقويم والاحتياطيات التي تتسم بالحذر(احتياطي معدل الأرباح ، واحتياطي مخاطر الاستثمار).

الشريحة الثانية : تتكون الشريحة من: (احتياطيات إعادة التقويم واحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) ، ولكن لا تشمل المخصصات العامة، شريطة أن لا تتجاوز الشريحة الثانية ما نسبته (50%) من الشريحة الأولى.

- ✓ تتكون موجودات المصرف الموزونة حسب درجة مخاطرتها من : الموجودات الموزونة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من رأسمال المصرف ومطلوباته بالإضافة إلى(50%) من الموجودات الموزونة حسب درجة مخاطرتها التي يتم تمويلها من حسابات الاستثمار لدى المصرف، سواء كانت حسابات الاستثمار المطلقة التي تدرج في قائمة المركز المالي للمصرف، أو حسابات الاستثمار المقيدة التي تدرج خارج قائمة المركز المالي.

[1] – موسى عمر مبارك أبو محيميد، (2008)، **"مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل الثانية"**، أطروحة دكتوراه(منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، مصر، ص ص: 56-57.

وبناء على ما سبق فإن:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية=

$$\frac{\text{رأس المال المدفوع+ الاحتياطات+ مخصصات مخاطر الاستثمار+ احتياطيات إعادة تقويم الأصول}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأسمال المصرف +المطلوبات(باستثناء حسابات الاستثمار المشترك))} + 50\% \text{ من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك}} \geq 8\%$$

من خلال ما سبق نلاحظ أن :

- ✓ رأس المال في جزئه الأساسي لا يختلف عن ذلك الموجود في البنوك التقليدية؛
- ✓ عدم وجود القروض المساندة والاقتراض التساهمي في رأس المال التكميلي؛
- ✓ أن أوزان المخاطر تبقى نفسها، فقط ما يتغير هو طبيعة الأصول في الميزانية؛
- ✓ اختلاف صيغ النشاط من بنك إسلامي لآخر يحد من مصداقية النسبة المحسوبة؛
- ✓ عدم تطبيق مبادئ محاسبية موحدة في البنوك الإسلامية يحد من مصداقية النتائج المتوصل إليها؛
- ✓ عدم الالتزام بصيغة موحدة لحسابها، بالشكل الذي يصعب من المقارنة فيما بينها؛
- ✓ أن أغلب البنوك الإسلامية، رغم النقائص والمشاكل التي تعاني منها في هذا الجانب، استطاعت أن تلتزم الأدنى لرأس المال[1].

[1] ماهر الشيخ حسن، (1424)، "**قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال**"، المؤتمر العالمي الثالث حول: للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص: 10.

ثانيا: تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل الثانية

2-1- معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات بازل الثانية:

نظراً لنوعية المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن القول أن مقام نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تتكون من نفس أنواع المخاطر التي حددتها لجنة بازل الثانية، وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، إلا أن الأهمية النسبية لها ستختلف عن البنوك التقليدية، تبعا لطبيعة نشاط البنك الإسلامي والأدوات المالية التي يستثمر بها.

فيما يتعلق بأسلوب قياس المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، فان المنهجية المعتمدة من قبل لجنة بازل الثانية، تمثل إطارا عاما يصلح للبنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء، ومن الناحية العلمية فان البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى نفس نسبة البنوك التقليدية، لأن البنوك الإسلامية تستطيع تحميل جزء من أي خسارة للمودعين أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، من خلال تحميل جزء منها لأرباح العام، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحوبات تؤدي إلى إعسار البنك، بينما يكون البنك التقليدي ملزماً دائما بدفع الفوائد المتعاقد عليها مع المودعين[1].

وفي ضوء ما تقدم فان نسبة كفاية رأس المال[2] المقترحة للبنوك الإسلامية وفقاً لجنة بازل الثانية هي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال المقترحة للبنوك الإسلامية} = \frac{\text{حقوق المساهمين + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك(مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق)}} \geq 8\%$$

[1] – محمد بن بوزيان واخرون، **مرجع سبق ذكره**.

[2] – رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2009)، "**البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل الثانية**"، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص:15.

نلاحظ مما سبق أن ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائصها.

2-2- مشاكل تواجهها البنوك الإسلامية في تطبيق بازل الثانية

من أهم المشاكل التي تصادفها البنوك الإسلامية في هذا المجال نذكر:[1]

- ✓ نقص مؤسسات تقييم المخاطر الائتمانية، خاصة ذات الطابع المحلي، لأن أغلبها موجود في البلدان الغربية مع ما يعني ذلك من تحيز لبنوك بلدانها؛
- ✓ غياب جهاز لضبط مخاطر التسهيلات الممنوحة للأفراد، حيث كل بنك يستخدم طريقته الخاصة به؛
- ✓ زيادة حجم الأموال الموظفة في تطوير البنية التقنية والمعلوماتية لتستطيع مواكبة متطلبات الاتفاقية مما يحملها تكاليف إضافية مستقبلا مما يؤثر سلبا على ربحيتها؛
- ✓ ارتفاع سعر الخدمات المقدمة نظرا لارتفاع التكلفة الناتجة عن مراقبة وتوجيه أشكال ومناطق توظيف الأصول التمويلية والاستثمارية.

ورغم هذه المشاكل وغيرها فإن أغلب البنوك الإسلامية تطبق اتفاقية بازل الثانية هناك من يستعمل صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهي قليلة ، وتكاد تنحصر في تلك البلدان التي تخصص قانون قائم بذاته للبنوك الإسلامية، أما الأخرى فتخضع لما يمليه عليها بنكها المركزي مع ما في هذه الطريقة من نقائص نظرا لاختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن التقليدية.

[1] – رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (**2010**)، "**واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية**"، **مرجع سبق ذكره**، ص:43.

2-3- انعكاسات بازل الثانية على النظام المصرفي الاسلامي

بالنسبة للبنوك الإسلامية فهذه الاتفاقية تشكل عبأ كبيرا عليها وفي نفس الوقت فهي تحمل لها العديد من الفرص:

الانعكاسات السلبية: تعتبر هذه الاتفاقية تحدي كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع للأسباب التالية:[1]

- ✓ صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها؛
- ✓ انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للمخصصات؛
- ✓ وقوع أغلب البنوك الإسلامية في الدول ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، ويصعب حصولها على التمويل الخارجي؛
- ✓ افتقار أغلبها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتقدير مخاطرها؛
- ✓ تزيد من السيولة غير الموظفة لديها، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها؛
- ✓ عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر مما يجعل مصداقية النسب المحسوبة على المحك ويحول دون استخدامها للمقارنة الموضوعية فيما بينها؛
- ✓ تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في بيئات الأعمال التي لا يوجد فيها قانون خاص للبنوك الإسلامية منفصل عن قانون البنوك التقليدية.

الانعكاسات الايجابية : تتمثل أهم ايجابيات هذه الاتفاقية بالنسبة للبنوك الاسلامية في:

- ✓ تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛
- ✓ تدفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛

[1] – رقية بوحيضر، مولود لعرابة ، **المرجع السابق**، ص: 33.

- ✓ تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛
- ✓ تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية؛
- ✓ تشيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات التي تهم المتعاملون معها. [1]

ثالثا: انعكاسات بازل الثالثة على النظام المصرفي الاسلامي

تطبيق معايير بازل 3 يمكن أن يؤدي إلى المزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف الاسلامية وحقيقة الأمر أن اتفاقية بازل 3 تسعى الى فرض المزيد من القيود على المصارف للحد من المضاربات في الأسواق ولتوفير احتياطات أكبر في المصارف لتقليل المخاطر عليها.

3-1- واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات لجنة بازل الثالثة

تستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل الثالثة أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية، ومن هذا الواقع الذي نعرفه عنها فلن يكون هناك أي عوائق أمام تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل الثالثة لعدة مبررات منها: [2]

- ✓ أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى (18%) بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.

[1] – خصاونة، أحمد سليمان ، (2008)، "**المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة –إستراتيجية مواجهتها**" ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 144-149.

[2] _غسان الطالب، (2012)، "المصارف الإسلامية أمام بازل الثالثة"، مقال منشور على الموقع:

http://www.alghada.com/index.php/crew/152957.html ، أطلع عليه يوم:2017/01/03.

✓ كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف الدولية بينما المصارف الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.

✓ اعتمدت معايير بازل الثالثة اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا.

✓ في مواجهة الأزمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها المصارف التقليدية بينما لم نجد مثل هذه الحالة في البنوك الإسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها لا بل لا توجد أصلاً كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي هي ليست مدينة بل شريكة.

✓ قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض المصارف في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معايير هذه الاتفاقية، وأمام هذا الواقع فإننا نرى أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل الثالثة حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة الصناعة المصرفية العالمية حيث إنها تقف على أرض صلبة وفلسفة متينة خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل بازل الثالثة أعطت فسحة من الزمن لغاية (2019) وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان[1].

[1] _ غسان الطالب، **المرجع السابق**.

✓ ويُشار إلى أن المصارف الإسلامية مرتبطة بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من هنا وكي تطبق المصارف الإسلامية معايير بازل الثالثة يجب أن يتقيد هذا المجلس بمعايير بازل الثالثة وأن يطوع معاييره مع المعايير الدولية الجديدة كما فعل مع معايير بازل الثانية، ويُشار أيضاً إلى أن هيئات المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية ليست معنية كثيراً بمعايير بازل الجديدة لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية.[1]

3-2- انعكاسات مقررات اتفاقية بازل الثالثة على النظام المصرفي الاسلامي

مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير بازل الثالثة لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة لا تسمح لها بذلك، قد تمكن المشكلة في إدارة السيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولاً سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلاً، لكن بشرط أن تلقى الاعتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة، وسنتناول في هذا العنصر أهم انعكاسات مقررات بازل الثالثة على النظام المصرفي الاسلامي والتي نوجزها في النقاط التالية:

✓ إن متطلبات مقررات بازل الثالثة ستدفع البنوك الاسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛

✓ تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛

✓ تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية؛

✓ تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛

[1] _ عدنان أحمد يوسف، (2011)، "**هل المصارف الإسلامية معنية بمعايير "بازل الثالثة"؟**"، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.akhbarak.net، أطلع عليه يوم 2017/05/04

- ✓ إن مقترحات بازل الثالثة حول الإشراف على البنوك يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشغل أيضاً فتيل تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها، وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز؛
- ✓ إن بعض الافتراضات في بازل الثالثة يمكن أن تعوق بصورة حادة من سوق القروض بين البنوك الإسلامية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، في وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه البنوك بهدف إدارة السيولة فيها' وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز'؛
- ✓ انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات؛
- ✓ ستزيد مقررات بازل الثالثة من السيولة غير الموظفة لدى البنوك الإسلامية ، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها؛
- ✓ ستساهم مقررات لجنة بازل الثالثة في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الاسلامية. [1]

3-3 دور بازل 3 في تحقيق الحوكمة والاستقرار في المصارف الاسلامية

تطبيق معايير بازل 3 سينعكس بشكل واضح على جودة الأداء الرقابي للمصارف الاسلامية وقدرتها النقدية على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يرفع نسبة الثقة بها وهذا من خلال المحاور الأساسية التالية:

- المحور الأهم هو كفاية رأس المال الذي يضمن لشركاء المصرف والمتعاملين معه فعالية سياسات المصرف في إدارة رأس ماله.

[1] – فيصل شياد، (2013)، "**اثار بازل 3على ادارة السيولة في المصارف الاسلامية**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع ، مركز البحوث المالية والمصرفية، عمان ، الأردن، ، ص 33.

– المحور الثاني التخفيف من مخاطر السوق والتشغيل عبر وضع معايير صارمة تؤمن معاملات المصرف وتضمن عدم خوضه لمشاريع غير مدروسة قد تعود عليه بالخسائر.

– المحور الثالث الجانب الرقابي فيتلخص في بعض المعايير الاشرافية التي من شأنها ضمان تنفيذ السياسات المشار اليها بكل مرونة من دون التي من شأنها ضمان تنفيذ السياسات المشار اليها بكل مرونة من دون تعقيد ما يحد من أي انعكاسات سلبية لتطبيق المعايير.

وان الزام المصارف الاسلامية بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي، مما يجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع المصارف الاجنبية ويجعلها قابلة لتطبيق كل ما جديد في عالم المعايير المصرفية الدولية.

ان معايير بازل 3 يعطي للمصارف حافزا لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، حيث تضمن تعزيز الافصاح العام بمعنى توفير المعلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الاسلامي، الأمر الذي يخلق نوعا من التحدي لدى قطاع المصارف الاسلامية.[1]

[1] – خالد فتحي، "**تطبيق بازل 3 يحسن جودة الأداء الرقابي للبنوك الاسلامية**"، من الموقع الالكتروني: http://www.almustagbal.com تاريخ الاطلاع، 2018/05/22.

خلاصة الفصل:

الجهاز المصرفي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية والتي أفرزتها ظاهرة العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

ولقد شهدت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين ومع بداية هذا القرن العديد من التطورات تمثلت أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة، والاندماجات المصرفية، والتي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم.

هذه التطورات التي حملتها ظاهرة العولمة كانت لها تأثيرات واسعة، حيث أصبحت مهمة القائمين على هذه الأنظمة الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية. إلا أنه يوجد خلاف في الرأي حول الآثار الاقتصادية للتطورات العالمية على القطاع المصرفي محليا وعالميا، وإن هناك كثير من المزايا والمكاسب التي تحققت نتيجة لتلك التطورات يرى البعض الآخر أن هناك الآثار السلبية المتعلقة نتيجة هذه التطورات.

خاصة وأن معظم البنوك في الدول النامية ومنها الجزائر لازالت غير مؤهلة للاندماج في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الالتزام باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية أو الالتزام مقررات لجنة بازل.

الفصل الخامس

دراسة مقارنة لتأثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية
(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و بنك البركة الجزائري)

البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تسعى إلى تقييم أدائها المالي وذلك من الأجل التعرف على مستوى أدائها وهل هي قادرة على المنافسة مع بعضها البعض، وذلك باستخدام المؤشرات المالية في عملية التقييم.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة والمقارنة بينهما من خلال تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري، بالإضافة الى لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على المؤشرات المالية دراسة حالة بنك البركة وبنك الوطني الجزائري، يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova)، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (HBM SPSS 23.0).

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

بما أن الموضوع يتعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية اخترنا بنكين إحداهما تقليدي يتمثل في البنك الوطني الجزائري والأخر إسلامي يتمثل في بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: تقديم بنك الوطني الجزائري

سنقوم من خلال هذا المطلب بالتعريف بالبنك الوطني الجزائري، وإبراز الهيكل التنظيمي له.

1- البنك الوطني الجزائري:

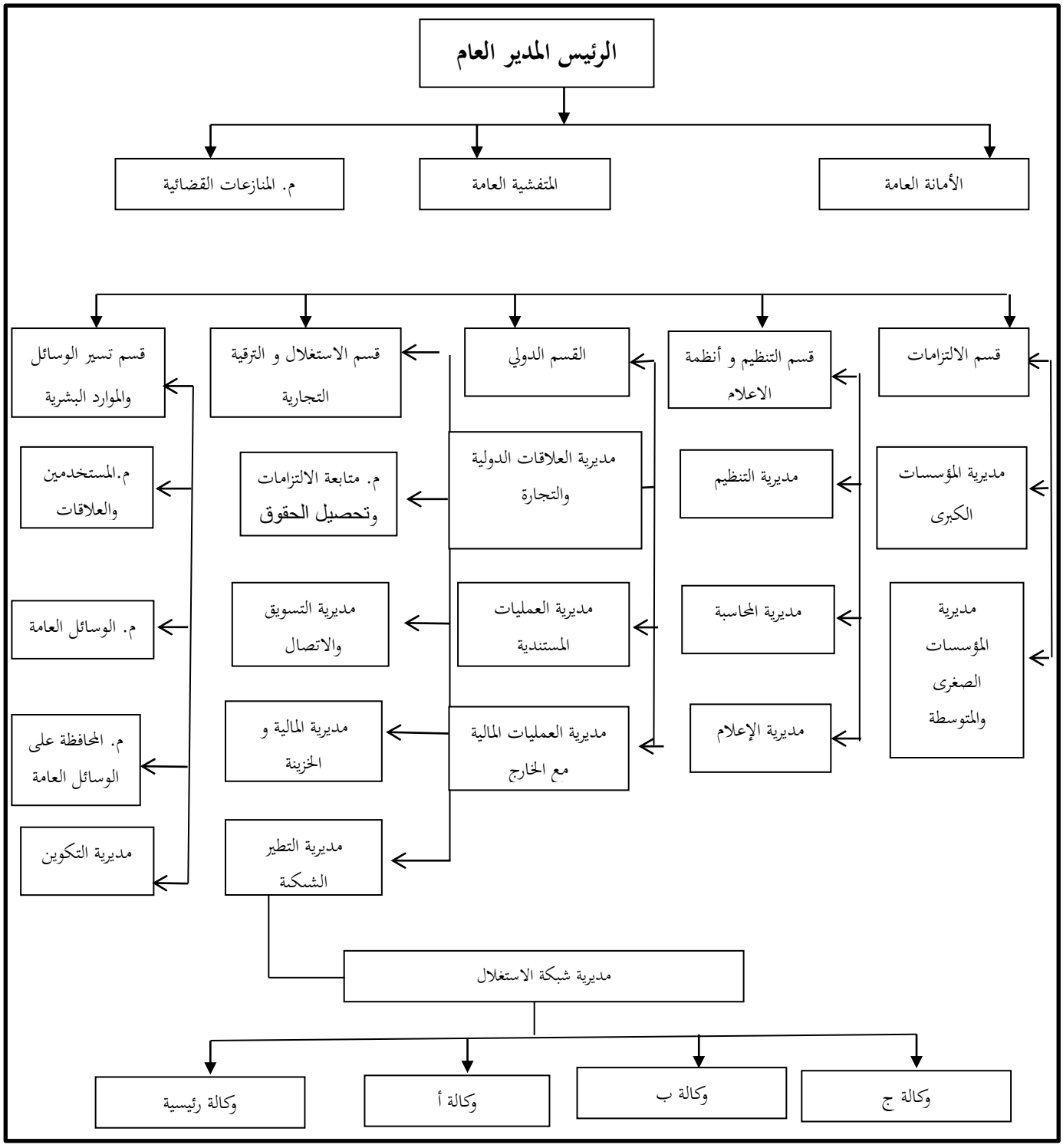
تأسس البنك الوطني الجزائي في(13 جوان 1966) وذلك بموجب الامر (178/66) ويعتبر أول البنوك التقليدية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة، برأس مال قدره (20) مليون دينار جزائري، وفي سنة (1988) وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم (01/88) تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال قدره (4.3) مليار دينار جزائري، في شهر جوان سنة (2009) تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من (14600) مليار دينار جزائري الى (41600) مليار دينار جزائري، ثم زيادة رأس المال البنك في شهر جوان (2018) تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من (14600) مليار إلى (41600) مليار دينار جزائري الى (150000) مليار دينار جزائري.[1].

2- الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري.

يتكون الجهاز التنظيمي للبنك الوطني الجزائري من عدة وحدات رئيسية التي تقوم بمهام معينة، حيث يتكون من الرئيس المدير العام بالإضافة إلى الأمانة العامة والأقسام الرئيسة التي تتمثل في مفتشية الرقابة، مديرية التدقيق الداخلي، المفتشية العامة والمنازعات القضائية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري.

[1] _ البنك الوطني الجزائري ...قوة الخبرة وروح التغيير على الرابط: **www.bna.dz** ، أطلع عليه يوم: 28 /2018/05 .

الشكل رقم(5-01): الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري



المصدر: البنك الوطني الجزائري...قوة الخبرة وروح التغيير، على الرابط: **www.bna.dz**، أطلع عليه يوم 2018/05/28.

المطلب الثاني: تقديم بنك البركة الجزائري

من خلال هذا المطلب سنفصل في التعريف ببنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له.

1- بنك البركة الجزائري:

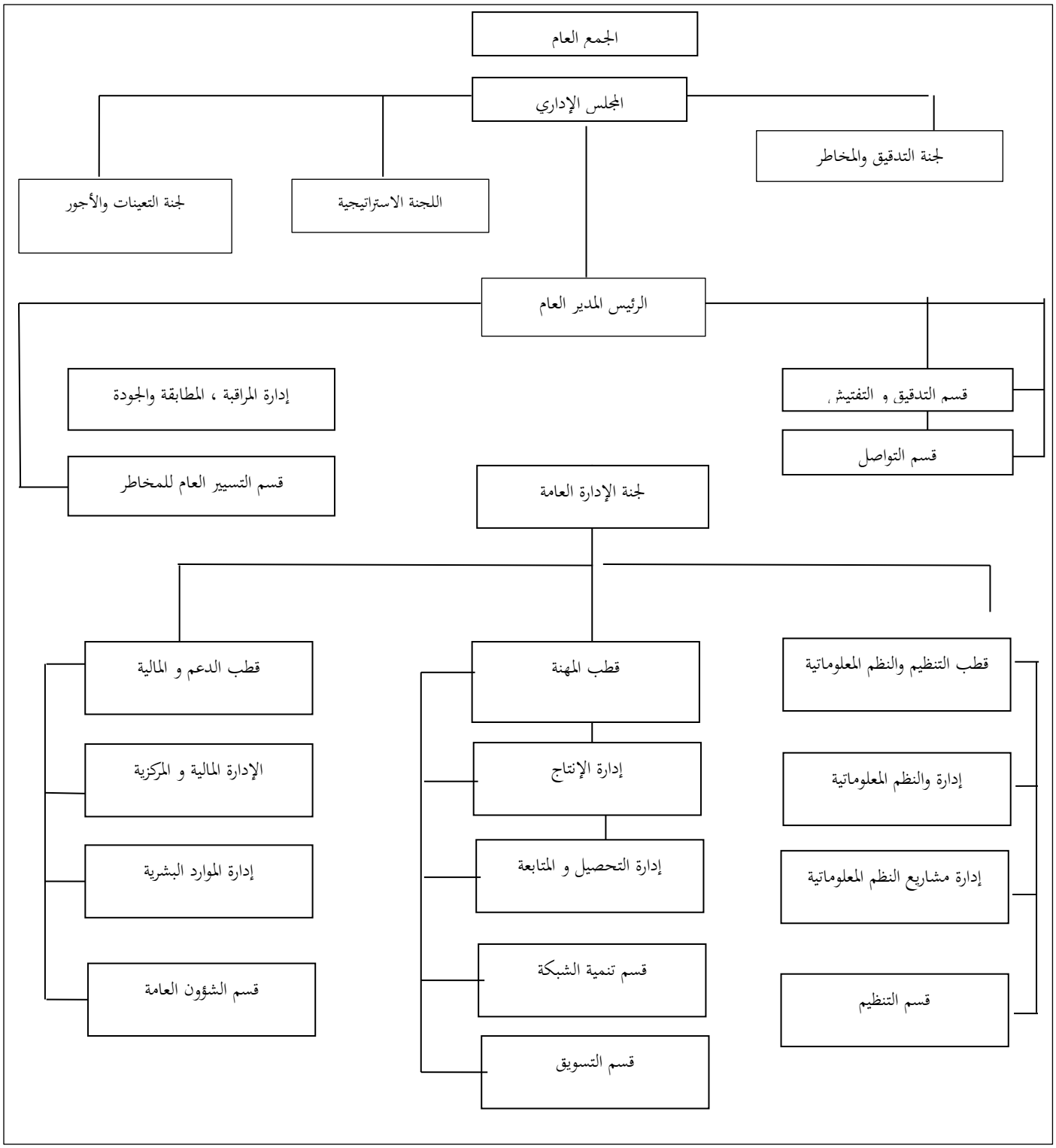
بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط عام وخاص، أنشئ في(20 جوان 1991) برأس مال قدره (500000000 دينار جزائري)، وبدأ نشاطه المصرفي بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر (1991)، المساهمون في رأس ماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وفي إطار (قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003) البنك له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية، و مرخص له بالقيام بجميع الأعمال المصرفية التمويل والاستثمار وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

2-الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

الجهاز التنظيمي لبنك البركة الجزائري يتكون من عدة اقسام رئيسية واخرى ثانوية، حيث يقوم كل قسم بمهام معينة، حيث يتكون الاقسام الرئيسية من الجمع العام مجلس الادارة الذي يتكون من لجنة التدقيق والمخاطر اللجنة الاستراتيجية لجنة التعينات والاجور، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

[1]- الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري: http//:www.albaraka-bank.com أطلع علي يوم : 2018/05/29.

الشكل رقم (5–02): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر: الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري:http//:www.albaraka-bank.com أطلع علي يوم : 2018/05/29.

المبحث الثاني: تحليل تطورات المؤشرات البنكية

بعد أن تم التطرق في المبحث الأول إلى التعرف على البنكين محل الدراسة، سنقوم في هذا المبحث الى التطرق الى الأدوات المستخدمة في الدراسة وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة والمقارنة بينهما من خلال تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري واستخلاص النتائج وتحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: تحليل تطورات مؤشرات الاداء المالي

اعتمدت الدراسة مجموعة من مؤشرات العائد والمخاطرة في تقييم الأداء المالي في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

1-مؤشرات العائد: اخترنا مجموعة من المؤشرات لتقييم الاداء المالي للبنوك محل الدراسة وفقا لمؤشرات العائد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-01): مؤشرات العائد.

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	(النتيجة الصافية / حقوق الملكية)× 100
العائد على الأصول	(النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول)× 100
هامش الربح	(صافي الدخل / إجمالي الإيرادات)× 100

المصدر: طارق عبد العال حماد، (2001)، "**تقييم أداء البنوك التجارية**"، دار الجامعية بالإسكندرية، مصر، ص: 81

2_مؤشرات المخاطرة: قصد تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة اخترنا مجموعة من المؤشرات وفقا لمؤشرات المخاطرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-02): مؤشرات المخاطرة

المؤشرات	النسب
مخاطر رأس المال	(إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)×100
مخاطر الائتمان	(مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض)×100
مخاطر السيولة	(الودائع الأساسية / إجمالي الأصول)×100
مخاطر أسعار الفائدة	(فوائد دائنة – فوائد مدينة) ×100

المصدر: طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 81.

وسيتم التطرق الى تقييم الأداء المالي للبنوك وذلك باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002-2018).[1]

أولا: تحليل تطورات مؤشرات الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري

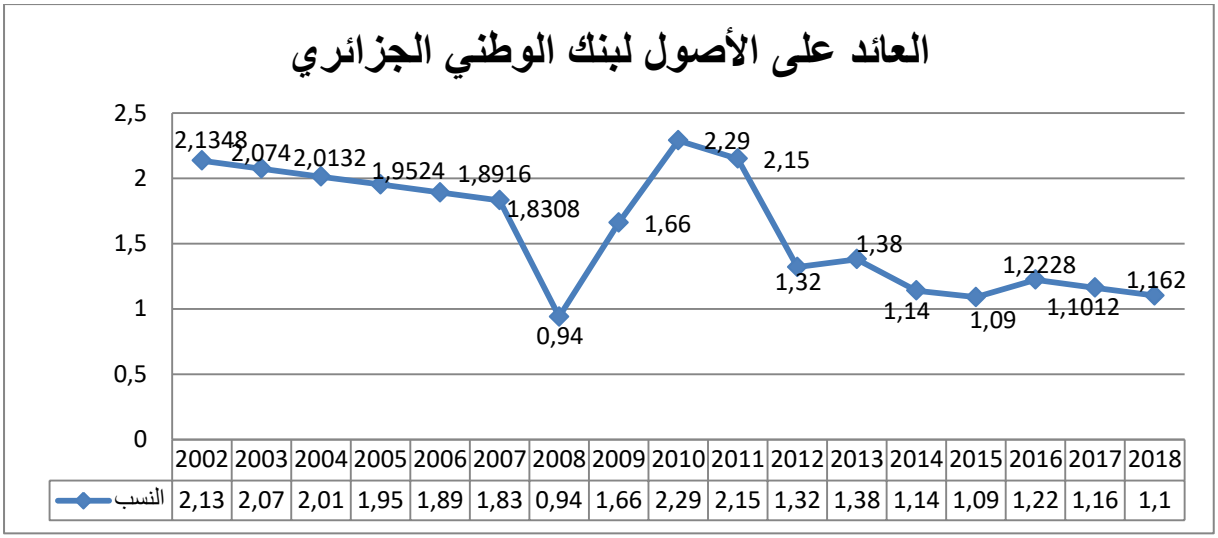
حساب مؤشرات العائد لبنك الوطني الجزائري:

سيتم حساب العائد للبنك الوطني الجزائري وفق لمؤشرات العائد:

1- نسبة العائد على الأصول: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب العائد على الأصول للبنك خلال الفترة (2002-2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]-انظر الملحق رقم (01).

الشكل رقم(5-03): تطور العائد على الأصول لبنك الوطني الجزائري

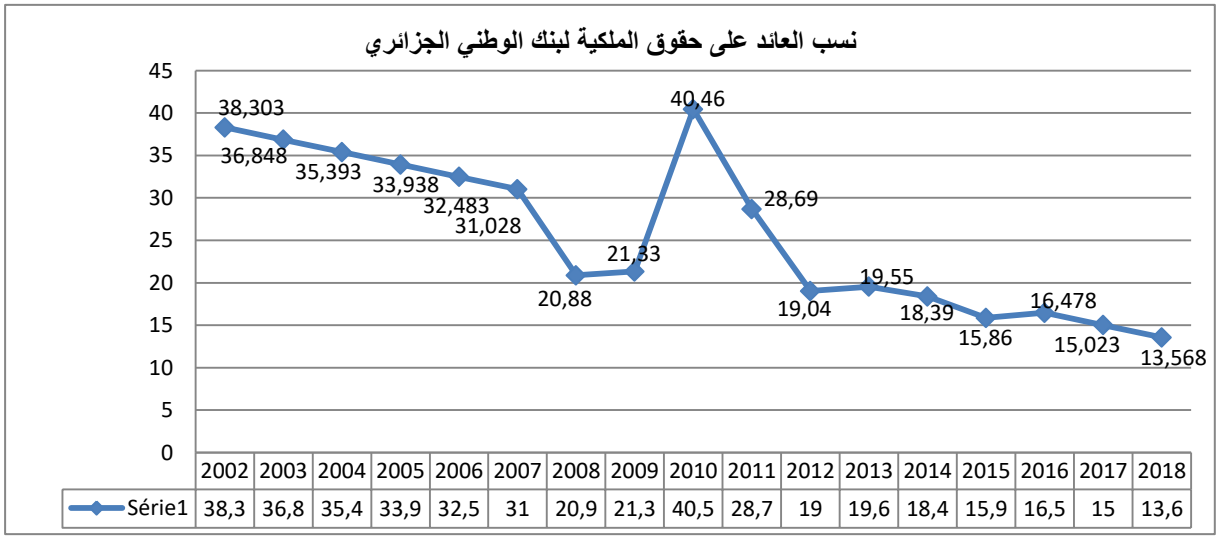


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، انظر الملحق رقم (01) باستخدام برنامج Excel .

هذا المعدل يقيس مدى كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من موجوداته، أي نصيب كل واحدة من الموجودات من صافي الربح، حيث بلغت أعلى نسبه له سنة (2010) بنسبة (2.29%) وهذا بسبب زيادة صافي الدخل الذي بلغ (40504293.94 دج)، كما سجلنا اقل نسبة له وهي(0.94%) في سنة (2008) وهذا راجع إلى تراجع صافي الدخل الذي بلغ (11489935.69 دج).

2-نسبة العائد على حقوق الملكية: تم تقدير نسب العائد على حقوق الملكية للبنك اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5– 04): تطور العائد على حقوق الملكية

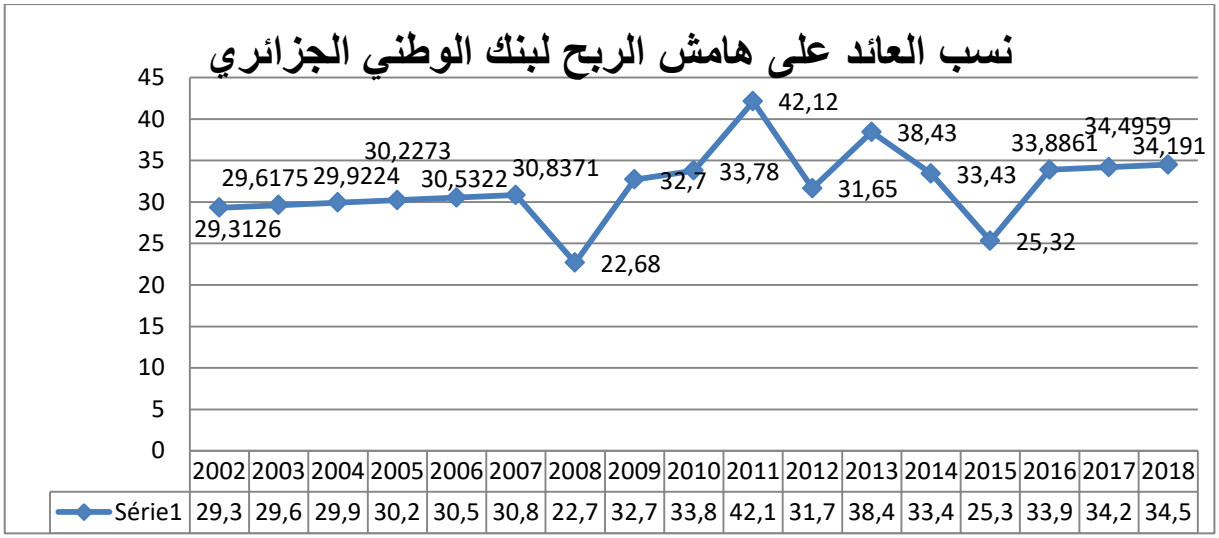


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (01)) باستخدام برنامج Excel .

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان نسب العائد على حقوق الملكية بين الارتفاع والانخفاض اذ سجلت اعلى نسبة له (40.46 %) وهي في سنة (2010)، و هذا ما يعكس قدرة البنك على استخدام حقوق المساهمين في استخداماته لكن في سنة (2018) سجل اقل نسبة وهي(13.568%) وهذا نتيجة لعدم حسن استخدام البنك للموجودات المتوفرة لديه، وهذا ما يعكس التذبذب في قدرة البنك على اتخاذ قراراته الاستثمارية.

3–العائد على هامش الربح: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب العائد على هامش الربح للبنك خلال الفترة (2002 –2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-05): تطور هامش الربح لبنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (01)) باستخدام برنامج Excel.

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه ان نسب هامش الربح في البنك في تزايد مستمر حيث بلغت اعلى نسبة له سنة (2011) وهي (42.12 %) وهذا بسبب نمو صافي الدخل السنوي الذي بلغ (40504293.94 دج) كما سجل سنة (2008) نسبة (22.68%) وهي تمثل أقل أو ادنى نسبة وهذا راجع إلى انخفاض لصافي الدخل السنوي الذي بلغ (11489935.69 دج).

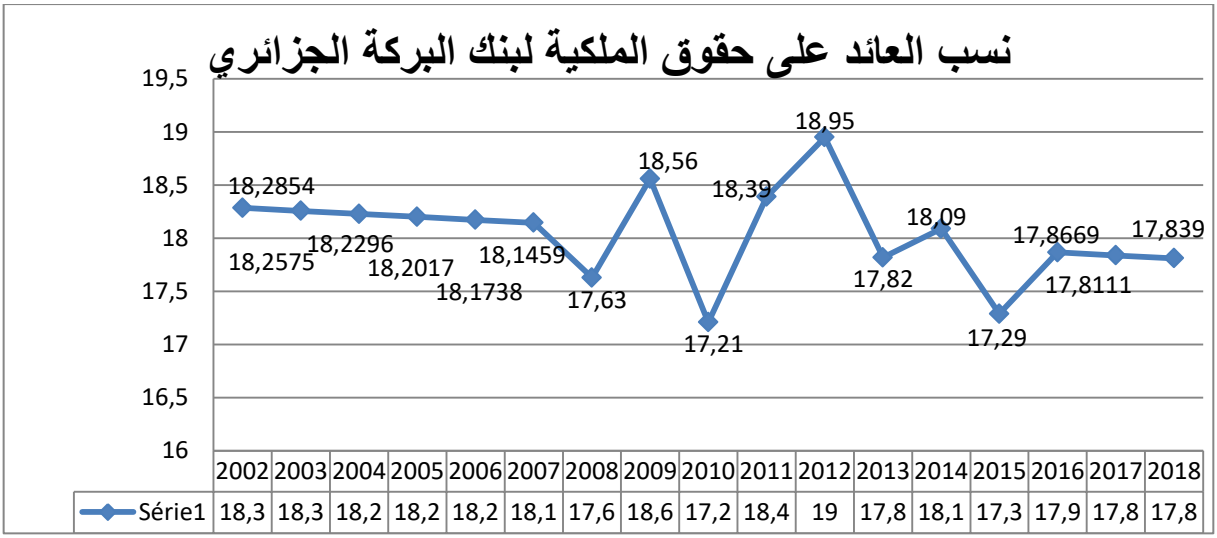
ثانيا: تحليل تطورات مؤشرات الاداء المالي لبنك البركة الجزائري

حساب مؤشرات العائد لبنك البركة الجزائري:

1-مؤشر العائد على حقوق الملكية: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة (2002 -2018) [1] كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] - انظر الملحق رقم (2).

الشكل رقم (5-06): تطور العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري

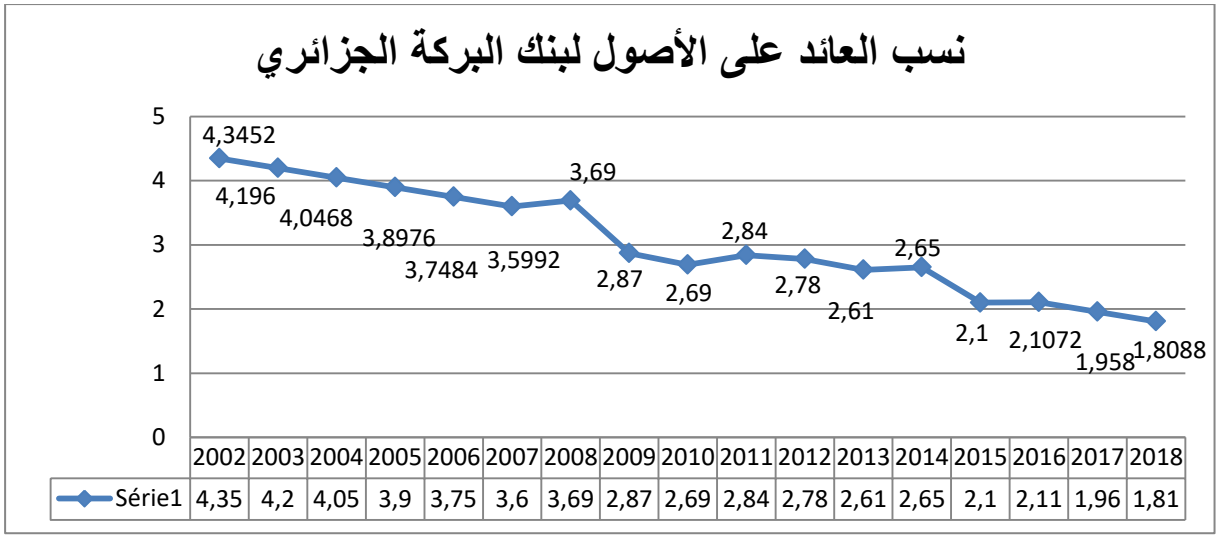


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

تبين لنا من الشكل أعلاه ان نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري غير مستقرة فهي في تذبذب مستمر، حيث قدرت اعلى نسبة سنة (2012) وهي (18.95%) ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع في نمو صافي الربح على حقوق الملكية، وهذا ما يدل على حسن استخدام البنك لموجوداته، كما سجل اقل نسبة وهي (17.21%) والتي سجلت سنة (2010) وهذا ما أدى به انخفاض صافي الربح على حقوق الملكية.

2-مؤشر العائد على الأصول: تم تقدير نسب العائد على الأصول للبنك اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-07): تطور العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري

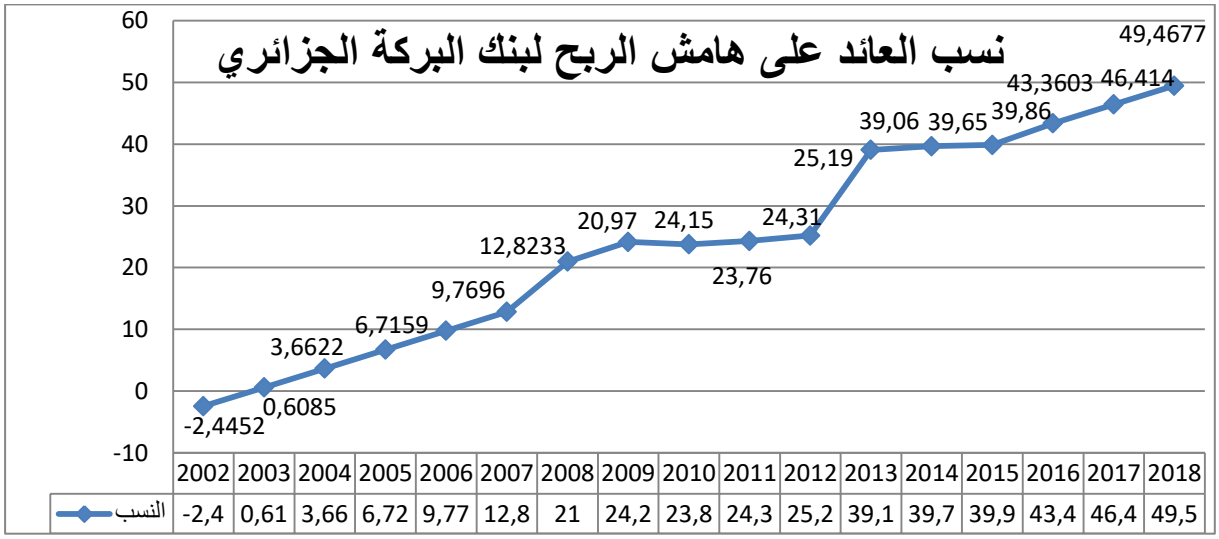


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

تبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الأصول لبنك البركة الجزائري ومن خلال النسب كانت جيدة حيث بلغت اعلى نسبة له (4.345%) سنة (2002) وهذا راجع إلى الزيادة في صافي الدخل بسبب معلات الأصول للبنك، وكذلك بلغت نسبته (3.69%) سنة (2008) وهذا راجع كذلك الى الزيادة في صافي الدخل، أما في سنة (2015) فقد بلغت نسبة (2.10%) ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض في صافي الدخل بسبب الزيادة في معدلات الأصول، كما سجل أقل نسبة مقدرة بـ (1.809%) سنة (2018) راجع ذلك كذلك الى الانخفاض في صافي الدخل بسبب الزيادة في معدلات الفائدة.

3-العائد على هامش الربح: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب العائد على هامش الربح للبنك خلال الفترة (2002 -2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5–08): تطور العائد على هامش الربح لبنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه ان نسب هامش الربح لبنك البركة الجزائري اختلفت من سنة الى اخرى وقد ارتفعت بشكل كبير في سنة (2014) حيث بلغت نسبة (39.65%) وبأعلى نسبة (49.47%) سنة (2018) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع صافي دخل إيرادات البنك، كما سجلت اقل نسبت له سنة (2008) التي بلغت (20.97 %)، وبأقل نسبة من ذلك سنة (2003) مقدرة بـ (0.609 %) وذلك بسبب الانخفاض في صافي إيرادات البنك.

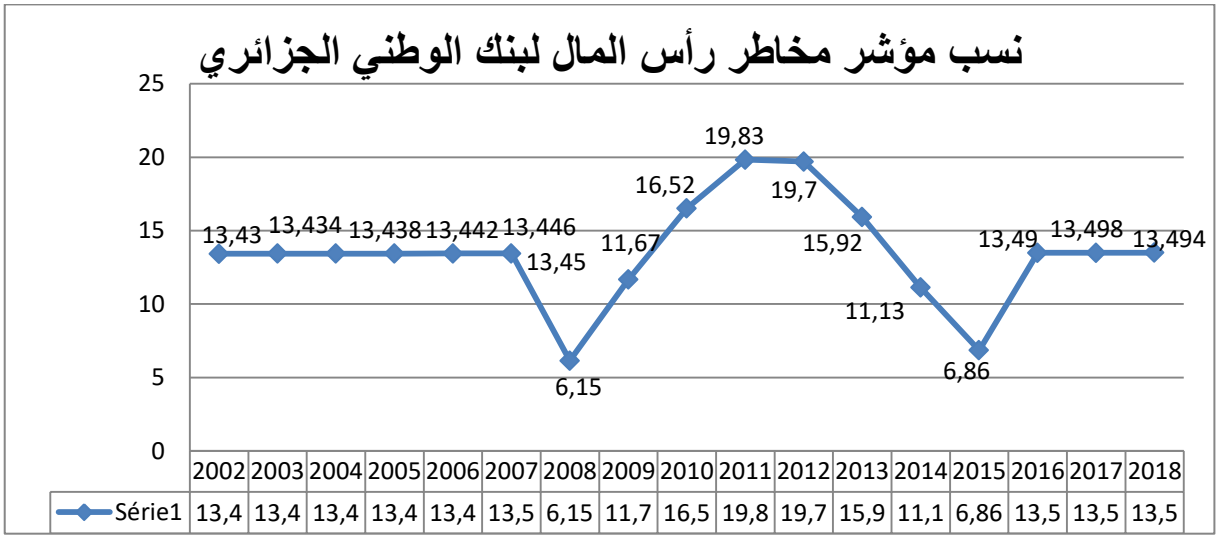
ثالثا: تحليل مؤشرات المخاطرة لبنك الوطني الجزائري

حساب مؤشرات المخاطرة لبنك الوطني الجزائري:

1–مؤشر مخاطرة راس المال: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر رأس المال للبنك خلال الفترة(2002–2018) [1] كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] – أنظر الملحق رقم (01).

الشكل رقم (5-09): تطور مخاطر رأس المال لبنك الوطني الجزائري

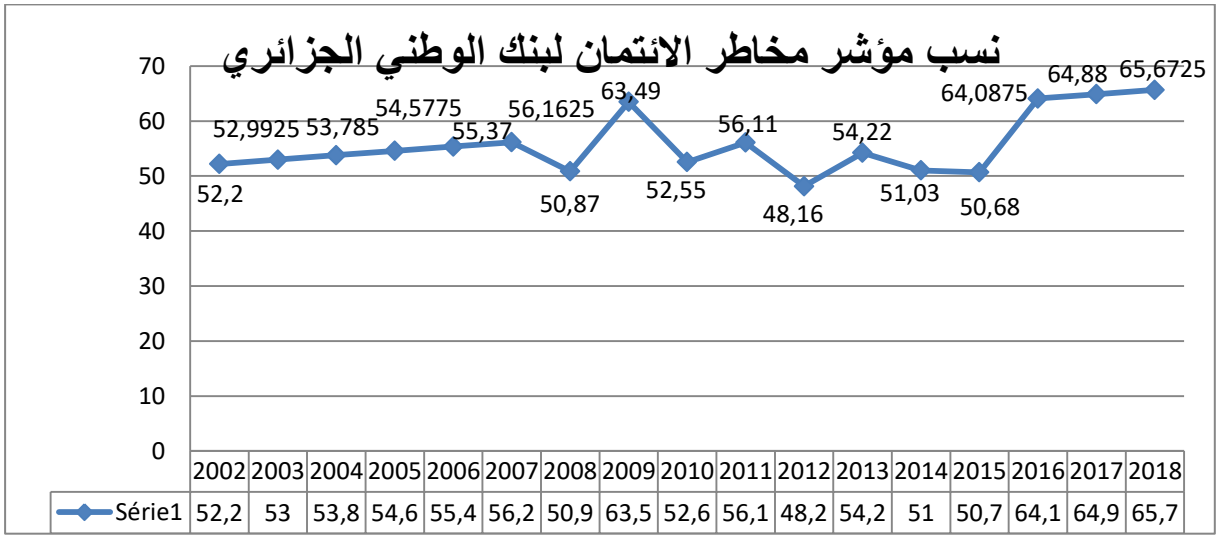


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول (انظر الملحق رقم (01)) أعلاه باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان نسب مؤشر مخاطر رأس المال منخفضة، حيث بلغت اعلى نسبة (19.83%) سنة (2011) ويرجع السبب إلى أن بنك يتعامل بحقوق الملكية وحجم الأصول بصورة أكبر من الأموال المودعة من الغير في نشاطاته المصرفية أما أقل نسبة والتي سجلت سنة (2008) وهي (6.15%) وهذا راجع إلى أن البنك يتعامل بحقوق الملكية بصورة أقل من حقوق الملكية لديه.

2-مخاطر الائتمان: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البنك الجزائري تم تقدير نسب مخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-10): تطور مخاطر الائتمان لبنك الوطني الجزائري

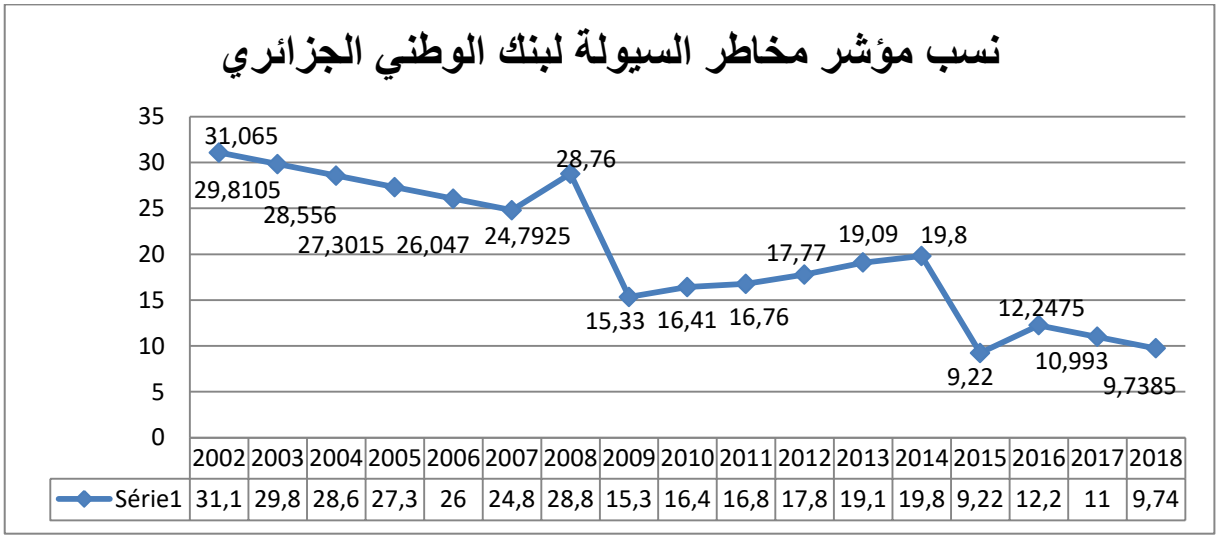


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (01)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مخاطر الائتمان في تذبذب مستمر وهي عالية حيث سجل أعلى نسبة له مقدرة بـ (65.673%) سنة (2018) وهذا بسبب ارتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة وسياسة الائتمانية التي يعتمدها البنك في منح القروض، أما في سنة (2012) أقل نسبة مقدرة بـ (48.16%) وهذا بسبب إلى الانخفاض في مخصصات خسائر القروض لدى البنك وعدم التوسع في منح القروض.

2-مخاطر السيولة: اعتماد على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة(2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5_11): تطور مخاطر السيولة لبنك الوطني الجزائري

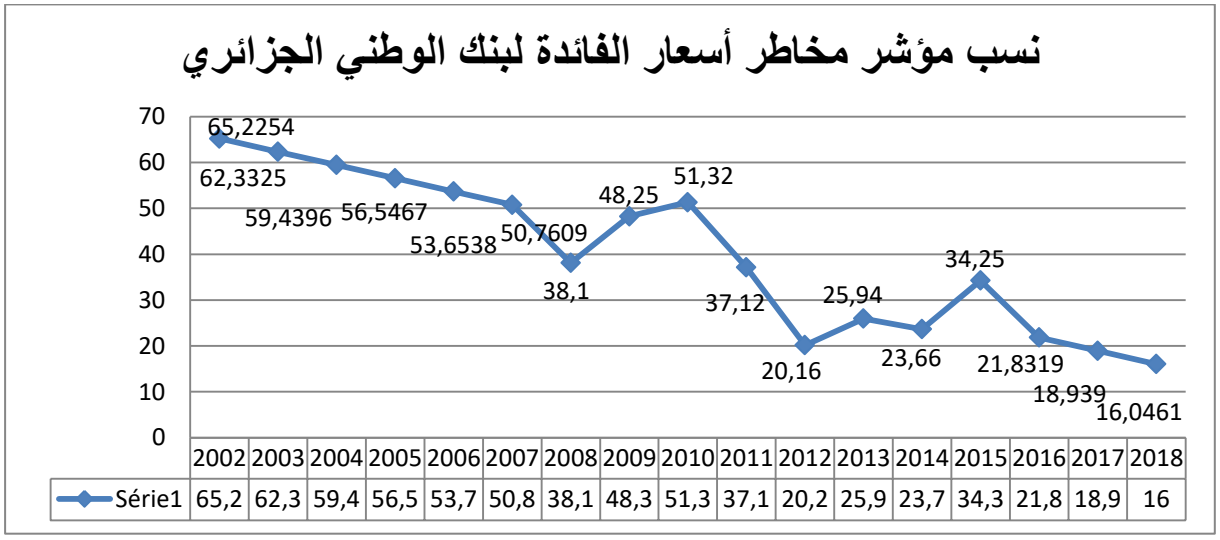


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (01)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنك يعاني من ارتفاع ضئيل في مؤشر مخاطر السيولة، حيث سجلت أعلى نسبة له سنة (2002) وهي (31.065%) وذلك يرجع إلى أن البنك يحافظ على سيولة نقدية أقل مقارنة بالسيولة شبه النقدية في صورة أصول يصعب تحويلها بسهولة، وهذا ما يجعله قادر على تلبية احتياجاته عند الطلب على النقد، أما في سنة (2015) فقد سجلت أقل نسبة له والتي بلغت (9.2%) وهذا بسبب عدم الاحتفاظ بالسيولة لدى البنك مما يجعله غير قادر على تلبية الاحتياجات من الطلب على النقد.

4-مخاطر أسعار الفائدة: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري تم تقدير نسب مخاطر أسعار الفائدة للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-12): تطور مخاطر أسعار الفائدة لبنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (01)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنك يعاني من ارتفاع خفيف في مؤشر مخاطر أسعار الفائدة، حيث سجلت أعلى نسبة له (65.23 %) سنة (2002) وهذا ما يجعل أصول البنك تتأثر بصورة كبيرة في حال تغير سعر الفائدة، أي تفقد جزء من قيمة أصول البنك كما سجل اقل نسبة (16.05%) سنة (2018) وهذا ما يجعل أصول البنك لا تتأثر بصورة كبيرة.

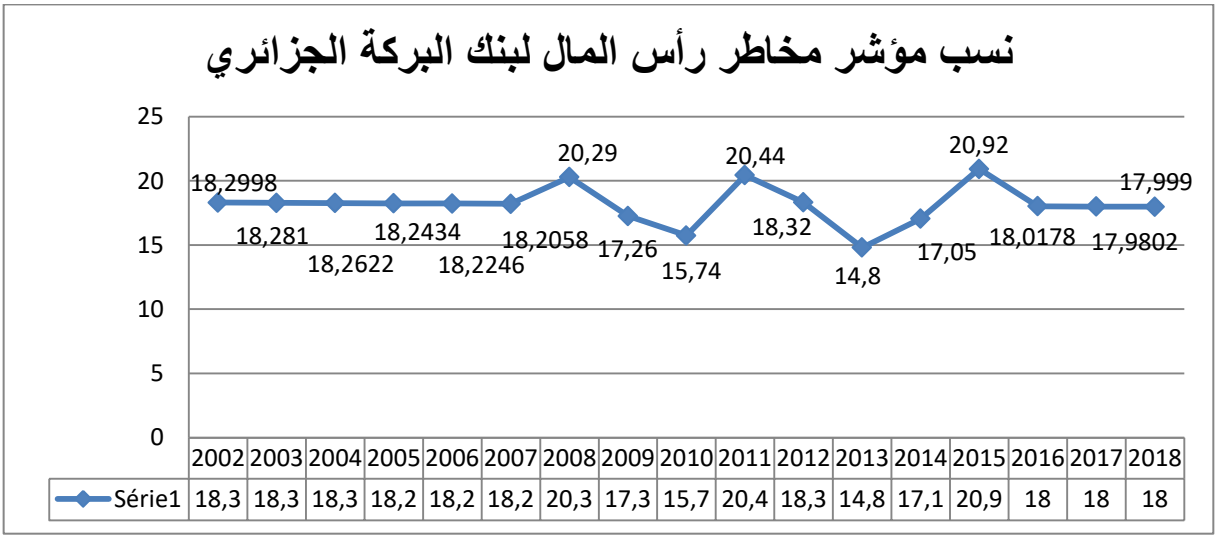
رابعا: تحليل مؤشرات المخاطرة لبنك البركة الجزائري

حساب مؤشر المخاطرة لبنك البركة الجزائري:

1-مؤشر مخاطر رأس المال: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب مخاطر رأس المال للبنك خلال الفترة(2002 – 2018)[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] -انظر الملحق رقم (2).

الشكل رقم (5-13): تطور مخاطر راس المال لبنك البركة الجزائري

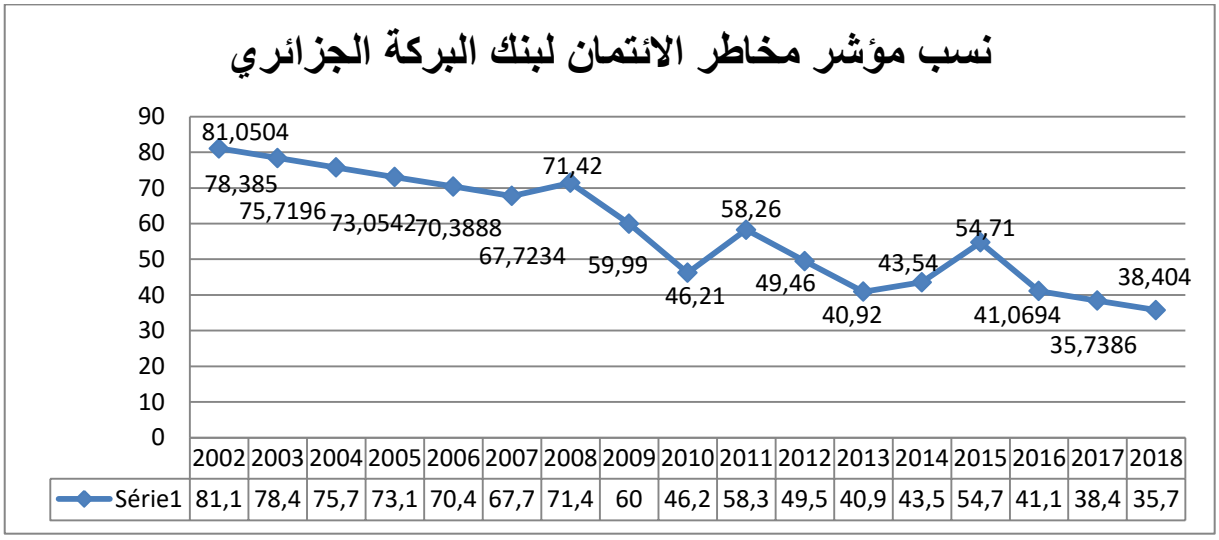


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسب مؤشر مخاطر رأس المال أقل تذبذب وتميل نحو الانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة (2015) نسبة (20.95%) ويرجع السبب في ذلك لكون حقوق الملكية أقل في البنك مقارنة مع أموال الغير المودعين التي يعتمد عليها البنك في تمويل نشاطاته وهذا يدل على قدرة البنك في تكوين احتياطي كما بلغت أقل نسبة له (14.80%) سنة (2013) وهذا يدل على أن البنك قادر على تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر راس المال.

2_ مؤشر مخاطر الائتمان: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب مخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5-14): تطور مخاطر الائتمان لبنك البركة الجزائري

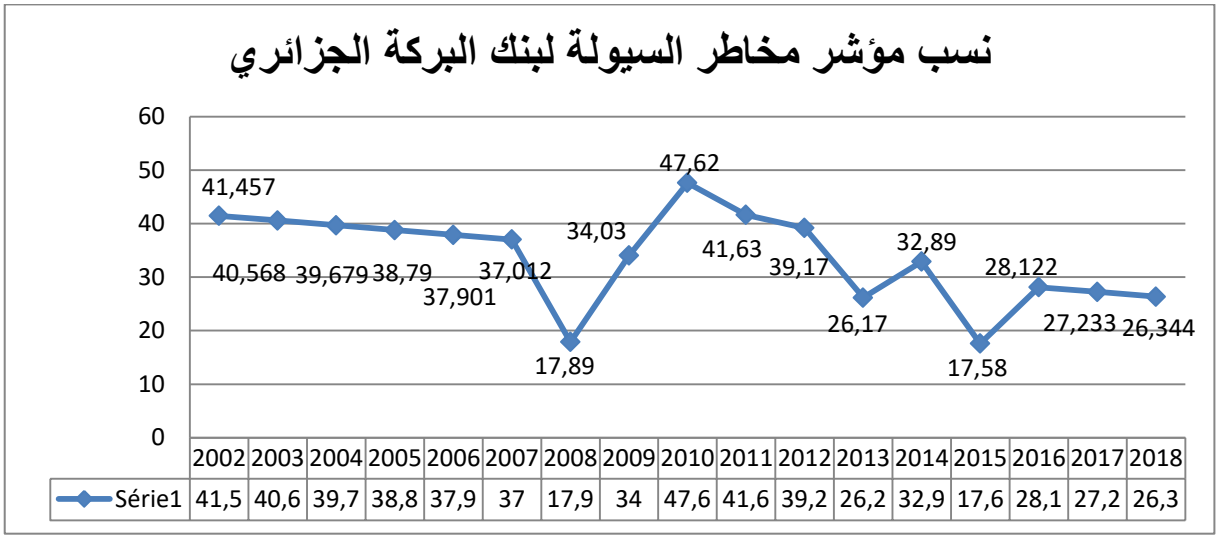


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن بنك البركة يعاني من ارتفاع في مؤشر مخاطر الائتمان، حيث سجل أعلى نسبة له سنة (2002) والتي قدرت بـ (81.05%) وذلك لارتفاع مخصصات خسائر القروض الممنوحة، ويرجع السبب الى سياسة البنك الائتمانية التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، أما أقل نسبة لها فقد قدرت بـ (35.74%) سنة (2018) وذلك بسبب تراجع في منح الائتمان وانخفاض مخصصات خسائر القروض في البنك.

3-مؤشر مخاطر السيولة: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة(2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (5-15) تطور مخاطر السيولة لبنك البركة الجزائري

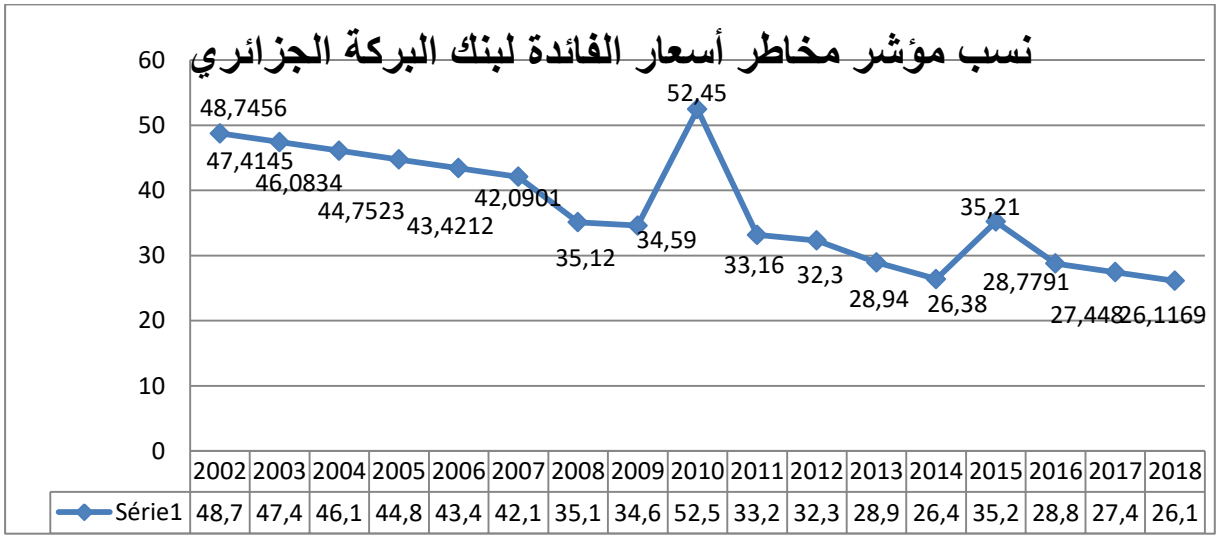


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن بنك البركة يعاني من ارتفاع في مخاطر السيولة حيث سجلت أعلى نسبته له (47.62%) سنة (2010) وهذا ما يجعله قادر على تلبية احتياجات عند الطلب على النقد، ويرجع السبب في ذلك لكون بنك البركة يحافظ على فائض من السيولة بشكل أصول نقدية وهو ما يزيد من درجة المخاطرة، كما سجلت اقل نسبة له (17.58%) سنة (2015) وذلك بسبب احتفاظ البنك بنسبة سيولة أقل وهذا ما يجعله غير قادر على تلبية احتياجات من النقد.

4-مؤشر مخاطر أسعار الفائدة: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري تم تقدير نسب مخاطر أسعار الفائدة للبنك خلال الفترة (2002 – 2018) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (5-16) تطور مخاطر أسعار الفائدة لبنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (انظر الملحق رقم (02)) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مخاطر أسعار الفائدة مرتفع وهذا يدل على أن البنك غير قادر على مواجهة تقلبات أسعار الصرف، الأمر الذي يجعله يفقد جزء من قيمة أصوله في حال تغير أسعار الفائدة، كما سجلت أعلى نسبة له (52.45%) سنة (2010) وادنى قيمة له سنة (2018) بنسبة (26.12%).

المطلب الثاني: المقارنة بين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

في هذا المطلب سنتناول أهم الفروقات التي استنتجناها من خلال عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

أولا: المقارنة من حيث مؤشرات العائد

1-العائد على حقوق الملكية: من خلال العائد على حقوق الملكية والنسب المتوصل إليها يتضح لنا أن البنوك التقليدية أكبر قدرة على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك الإسلامية التي هي أقل ربح من حيث العائد على حقوق الملكية.

2-العائد على الأصول: رغم تقارب نسب مؤشر العائد على الأصول في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الا ان البنوك الإسلامية افضل كفاءة من حيث استخدام أصول البنك في تحقيق الربح مقارنة البنوك التقليدية.

3-العائد على هامش الربح: نلاحظ أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الاسلامية من حيث الإيرادات التي تحصل عليها.

ثانيا: المقارنة من حيث مؤشرات المخاطرة

1-مؤشر مخاطرة رأس المال: البنوك التقليدية أقل مخاطرة من البنوك الإسلامية من حيث مخاطر رأس المال ويرجع ذلك لكون البنوك الإسلامية تتعامل بأموال حقوق الملكية أكثر من أموال غير المودعين.

2-مؤشر الائتمان: البنوك الإسلامية تتعرض إلى مخاطر الائتمان نتيجة التوسع في تقديم التمويلات والاستثمارات عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض.

3-مخاطر السيولة: البنوك الإسلامية تعاني من ارتفاع في مخاطر السيولة نتيجة لاحتفاظها بقدر عال من الموجودات على شكل أصول نقدية مقارنة بالأصول الشبه نقدية التي يصعب تحويلها إلى سيولة عكس البنوك التقليدية التي تكون أقل مخاطرة.

4-مخاطر سعر الفائدة: البنوك التقليدية تعاني من مخاطر سعر الفائدة وهذا ما يجعها تفقد جزء من قيمة أصولها في حال تغير أسعار الصرف عكس البنوك الاسلامية التي تكون اقل مخاطرة.

من خلال الدراسة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمقارنة في ما بينها وذلك باستخدام مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة، يتضح لنا أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية وذلك حسب مؤشرات العائد وأقل مخاطرة حسب مؤشرات المخاطرة أما البنوك الإسلامية فهي أقل ربحية وذلك حسب مؤشرات العائد وأكثر مخاطرة من ناحية مؤشرات المخاطرة، وذلك راجع إلى طبيعة وأسس عمل كل بنك وقوانين والنظم التي تحكم كل من النوع من البنوك.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمقارنة تأثير الأزمات المالية (2014/2008) على المؤشرات المالية دراسة حالة بنك (الوطني الجزائري/ البركة الجزائري)

نظرا للأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، وما تبعها من إصلاحات في النظام المصرفي الجزائري كان من الضروري دراسة مدى تأثير الأزمتين (2014/2014) على المؤشرات المالية دراية حالة بنك (البركة الجزائري/ الوطني الجزائري) خلال فترة الدراسة وانطلاقا من هذا سيتم من خلال هذا المبحث تحليل مؤشرات الجباية العادية باستخدام برنامج (IBM SPSS 23.0) عن طريق تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

المطلب الاول: مدخل احصائي للدراسة المقارنة

سوف نتناول في هذا المطلب تحليل التبيان الاحادي الذي يهدف الى اختبار الفروقات بين متوسطات عدة فئات أو مستويات للمتغير المستقل وتأثيره على المستقل التابع، وذلك من خلال تحليل الفروقات والمقارنات لمدى انعكاسات الأزمتين على المؤشرات البنكية للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري.

1 – توطئة تمهيدية لمنهج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)

إن تحليل التباين هو أسلوب التحليل البيانات للتجارب المختلفة، قدمه العالم فيشر (A. Fisher Ronald) وهو عبارة عن مجموعة من الطرق الإحصائية المساعدة لاختبارات الفروض أبسطها (One-Way Anova) .

1 – 1 – مفهوم تحليل التباين الأحادي:

أسلوب إحصائي الهدف منه تقسيم مجموع مربعات الانحرافات الكلي إلى مكوناته الأساسية، و من ثم إرجاع كل هذه المكونات إلى سببه.[1]

[1] – محمد موسى محمد الشمراني، (2000)، "**مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي والمقارنات البعلية وطرق علاجها**"، رسالة الماجستير، جامعة مكة، السعودية، ص: 12.

ويهدف تحليل التباين الأحادي إلى اختبار الفروق بين متوسطات عدة فئات أو مستويات للمتغير المستقل وتأثيرها على المستقل التابع.[1]

- استخدامات تحليل التباين:

من بين أهم استخدامات تحليل التباين ما يلي:

- ✓ اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة.
- ✓ اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات الحصول عليها من عينات مختلفة.
- ✓ اختبار مدى استقرار معاملات الانحدار عند زيادة حجم العينة.
- ✓ اختبار القيود المفروضة على معادلات دالة ما.[2]

1- 3- شروط تطبيق تحليل التباين الأحادي:

يعتمد تحليل التباين الأحادي على توافر بعض الشروط هي:

- ✓ التوزيع الاعتدالي أو الطبيعي للبيانات.
- ✓ تجانس المجتمعات المسحوبة منها العينات.
- ✓ استقلال العينات عن بعضها.
- ✓ وحدة القياس على الأقل مقياس المسافات المنتظمة.[3]

1- 4 - الطريقة الإحصائية لتحليل التباين الأحادي:

تتمثل في حساب المجموع الكلي لمربعات الانحرافات لجميع الوحدات التجريبية في التجربة عن المتوسط العام ومن ثم تقسيمه إلى مكوناته طبقا للمصادر المسببة لها والتي يختلف عددها من تجربة لأخرى بحسب ظروف ونوع

[1]- محفوظ جودة، (2008)، "**التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss**"، ط1، دار وائل، الأردن، ص: 239.
[2]- محمد عبد القادر محمد عطية، (1998)، "**الاقتصاد القياسي**"، ط2، الدار الجامعية، مصر، ص: 345.
[3]- محفوظ جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 239.

وتصميم التجربة، كذلك يتم بنفس الطريقة تقسيم درجات الحرية الكلية، ثم بعد ذلك تدون في جدول يطلق عليه اسم جدول تحليل التباين(Anova).[1]

و يتم ذلك تبعا للخطوات التالية:

1 – 4 – 1 – حساب مجموع الانحرافات الكلية (Total Sum of Squares):

حيث : $TSS = \sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2$

TSS: مجموع مربعات الانحرافات الكلية .

n : العدد الكلي للمفردات.

y_i : مجموع قيم المفردات كلها.

$\bar{y}$: المتوسط العام.

أو:

TSS=RSS+ESS

حيث:

I . RSS : يمثل مجموع مربعات الانحرافات بين المجموعات (المتغير الحقيقي).

$$\mathbf{RSS} = \sum_{i=1}^{m}\left(\frac{(\Sigma Y_i)^2}{nj}\right) n\bar{y}^2$$

حيث:

m : عدد المجموعات الفرعية .

nj : مجموع قيم المفردات داخل المجموعة.[2]

[1]– مُحَمَّد موسى مُحَمَّد الشمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

[2]– مُحَمَّد عبد القادر مُحَمَّد عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 393.

ويمكن تجزئة التغير الحقيقي حسب عدد المجموعات كما يلي:

$$RSS_1 = n_1 (\bar{Y}_1 - \bar{Y})^2$$
$$\vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots$$
$$RSS_k = n_k (\bar{Y}_k - \bar{Y})^2$$

وعليه يمكن حساب النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\boldsymbol{RSS}}{\boldsymbol{TSS}}$$

II -ESS: يمثل مجموع مربعات الانحرافات داخل المجموعات (المتغير العشوائي).

$$ESS = \sum_{j=1}^{m} \sum_{i=1}^{ni} (y_i - \bar{y})^2 \ [1]$$

ويمكن تجزئة التغير الحقيق حسب عدد المجموعات كما يلي:

$$ESS_1 = \sum_{i=1}^{ni} (\bar{y}_{i1} - \bar{y})^2$$
$$\vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots$$
$$ESS_k = \sum_{i=1}^{nk} (\bar{y}_{ik} - \bar{y})^2$$

وعليه يمكن حساب النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$\frac{ESS}{TSS}$$

ويظهر جلول تحليل التباين الأحادي كما يلي:

[1] – محمد عبد القادر محمد عطية، "**نفس المرجع السابق**"، ص: 393.

الجدول رقم (5-03): تحليل التباين الأحادي.

مصدر التباين Source of ariation	مجموع المربعات *Sum of Squares*	درجات الحرية Degrees of Freedom	معدل المربعات Mean Sum of Squares	قيمة F
ما بين المجموعات داخل المجموعات	RSS ESS	$m-1$ $n-m$	$VRSS$ $VESS$	$F_{cal}=\frac{VRSS}{VESS}$
الإجمالي	TSS	$n-1$		

المصدر: مُحَمَّد صبحي أبو صالح، عدنان مُحَمَّد عوض، (2004)، "**مقدمة في الإحصاء**"، ط1، دار المسيرة، الأردن، ص: 344.

- يتم حساب درجات الحرية لتحديد قيمة F_{tab} الفيشر عند مستوى معنوية 1% و5% كما يلي:

- ما بين المجموعات: $m-1$ (أفقيا).
- داخل المجموعات: $n-m$ (عموديا).

ومنه تستخرج قيمة F_{tab} (الجدولية) ونقارنها مع F_{cal} (المحسوبة)، فإذا كانت

$F_{cal} < F_{tab}$ يتم قبول الفرضية المبدئية H_o والتي مفادها بأنه لا يوجد تأثير جوهري للمتغير التفسيري على الظاهرة أي $(Y_1 \approx Y_2 \approx Y_3 \approx \cdots \ldots Y_k)$

وإذا كانت $F_{cal} > tab$، يتم قبول الفرض البديل H_1 والذي يشير إلى وجود اختلاف بين متوسطات المجموعة $(Y_1 \neq Y_2 \neq Y_3 \neq \cdots \ldots Y_k)$، أي أن هناك تأثير جوهري للمتغير التفسيري على الظاهرة .

5- المقارنات البعدية:

تنشأ الحاجة إلى معرفة الفروق الحقيقية عندما تكون $F_{cal} > F_{tab}$فيتم تحديد مصدر الاختلاف، حيث تستخدم اختبارات لإجراء المقارنات بين المتوسطات المتعلقة بهذه المجموعات تدعى بالمقارنات البعدية (Post Hoc Aposteriori Comparaisons) وهناك العديد من الاختبارات البعدية إلا أن الاختلاف الحقيقي بينها هو أن بعضها أكثر تحفظا من البعض الآخر أهمها:

5- 1- اختبار شيفيه Schefée

يستخدم لمقارنة الفروق بين المتوسطات لأي عدد من المعاملات، و يستند على استخراج القيمة الحرجة لشيفيه التي تستخدم لمقارنة الفروق بين متوسطي أي معاملتين.

ولإجراء هذا الاختيار تتبع الخطوات التالية:

- ✓ حساب الخطأ المعياري بين متوسطي أي معاملتين. $S = \sqrt{\frac{2VRSS}{n}}$
- ✓ استخراج قيمة F الجدولية من جداول توزيع F اعتمادا على درجات حرية المعاملات (df_t)، و درجات حرية الخطأ (df_e)، و مستوى المعنوية المطلوب.

حساب القيمة الحرجة لشيفيه (cr)وفقا للصيغة التالية:

$$CR_s = SX\sqrt{(k-1) \times F(dft, dfe)}$$

- ✓ حساب الفروق بين أزواج متوسطات المعاملات$(\overline{y_i})$ بعد ترتيبها تصاعديا ومقارنة الفروق الناتجة مع القيمة الحرجة لشيفيه (CR_S) .
- ✓ قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة شيفيه وبعكسه تكون الفروق غير معنوية.

5-2 - اختبار توكي Tukey :

- يسمح اختبار توكي بمقارنة جميع الأزواج الممكنة للأوساط موضع الدراسة سواء كانت الحجوم متساوية أو غير متساوية (في حالة عدم تساوي حجوم العينات يستخدم الوسط التوافقي لحجم العينة) ويعتبر هذا الاختبار أدق من اختبار شيفيه لمقارنة أزواج الأوساط.

ولإجراء الاختبار نتبع ما يلي:

- حساب الخطأ المعياري لمتوسط أي معاملة كما يلي: $S = \sqrt{\frac{2VESS}{n}}$

استخراج قيمة (Q_k) الجدولية، من جداول توزيع (Q) لتوكي اعتمادا على درجات حرية الخطأ (df_e)و عدد متوسطات المعاملات (m) و مستوى المعنوية المطلوب.

- حساب قيمة الفرق المعنوي الصريح كما يلي: $HSD = SX \times QK$

- حساب الفروق بين أزواج متوسطات المعاملات بعد ترتيبها تصاعديا و مقارنة الفروق الناتجة مع قيمة HSD .

- قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية، عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة الفرق المعنوي الصريح و بعكسه تكون الفروق غير معنوية .

5- 3 - اختبار الفرق المعنوي الأصغر LSD:

- يستخدم في حالة التجارب التي تحتوي على معاملتين.

ولإجراء اختبار LSD نتبع الخطوات التالية:

- حساب الخطأ المعياري للفرق بين متوسطي أي معاملتين كما يلي: $S = \sqrt{\frac{2VESS}{n}}$

- استخراج قيمة (t) الجدولية، من جداول توزيع t، اعتمادا على درجات حرية الخطأ(df) ومستوى المعنوية $a = 0{,}05$

- حساب قيمة الفرق المعنوي الأصغر LSD كما يلي: $LSD = S\ X\ T_{(dfe.a)}$

- حساب الفرق بين أزواج متوسطات المعاملات بعد ترتيبها تصاعديا ومقارنة الفروق الناتجة مع قيمة LSD.

- قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة (LSD) وبعكسه تكون الفروق غير معنوية.[1]

المطلب الثاني: تحليل انعكاسات الأزمات المالية (2014/2008) على المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سنتناول تحليل الفروقات والمقارنات لمدى انعكاسات الأزمتين على المؤشرات البنكية لبنك الوطني الجزائري.

أولا: تحليل الفروقات والمقارنات لمدى انعكاسات الأزمتين على اجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري

1-البنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على اجمالي الأصول يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

[1] _ حسين ياسين طعمة، (2011)، "**الاختيارات الإحصائية**" ، ط1، دار صفاء، الأردن، ص: 200.

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–04): تحليل التباين الأحادي لاستجابة اجمالي الأصول للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
اجمالي الأصول					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	8000960778764609000000,000	2	4000480389382304400000,000	4,284	,035
Within Groups	1307324742420922000000,000	14	933803387443515600000,000		
Total	2107420820297383000000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.035) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.0351≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات لإجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014)، بعد أزمة(2014))، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات: (LSD, Scheffe, Tukey) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-05): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات اجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-26139460394,71428	,304
		بعد ازمة 2014	29445229695,25000	,324
	بين ازمتي 2008و2014	قبل ازمة 2008	26139460394,71428	,304
		بعد ازمة2014	55584690089,96428*	,029
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-29445229695,25000	,324
		بين ازمتي 2008 و2014	-55584690089,96428*	,029
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-26139460394,71428	,335
		بعد ازمة2014	29445229695,25000	,356
	بين ازمتي2008 و2014	قبل ازمة2008	26139460394,71428	,335
		بعد ازمة2014	55584690089,96428*	,037
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-29445229695,25000	,356
		بين ازمتي 2008 و2014	-55584690089,96428*	,037
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-26139460394,71428	,146
		بعد ازمة2014	29445229695,25000	,158
	بين ازمتي 2008و2014	قبل ازمة2008	26139460394,71428	,146
		بعد ازمة2014	55584690089,96428*	,012
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-29445229695,25000	,158
		بين ازمتي 2008 و2014	-55584690089,96428*	,012

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (3).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (3).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (3).

وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لا جمالي الأصول لكل من المقارنات التالية:

- ✓ الفترة (1) مع الفترة (2).
- ✓ الفترة (1) مع الفترة (3).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (2) و(3)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثانية، أي فترة ما بين الأزمتين (2008-2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على اجمالي الأصول أكبر من الأثر المسجلة في الفترة ما بعد الأزمة (2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول.

الشكل رقم (5-17): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثانيا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الرصيد النقدي يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–06): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الرصيد النقدي للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الرصيد النقدي					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	4267644523124978000000,000	2	2133822261562489000000,000	1,129	,351
Within Groups	26459764221648040000000,000	14	1889983158689145500000,000		
Total	30727408744773017000000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.351) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.351≥0.05)، وعليه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للرصيد النقدي لبنك الوطني الجزائري أي أن كل من الأزمتين (2008–2014)، ليس لها أي أثر على الرصيد النقدي لبنك الوطني الجزائري.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثالثا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على حقوق المساهمين للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على حقوق المساهمين يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–07): تحليل التباين الأحادي لاستجابة حقوق المساهمين للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
حقوق المساهمين					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	283201138892590200000,000	2	141600569446295100000,000	5,217	,020
Within Groups	380014580948471640000,000	14	27143898639176544000,000		
Total	663215719841061800000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.020) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.020 ≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات لحقوق المساهمين لبنك الوطني الجزائري تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة(2014))، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات (LSD, Scheffe ،Tukey) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-08): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات حقوق المساهمين للبنك الوطني الجزائري

Post Hoc Tests

	(I)الازمة	(J)الازمة	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-961798109,11428	,941
		بعد ازمة2014	9053311975,75000*	,044
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	961798109,11428	,941
		بعد ازمة2014	10015110084,86429*	,021
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-9053311975,75000*	,044
		بين ازمتي 2008 و2014	-10015110084,86429*	,021
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-961798109,11428	,947
		بعد ازمة2014	9053311975,75000	,054
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	961798109,11428	,947
		بعد ازمة2014	10015110084,86429*	,027
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-9053311975,75000	,054
		بين ازمتي 2008 و2014	-10015110084,86429*	,027
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-961798109,11428	,745
		بعد ازمة2014	9053311975,75000*	,018
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	961798109,11428	,745
		بعد ازمة2014	10015110084,86429*	,008
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	-9053311975,75000*	,018
		بين ازمتي 2008 و2014	-10015110084,86429*	,008

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (1) ≤ الفترة (3).
- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (3).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (2) ≤ من الفترة (3).

ج-اختبار LSD :

- ✓ الفترة (1) ≤ الفترة (3).
- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (3).

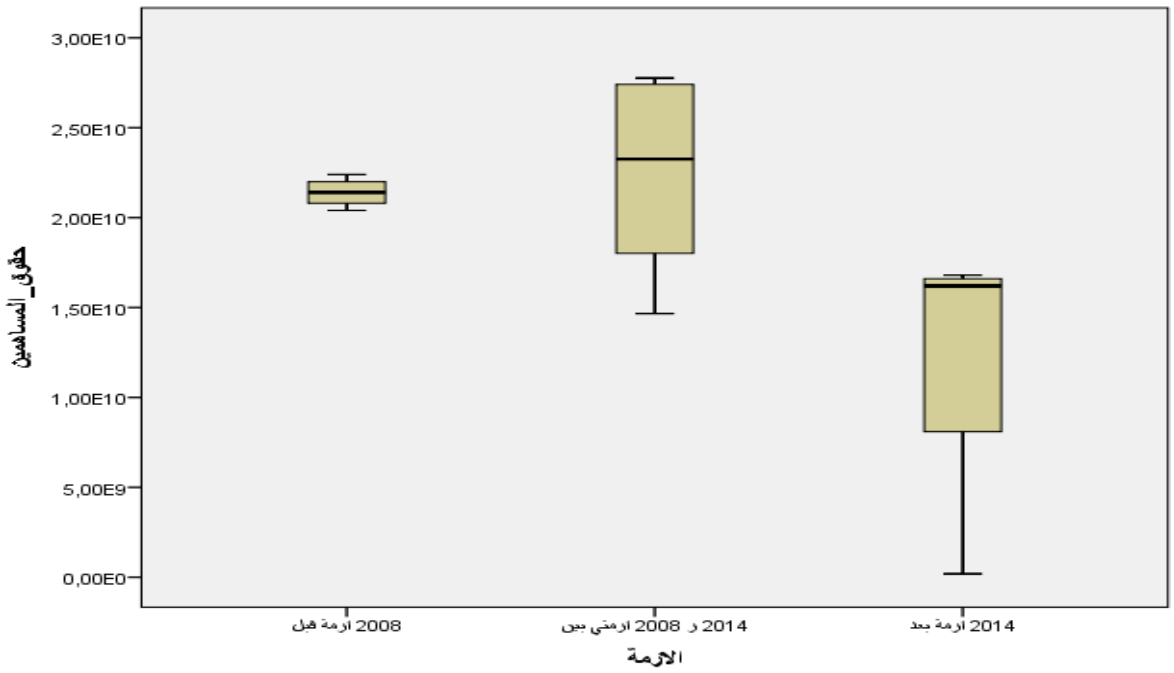
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لا جمالي الأصول لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (2) و(3)، والفترة (1) والفترة (3)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثانية أي فترة ما بين الأزمتين (2008-2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على حقوق المساهمين أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بعد الأزمة (2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين.

الشكل رقم (5–18): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

رابعا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على إجمالي القروض للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على اجمالي القروض يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–09): تحليل التباين الأحادي لاستجابة إجمالي القروض للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
إجمالي القروض					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	6954351004332088000000,000	2	34771755021660440000000,000	1,093	,362
Within Groups	44533875491863533000000,000	14	31809911065616810000000,000		
Total	51488226496195620000000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.362) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.362≥0.05)، وعليه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لا جمالي القروض لبنك الوطني الجزائري أي أن كل من الأزمتين (2014/2008)، ليس لهما أي أثر على إجمالي القروض لبنك الوطني الجزائري.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

خامسا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الأموال القاعدية الخاصة للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الأموال القاعدية الخاصة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–10): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الأموال القاعدية الخاصة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الأموال القاعدية الخاصة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	14653311410622194000,000	2	7326655705311097000,000	3,154	,074
Within Groups	32524191512462290000,000	14	2323156536604449000,000		
Total	47177502923084484000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.074) وهي أكبر من (0.05) أي (sig=0.074 ≥0.05)، وهو ما يلزمنا أنه لا توجد فروقات للأموال القاعدية الخاصة لبنك الوطني الجزائري أي أن كل من الأزمتين (2014/2008)، ليس لهما أي أثر على الأموال القاعدية لبنك الوطني الجزائري.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

سادسا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على النتيجة السنوية للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على النتيجة السنوية يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–11): تحليل التباين الأحادي لاستجابة النتيجة السنوية للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
النتيجة السنوية					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	204032429993519930000,000	2	102016214996759960000,000	54,570	,000
Within Groups	261725329527949620000,000	14	18694666394853544000,000		
Total	230204962946314880000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات للنتيجة السنوية لبنك الوطني الجزائري تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014) بعد أزمة (2014)، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات: (LSD ،Scheffe ،Tukey)

وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-12): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات النتيجة السنوية للبنك الوطني الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-28884378750,00000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-14293302771,02286*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	28884378750,00000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	14293302771,02286*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-28884378750,00000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-14293302771,02286*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	28884378750,00000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	14293302771,02286*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-28884378750,00000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	14591075978,97714*	,000
		بعد ازمة2014	-14293302771,02286*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	28884378750,00000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	14293302771,02286*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3)≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3)≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD :

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3)≤ الفترة (2).

وعليه فإنه توجد فروقات ذات دلالة معنوية للنتيجة السنوية لكل من المقارنات، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على النتيجة السنوية أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية.

الشكل رقم (5-19): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

سابعا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الفوائد الدائنة للبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الفوائد الدائنة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova)، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-13): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد الدائنة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الفوائد الدائنة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	9740101318784314,000	2	4870050659392157,000	72,980	,000
Within Groups	934238573648340,800	14	66731326689167,190		
Total	10674339892432650,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات للفوائد الدائنة للبنك الوطني الجزائري تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014) بعد أزمة(2014))، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات: (Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-14): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات الفوائد الدائنة للبنك الوطني الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-62086208,25000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-26356067,61000*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	62086208,25000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	26356067,61000*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-62086208,25000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-26356067,61000*	,001
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	62086208,25000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	26356067,61000*	,001
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-62086208,25000*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	35730140,64000*	,000
		بعد ازمة2014	-26356067,61000*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	62086208,25000*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	26356067,61000*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (Post Hoc Tests) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (2).

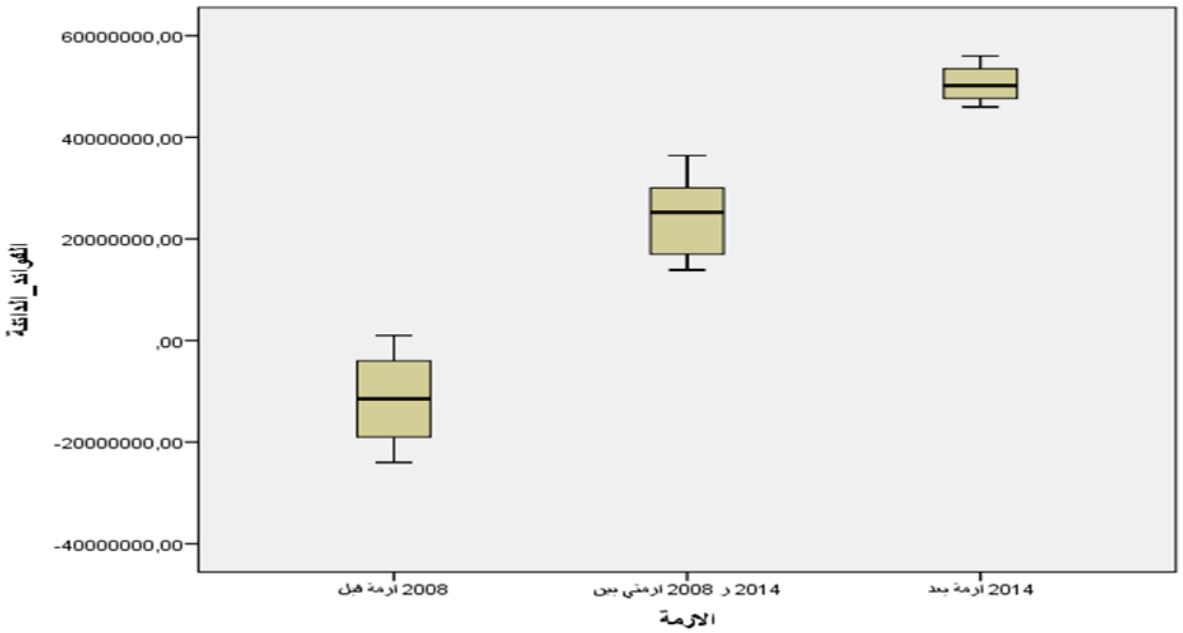
ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (2) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ (2).

وعليه فإنه توجد فروقات ذات دلالة معنوية للفوائد الدائنة لكل من المقارنات التالية وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد أزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على الفوائد الدائنة أكبر من الأثر المسجل في فترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي لاختلاف وتباين متوسطات الفوائد الدائنة.

الشكل رقم (5–20): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الفوائد الدائنة وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثامنا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الفوائد المدينة لبنك الوطني الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الفوائد المدينة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات(IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-15): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد المدينة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الفوائد المدينة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	154656223413965696,000	2	77328111706982864,000	2,376	,129
Within Groups	455591872094863300,000	14	32542276578204520,000		
Total	610248095508829060,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.129) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.129≥0.05)، وعليه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للفوائد المدينة لبنك الوطني الجزائري، أي أن كل من الأزمتين (2008-2014)، ليس لهما أي أثر على الفوائد المدينة لبنك الوطني الجزائري.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

المطلب الثالث: تحليل انعكاسات الأزمتين (2014/2008) على المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

في هذا المطلب سنتناول تحليل الفروقات والمقارنات لمدى انعكاسات الأزمتين على المؤشرات البنكية لبنك البركة الجزائري.

أولا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على اجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على اجمالي الأصول يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-16): تحليل التباين الأحادي لاستجابة اجمالي الأصول للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
إجمالي الأصول					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	641474578495066700000000,000	2	320737289247533340000000,000	117,135	,000
Within Groups	383344617696987240000000,000	14	27381758406927660000000,000		
Total	679809040264765400000000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات لإجمالي الأصول لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة(2014)، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية

(**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات:(Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-17): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات اجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	(I)الازمة	(J)الازمة	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008و2014	-699782338,62714	,997
		بعد ازمة2014	-145189675034,74750*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	_699782338,62714	,997
		بعد ازمة2014	-144489892696,12036*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	145189675034,74750*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	144489892696,12036*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008و2014	-699782338,62714	,997
		بعد ازمة2014	-145189675034,74750*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	699782338,62714	,997
		بعد ازمة2014	-144489892696,12036*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	145189675034,74750*	,000
		بين ازمتي 2008و2014	144489892696,12036*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008و2014	-699782338,62714	,940
		بعد ازمة2014	-145189675034,74750*	,000
	بين ازمتي 2008و2014	قبل ازمة2008	699782338,62714	,940
		بعد ازمة2014	-144489892696,12036*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	145189675034,74750*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	144489892696,12036*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD :

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

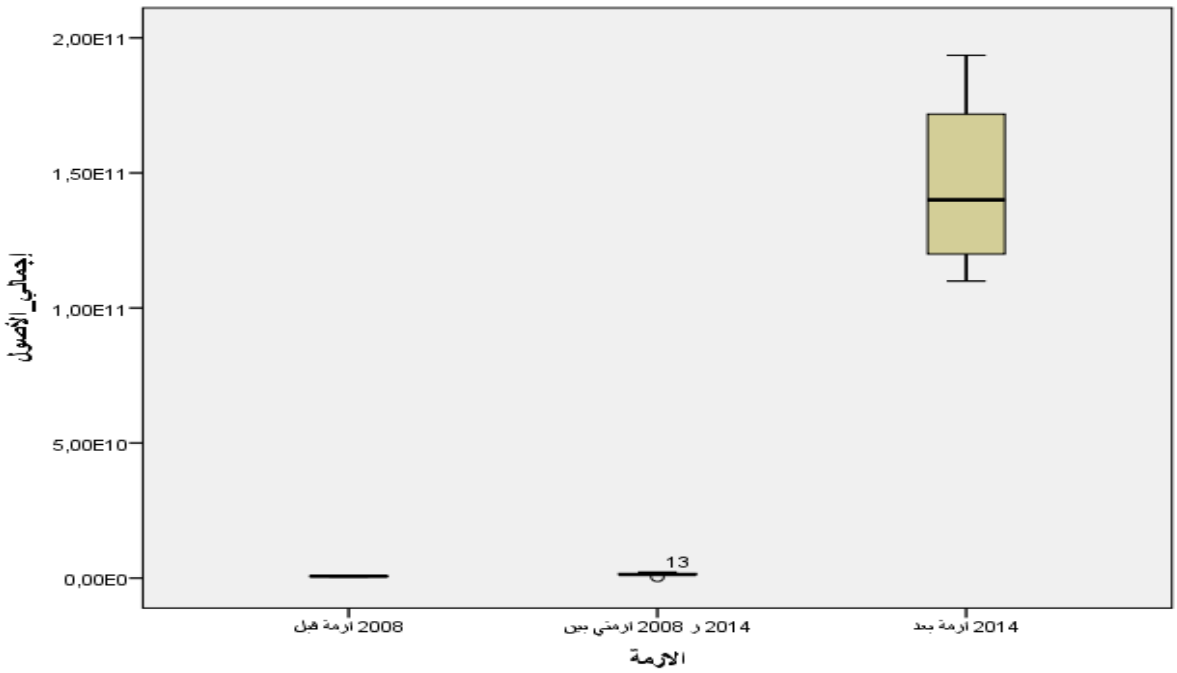
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لا جمالي الأصول لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة الثانية (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين الثالثة (3) والثانية (2) ، والفترة (3) و الفترة (1)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على اجمالي الأصول أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول.

الشكل رقم (5-21): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثانيا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الرصيد النقدي يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–18): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الرصيد النقدي للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الرصيد النقدي					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	703071450153913900000,000	2	351535725076956940000,000	21,780	,000
Within Groups	225964104386019250000,000	14	16140293170429945000,000		
Total	929035554539933100000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig)تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات للرصيد النقدي لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014)، بعد أزمة(2014))، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات:(Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–19): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين الرصيد النقدي لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	(I)الازمة	(J)الازمة	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	1222395337,58000	,984
		بعد ازمة2014	-47268028071,01500*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-1222395337,58000	,984
		بعد ازمة2014	-48490423408,59500*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	47268028071,01500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	48490423408,59500*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	1222395337,58000	,985
		بعد ازمة2014	-47268028071,01500*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-1222395337,58000	,985
		بعد ازمة2014	-48490423408,59500*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	47268028071,01500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	48490423408,59500*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	1222395337,58000	,865
		بعد ازمة2014	-47268028071,01500*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-1222395337,58000	,865
		بعد ازمة2014	-48490423408,59500*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	47268028071,01500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	48490423408,59500*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

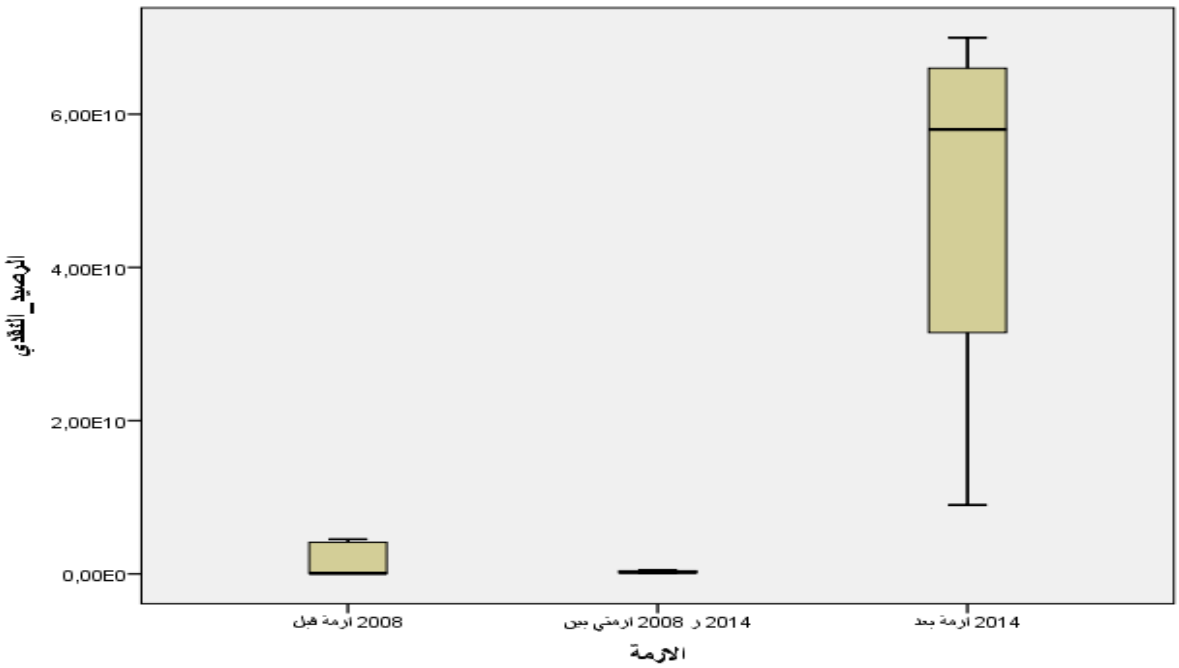
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للرصيد النقدي لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (3) و (2) وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على الرصيد النقدي أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الرصيد النقدي.

الشكل رقم (5-22): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الرصيد النقدي وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الرصيد النقدي تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثالثا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على حقوق المساهمين لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على حقوق المساهمين يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–20): تحليل التباين الأحادي لاستجابة حقوق المساهمين للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
حقوق المساهمين					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	787258515986010200000000,000	2	393629257993005100000000,000	88,417	,000
Within Groups	623273955970471700000000,000	14	44519568283605120000000,000		
Total	849585911583057300000000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، ، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات حقوق المساهمين لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة(2014))، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات: (Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-21): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين حقوق المساهمين لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي2008و2014	289938628,90857	1,000
		بعد ازمة2014	507163194414,72250*	,000
	بين ازمتي2008و2014	قبل ازمة2008	-289938628,90857	1,000
		بعد ازمة2014	507453133043,63104*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	507163194414,72250*	,000
		بين ازمتي2008و2014	507453133043,63104*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي2008و2014	289938628,90857	1,000
		بعد ازمة2014	507163194414,72250*	,000
	بين ازمتي2008 و2014	قبل ازمة2008	-289938628,90857	1,000
		بعد ازمة2014	507453133043,63104*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	507163194414,72250*	,000
		بين ازمتي2008و2014	507453133043,63104*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي2008و2014	289938628,90857	,994
		بعد ازمة2014	507163194414,72250*	,000
	بين ازمتي و2014	قبل ازمة2008	-289938628,90857	,994
		بعد ازمة2014	-507453133043,63104*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	507163194414,72250*	,000
		بين ازمتي2008و2014	507453133043,63104*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

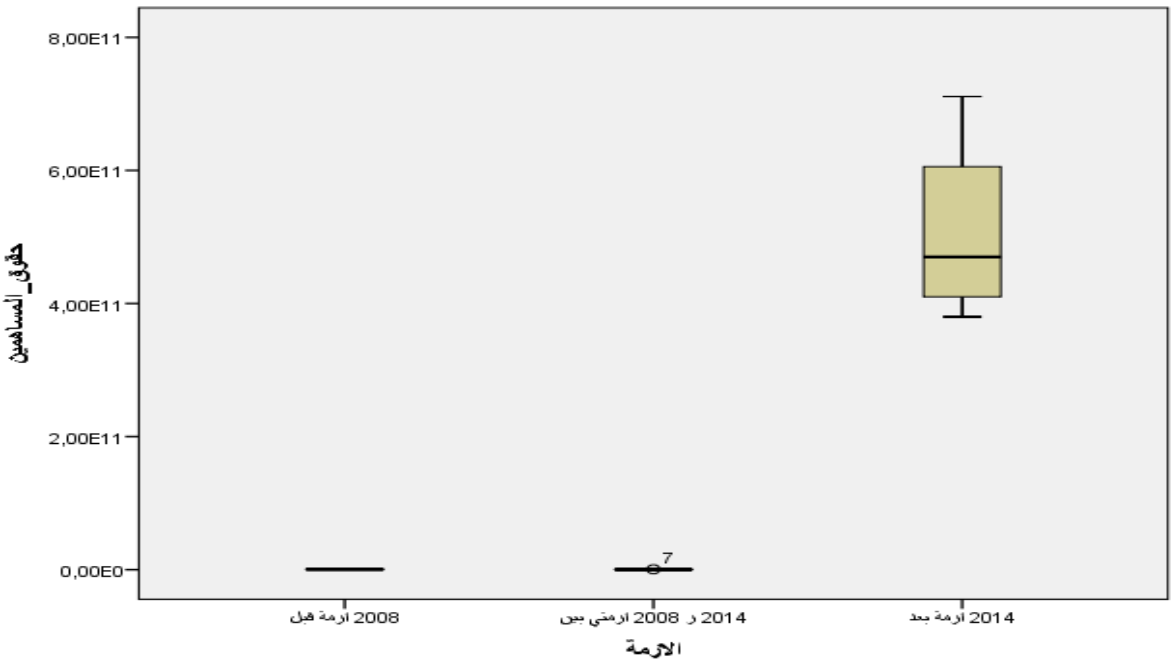
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لحقوق المساهمين لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة الثانية (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (3) و (1)، والفترة(3) و الفترة (2)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على لحقوق المساهمين أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين.

الشكل رقم (5-23) الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين حقوق المساهمين تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

رابعا : تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على إجمالي القروض لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على اجمالي القروض يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–22): تحليل التباين الأحادي لاستجابة إجمالي القروض للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
إجمالي القروض					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	249595242699457720000,000	2	124797621349728860000,000	23,013	,000
Within Groups	75922355555054220000,000	14	5423025396789586900,000		
Total	325517598254511950000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات لإجمالي القروض لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014)، بعد أزمة(2014)، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات:(Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-23): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين إجمالي القروض لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	(I)الازمة	(J)الازمة	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-788976660,02167	,818
		بعد ازمة2014	-9421553479,82167*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	788976660,02167	,818
		بعد ازمة2014	-8632576819,80000*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	9421553479,82167*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	8632576819,80000*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-788976660,02167	,833
		بعد ازمة2014	-9421553479,82167*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	788976660,02167	,833
		بعد ازمة2014	-8632576819,80000*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	9421553479,82167*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	8632576819,80000*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-788976660,02167	,552
		بعد ازمة2014	-9421553479,82167*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	788976660,02167	,552
		بعد ازمة2014	-8632576819,80000*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	9421553479,82167*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	8632576819,80000*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (Post Hoc Tests) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

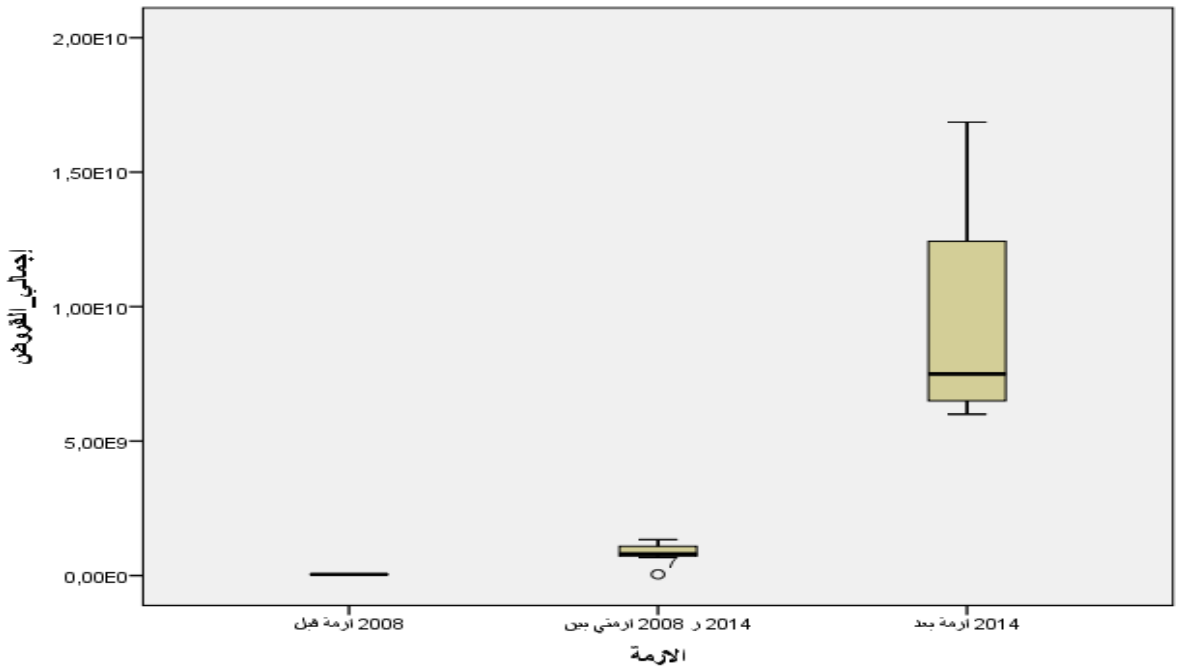
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية لإجمالي القروض لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (3) و (1)، والفترتين (3) و(2)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على اجمالي القروض أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي القروض.

الشكل رقم (5-24): الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات إجمالي القروض وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

خامسا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الأموال القاعدية الخاصة لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الأموال القاعدية الخاصة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–24): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الأموال القاعدية الخاصة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الأموال القاعدية الخاصة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	1096438786990210100000,000	2	548219393495105100000,000	7,649	,006
Within Groups	1003356591581718300000,000	14	71668327970122730000,000		
Total	2099795378571928500000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (HBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.006) وهي أقل من (0.05) أي ($sig=0.006 \leq 0.05$)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات للأموال القاعدية الخاصة لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014)، بعد أزمة(2014)، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات:(Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-25): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين الأموال القاعدية الخاصة لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	38109546812,40762	,056
		بعد ازمة2014	-24762292548,14166	,352
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-38109546812,40762	,056
		بعد ازمة2014	-62871839360,54928*	,006
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	24762292548,14166	,352
		بين ازمتي 2008 و2014	62871839360,54928*	,006
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	38109546812,40762	,068
		بعد ازمة2014	-24762292548,14166	,384
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-38109546812,40762	,068
		بعد ازمة2014	-62871839360,54928*	,008
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	24762292548,14166	,384
		بين ازمتي 2008 و2014	62871839360,54928*	,008
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	38109546812,40762*	,023
		بعد ازمة2014	-24762292548,14166	,174
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	-38109546812,40762*	,023
		بعد ازمة2014	-62871839360,54928*	,002
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	24762292548,14166	,174
		بين ازمتي 2008 و2014	62871839360,54928*	,002

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

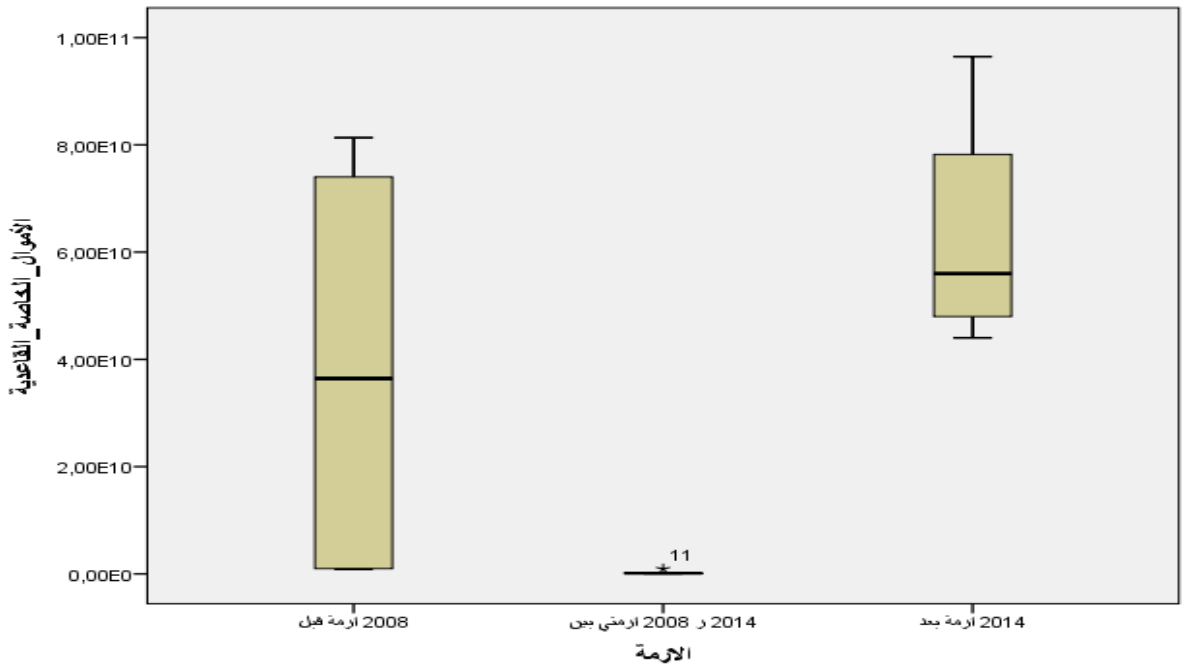
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية الأموال القاعدية الخاصة لكل من المقارنات التالية:

- ✓ الفترة (1) مع الفترة الثانية (2).
- ✓ الفترة (1) مع الفترة الثالثة (3).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (3) و(2)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على الأموال القاعدية الخاصة أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الأموال القاعدية الخاصة.

الشكل رقم (5-25) الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الأموال القاعدية الخاصة وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الأموال القاعدية الخاصة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

سادسا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على النتيجة السنوية لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على النتيجة السنوية يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova)، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–26): تحليل التباين الأحادي لاستجابة النتيجة السنوية للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
النتيجة السنوية					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	108987944829471970000,000	2	54493972414735980000,000	80,736	,000
Within Groups	9449484314188782000,000	14	674963165299198720,000		
Total	118437429143660740000,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه توجد فروقات للنتيجة السنوية لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008–2014)، بعد أزمة(2014)، ولمعرفة لصالح أي الفترات كان لها أثر بليغ نلجأ إلى المقارنات البعدية (**Post Hoc Tests**) والاعتماد على اختبارات: (Tukey، Scheffe، LSD) وتبينت النتائج كما يمليه الجدول التالي:

الجدول رقم (5-27): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين النتيجة السنوية لبنك البركة الجزائري

Post Hoc Tests

	الازمة(I)	الازمة(J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
Tukey HSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-3026791,36143	1,000
		بعد ازمة2014	-5970772512,55500*	,000
	بين ازمتي 2008 ز2014	قبل ازمة2008	3026791,36143	1,000
		بعد ازمة2014	-5967745721,19357*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	5970772512,55500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	5967745721,19357*	,000
Scheffe	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-3026791,36143	1,000
		بعد ازمة2014	-5970772512,55500*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	3026791,36143	1,000
		بعد ازمة2014	-5967745721,19357*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	5970772512,55500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	5967745721,19357*	,000
LSD	قبل ازمة2008	بين ازمتي 2008 و2014	-3026791,36143	,995
		بعد ازمة2014	-5970772512,55500*	,000
	بين ازمتي 2008 و2014	قبل ازمة2008	3026791,36143	,995
		بعد ازمة2014	-5967745721,19357*	,000
	بعد ازمة2014	قبل ازمة2008	5970772512,55500*	,000
		بين ازمتي 2008 و2014	5967745721,19357*	,000

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

من خلال الجدول أعلاه (**Post Hoc Tests**) المقارنات البعدية: تبين لنا أن الفروقات من حيث الأثر وذات الدلالة المعنوية يمكن تلخيصها في المترجحات التالية حسب كل اختبار:

أ-اختبار Tukey:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ب-اختبار Scheffe:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

ج-اختبار LSD:

- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (1).
- ✓ الفترة (3) ≤ الفترة (2).

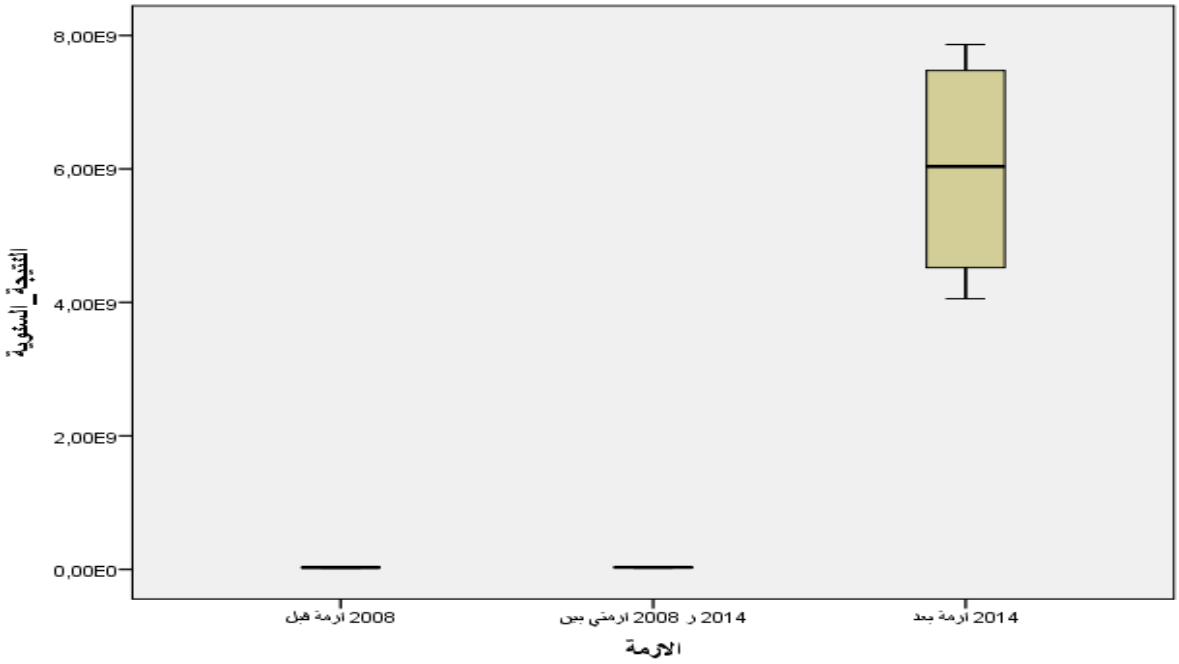
وعليه فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للنتيجة السنوية لكل من المقارنات التالية:

الفترة (1) مع الفترة (2).

إلا تلك المسجلة بين الفترتين (3) و(1)، والفترتين (3) و(2)، وسجل الفرق لصالح الفترة الثالثة، أي فترة ما بعد الأزمة (2014) كان لها انعكاسات ذات أثر على النتيجة السنوية أكبر من الأثر المسجل في الفترة ما بين الأزمتين (2008-2014).

ويمكن توضيح تلك الفروقات المسجلة من خلال التحليل وفق ما يوضحه الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية.

الشكل رقم (5-26): الرسم الصندوق الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية وفق الأزمتين (2014/2008)



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H1 والتي مفادها أنه: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين النتيجة السنوية تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

سابعا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الفوائد الدائنة لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الفوائد الدائنة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–28): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد الدائنة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الفوائد الدائنة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	29376626538947968,000	2	14688313269473980,000	3,005	,082
Within Groups	68421558208597840,000	14	4887254157756989,000		
Total	97798184747545824,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.082) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.082≥0.05)، وعليه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للفوائد الدائنة لبنك البركة ، أي أن كل من الأزمتين (2008–2014)، ليس لهما أي أثر على الفوائد الدائنة لبنك البركة.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد الدائنة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

ثامنا: تحليل الفروقات لمدى انعكاسات الأزمتين على الفوائد المدينة لبنك البركة الجزائري

لدراسة وتحليل انعكاسات الأزمتين على الفوائد المدينة يمكن اللجوء إلى اختبار المقارنات باستعمال نهج تحليل التبيان الأحادي (one way Anova) ، والذي يرتكز على الفرضتين التاليتين:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتضح نتائج الاختبار من خلال مخرجات (IBM SPSS 23.0) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5–29): تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد المدينة للأزمتين (2014/2008)

ANOVA					
الفوائد المدينة					
	Sum of Squares	**df**	**Mean Square**	**F**	**Sig**
Between Groups	2622532311197931,000	2	1311266155598965,000	3,713	,051
Within Groups	4943867025467940,000	14	353133358961995,700		
Total	7566399336665871,000	16			

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على مخرجات (IBM SPSS 23.0)

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.051) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.051≥0.05)، وعليه لا توجد فروقات ذات دلالة معنوية للفوائد المدينة لبنك البركة، أي أن كل من الأزمتين (2008-2014)، ليس لهما أي أثر على الفوائد المدينة لبنك البركة.

ونتيجة لما سبق يمكن قبول الفرضية H0 والتي مفادها أنه: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين الفوائد المدينة تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها).

وتتمة لما تم التطرق إليه في الجانب التطبيقي وكحوصلة للنتائج المتوصل إليها تتبين المخرجات في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-35): تحليل انعكاسات الأزمتين (2014/2008) على المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري.

المؤشرات البنكية	البنك الوطني الجزائري			بنك البركة			النتيجة
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	
اجمالي الأصول	-	+	-	-	-	+	تؤثر مطلقا
الرصيد النقدي	-	-	-	-	-	+	تؤثر على بنك البركة
حقوق المساهمين	-	+	-	-	-	+	تؤثر مطلقا
اجمالي القروض	-	-	-	-	-	+	تؤثر على بنك البركة
الأموال القاعدية الخاصة	-	-	-	-	-	+	تؤثر على بنك البركة
النتيجة السنوية	-	-	+	-	-	+	تؤثر مطلقا
الفوائد المدينة	-	-	-	-	-	-	لا تؤثر
الفوائد الدائنة	-	-	+	-	-	-	تؤثر على البنك الوطني الجزائري

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمقارنة في ما بينها وذلك باستخدام مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة، يتضح لنا أن:

ـ من خلال العائد على حقوق الملكية يتضح لنا أن البنوك التقليدية أكبر قدرة على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك الإسلامية التي هي أقل ربح من حيث العائد على حقوق الملكية.

ـ رغم تقارب نسب مؤشر العائد على الأصول في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الا ان البنوك الإسلامية افضل كفاءة من حيث استخدام أصول البنك في تحقيق الربح مقارنة البنوك التقليدية.

ـ من خلال العائد على هامش الربح نلاحظ أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الاسلامية من حيث الإيرادات التي تحصل عليها.

ـ البنوك التقليدية أقل مخاطرة من البنوك الإسلامية من حيث مخاطر رأس المال ويرجع ذلك لكون البنوك الإسلامية تتعامل بأموال حقوق الملكية أكثر من أموال غير المودعين.

ـ البنوك الإسلامية تتعرض إلى مخاطر الائتمان نتيجة التوسع في تقديم التمويلات والاستثمارات عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض.

ـ تعاني البنوك الإسلامية من ارتفاع في مخاطر السيولة نتيجة لاحتفاظها بقدر عال من الموجودات على شكل أصول نقدية مقارنة بالأصول الشبه نقدية التي يصعب تحويلها إلى سيولة عكس البنوك التقليدية التي تكون أقل مخاطرة.

ـ تعاني البنوك التقليدية من مخاطر سعر الفائدة وهذا ما يجعها تفقد جزء من قيمة أصولها في حال تغير أسعار الصرف عكس البنوك الاسلامية التي تكون اقل مخاطرة.

ـ البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية وذلك حسب مؤشرات العائد وأقل مخاطرة حسب مؤشرات المخاطرة أما البنوك الإسلامية فهي أقل ربحية وذلك حسب مؤشرات العائد وأكثر مخاطرة من ناحية مؤشرات المخاطرة، وذلك راجع إلى طبيعة وأسس عمل كل بنك وقوانين والنظم التي تحكم كل من النوع من البنوك.

خاتمة عامة

تبين وبوضوح عند نشوب الأزمة المالية العالمية أن أغلب المستثمرين في العالم كانوا قد اشتروا ديونا أمريكية فالبنك المركزي الصيني كان لديه مثلا (380) مليار دولار في شكل ديون على المؤسستين الأمريكيتين العملاقتين المتخصصتين في الإسكان والعقار "فاني مي وفريدي ماك" ولكن يبقى السؤال يطرح نفسه: كيف تعدت هذه الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي؟ هذا الأخير الذي يعرف بالإنتاج الصناعي، الاستثمار والتشغيل وغيرها، أصابته الأزمة على عدة محاور، نذكر منها على وجه الخصوص: ارتفاع معدلات البطالة في العديد من دول العالم و خاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى معدلات نمو سالبة في كل من اليابان والدول الأوروبية.

كان أبرز هذه التداعيات ارتفاع معدلات الفائدة للقروض بجميع أنواعها، و هذا على الرغم من الإجراءات التي قامت بها البنوك المركزية في عدة دول متعثرة، إذ أصبح الاستثمار غير مربح لان تكاليف القروض تجاوزت معدلا الفائدة المستقبلية.

انخفاض قيم الأسهم والسندات في أغلب البورصات العالمية وانخفاض قيم العقارات كان لهما التأثير الأكبر على المؤسسات الاقتصادية والخواص على حد السواء، كما أن هذه الأزمة كانت لها تأثيرات متفاوتة على الدول الناشئة كل حسب قدراته على التصدي لها، مثل إيسلندا، أوكرانيا، هنغاريا وغيرها قد تأثرت كثيرا من مخلفات الأزمة كدول جنوب شرق آسيا، وبعضها أصبح على حافة الإفلاس مثل ايسلندا، ولتفادي هذه الأزمة لابد من تدخل صندوق النقد الدولي وتقديم المليارات من الدولارات للانتعاش. أما الدول الأخرى مثل الصين والبرازيل، الهند وروسيا فقد تأثرت بحكم المعاملات التجارية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية واروبا على الخصوص.

أما الدول المصدرة للنفط فكان للأزمة تأثير بالغا عليها إذ فقدت في خلال أربعة أشهر ثلثين من سعر البرميل الواحد في جويلية (2008) إلى أقل من (40) دولار للبرميل مع نهاية السنة، إضافة الى ظهور أزمة انهيار أسعار النفط سنة (2014) والإشكال المطروح هنا هو: هل من مخرج؟ و هل لهذه الأزمة حلول؟.

إن أغلب المحللين الماليين والاقتصاديين يتفقون على أنه من غير الممكن محو أثار هذه الأزمة في وقت قصير نظرا لما خلفته من أضرار جسيمة، ولا يمكن معالجتها باللجوء إلى ضخ المزيد من السيولة في الأسواق المالية. وأصبحت النقاشات تدور حول جملة من الأفكار أهما: التخلي عن المبدأ القائل" دعه يعمل دعه يمر" فلا بد من تعزيز الرقابة على الأسواق المالية، ووضع قواعد صارمة بالنسبة للمؤسسات.

أما عن نتائج الأزمات فمما لا شك فيه أن وقع هذه التحديات المصيرية ذات الطابع الاقتصادي والنقدي حيث نقصد بهما الأزمات الاقتصادية والمالية كان في كل مرة يقود العالم إلى حافة الهاوية وهذا ما حدث في أزمات سنوات (1948، 1949، 1929) وما تلا ذلك من أزمات وصولا إلى الأزمتين (2008) و (2014).

وأصبحت البنوك التقليدية والإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم الاختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر واستخدامات الأموال وكذا الأهداف التي ترمى كل من البنكين إلى تحقيقها. ولأجل ذلك ارتأينا أخذ الأزمة المالية(2007-2008) وأزمة انهيار أسعار النفط (2014) العالميتين كنموذج للمقارنة وما مدى تأثيرها على المؤشرات المالية، حيث تم اختيار بنك البركة والبنك الوطني الجزائري للمقارنة وتحليل أهم مؤشراتهم المصرفية، وكذا قياس مدى استقرارها خلال الفترة الممتدة من سنة (2002) الى غاية (2018) وأي الجهازين كان أكثر تأثر بالأمتين.

وعلى العموم يمكن سرد نتائج البحث في النقاط التالية:

- يقصد بالأزمة المالية حدوث انهيار مفاجئ وحاد لأسعار الأسهم والسندات ينجر عنه إفلاس البنوك والمؤسسات المالية، ومن أهم الأعراض التي تنبأ بوجود أزمة مالية: تباطؤ معدلات النمو، اتجاه هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تزايد المخاطر المعنوية في الاقتصاد وتفشي المعلومات غير الكاملة وغير الصحيحة، انخفاض قيمة الصادرات ارتفاع حجم المديونية، تزايد معدلات التضخم وانهيار قيمة العملة كما تعتبر المؤشرات السابقة من الأدوات المستخدمة في

التنبؤ بالأزمات، ويميز الباحثين بين ثلاثة أنواع من الأزمات وهي: أزمات العملة، الأزمات المصرفية، أزمات الأسواق المالية.

– تعود جذور الأزمة المالية الراهنة إلى بداية القرن الجديد، حيث شهد حدوث أزمة فقاعات شركة الانترنيت، متزامنة مع التزايد الكبير في حجم القروض العقارية الممنوحة بإجراءات بسيطة وبرهانات ميسرة ومن غير ضمانات كافية الأمر الذي دفع الكثيرين للتهافت الشديد على الاقتراض من اجل شراء العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

– ارجع الباحثين قيام الأزمة المالية (2008) إلى أسباب مالية تتمثل في: انفجار فقاعة الرهن العقاري بسبب التوسع في عملية منح القروض بدون ضمانات كافية وتوريق الديون، تفشي ثقافة الاقتراض والمضاربة، غياب سلطة الرقابة المالية الفعالة، انتشار الفساد بكل صوره وأسباب اقتصادية تتعلق بحالة الاقتصاد الأمريكي أهمها: عجز الميزانية ارتفاع معدلات التضخم وزيادة حجم المديونية.

– ومن أهم ما أنتجته الهندسة المالية التقليدية المشتقات المالية، التي هي عبارة عن عقود مالية فرعية مشتقة من عقود أساسية، بحيث تتمثل في: العقود المستقبلية، عقود الخيارات وعقود المبادلات، ولقد ساهمت هذه المشتقات المالية مساهمة بالغة في انفجار الأزمة المالية، فقد أدت إلى زيادة أحجام الإقراض (القروض العقارية) بغية تحقيق الربح السريع والتحوط ضد المخاطر، ونظرا لارتفاع أسعار العقارات أدى ذلك إلى تزايد الطلب على المنتجات الجديدة فارتفعت أسعارها مقيمة بقيم خيالية مشكلة فقاعات مرشحة للانفجار، وهو ما حصل فعلا معلنة عن اندلاع الأزمة.

–لعب التوريق دورا أساسيا في انفجار الأزمة المالية، فهو يتمثل في تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، ولقد لعب التوريق دورا هاما في الأزمة فقد استخدمت البنوك هذه التقنية بغرض بيع الديون وتوفير السيولة للتوسع في عمليات الإقراض مما أدى

إلى تضخم قيمة الديون واشتعال نيران الأزمة بسبب عجز الأفراد عن سداد القروض العقارية وتهاوي أسعار العقارات. وبالتالي المؤسسات المالية ذاتها لتعلن عن إفلاسها الواحدة تلوى الأخرى، الأمر الذي دفع الدول للتدخل بغية إنقاذها.

وإن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في النقاط التالية:

-الالتزام بالقيم الأخلاقية في جل المعاملات المالية.

-التخلي عن التعامل بالفائدة لأن ذلك سيعيد توزيع الكتلة النقدية بين الناس، ويضيق فجوة الدخول، وسيحرر الطلب على السلع والخدمات من التقلبات الحادة والمضرة بالاقتصاد.

-حتى نتمكن من إصلاح أدوات الهندسة المالية التقليدية لا بد من إخضاعها لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية فهي لوحدها قادرة على تحريرها من شرور ومآثم المعاملات الشيطانية من ربا وبيع للدين بالدين...الخ.

والأكيد أن تطبيق هذه الضوابط سيجعل هذه الأدوات إسلامية وتتمتع بقدرة الثبات والحصانة ضد كل التقلبات الاقتصادية، وكذا التحوط ضد أنواع المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسات. وقد أثبتت الأزمة حجم توجه العالم بأسره إلى إصدار صكوك إسلامية، فالفرصة أصبحت تسمح لنشر أدوات التمويل الإسلامي والتأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي يتمتع بمناعة كافية تجعله يحقق الاستقرار المالي.

-عدم الاستهانة بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر، لأن أهم أسباب هذه الأزمة هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن عدم المبالاة بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر، كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط أساسي للإقراض وغيره.

-عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار حيث أن المديونية أصبحت في الاقتصاد الأمريكي كما يبدوا عملية إدمان سواء على مستوى الأفراد والمؤسسات التي وصلت المديونية لدى بعضها إلى 30 ضعفا.

-الحاجة إلى المزيد من الإفصاح والشفافية، وقد كنا نعتقد بأن نقص الشفافية هي من سمات الدول المتخلفة، و إذ بنا نكتشف من خلال هذه الأزمة بأن ضعف مستوى الشفافية هو خطر لدى الاقتصاديات المتقدمة، وهو ما يفسر غياب السلطات الرقابية وعدم إحاطتها بالتزامات ومديونيات المؤسسات المالية.

-ضرورة التدخل الحكومي بشكل محدود ومدروس في الأسواق من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه و العمل على إعادة استقرار الأسواق.

-إعادة النظر في النظام النقدي الدولي وبناء نظام نقدي دولي جديد يسمح للدولة بالحرية الاختيار بربط عملتها بالعملات الأخرى، ويجري الاتفاق عالميا على تركيبتها وإعادة النظر في الاعتماد على الدولار الأمريكي.

-ضرورة الاستثمار في القطاعات المضمونة والبعيدة عن التذبذبات في أسعارها.

-تحسين وتطوير هيئات رقابية عالمية مستقلة تعمل بشفافية كاملة وتمتلك صلاحيات للمؤسسات المالية، لأن غياب الرقابة كان سببا أساسيا في تفاقم الأزمة.

-تطبيق السياسة النقدية من قبل البنك المركزي بحيث تكفل نمو الاقتصاد بشكل أمن بعيد عن الأزمات.

-إحداث إصلاحات حقيقية في آليات العمل المتبعة والمعتمدة في مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

-منع هيمنة و سيطرة أية دولة أو مجموعة دول على المؤسسات الدولية.

-توفير السيولة الكافية للأجهزة المصرفية على مستوى العالم ككل.

-الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تكون أحد الأسباب التي تساعد للخروج من الأزمة.

-تضافر الجهود الدولية من أجل إيجاد حلول فعالة وسريعة للخروج من الأزمة لأن استمرارها يعني خسائر أكبر.

-ضرورة الالتفات الجاد والفوري للتحذيرات المتعلقة بحدوث أية أزمات مستقبلية.

أولا: النتائج الخاصة بالجانب التحليلي

-من خلال العائد على حقوق الملكية والنسب المتوصل إليها يتضح لنا أن البنوك التقليدية اكبر قدرة على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك الإسلامية التي اقل ربح من حيث العائد على حقوق الملكية.

-رغم تقارب نسب مؤشر العائد على الأصول في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الا ان البنوك الإسلامية افضل كفاءة من حيث استخدام أصول البنك في تحقيق الربح مقارنة البنوك التقليدية.

- من خلال العائد على هامش الربح نلاحظ ان البنوك التقليدية افضل من البنوك الاسلامية من حيث الإيرادات التي تحصل عليها.

- البنوك التقليدية اقل مخاطرة من البنوك الإسلامية من حيث مخاطر راس المال ويرجع ذلك لكون البنوك الإسلامية تتعامل بأموال حقوق الملكية أكثر من أموال غير المودعين.

-ما وجدناه ان البنوك الإسلامية تتعرض الى مخاطر الائتمان نتيجة التوسع في تقديم التمويلات والاستثمار ات عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالقروض .

- تعاني البنوك الإسلامية من ارتفاع في مخاطر السيولة نتيجة لاحتفاظها بقدر عال من الموجودات على شكل أصول نقدية مقارنة بالأصول الشبه نقدية التي يصعب تحويلها إلى سيولة عكس البنوك التقليدية التي تكون أقل مخاطرة.

-تعاني البنوك التقليدية من مخاطر سعر الفائدة وهذا ما يجعها تفقد جزء من قيمة أصولها في حال تغير أسعار الصرف عكس البنوك الاسلامية التي تكون اقل مخاطرة.

ثانيا: النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي

- يوجد تأثير مطلق بالنسبة لإجمالي الأصول في كل من البنكين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة.
- يوجد تأثير بالنسبة للرصيد النقدي ببنك البركة على خلاف البنك الوطني الجزائري.
- يوجد تأثير مطلق بالنسبة لحقوق المساهمين في كل من البنكين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة.
- يوجد تأثير بالنسبة لإجمالي القروض ببنك البركة على خلاف البنك الوطني الجزائري.
- يوجد تأثير بالنسبة للأموال القاعدية الخاصة ببنك البركة على خلاف البنك الوطني الجزائري.
- يوجد تأثير مطلق بالنسبة للنتيجة السنوية في كل من البنكين البنك الوطني الجزائري وبنك البركة.

اختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل عليها في الدراسة (التحليلية والقياسية) يلزم الجزم بصحة أو نفي الفرضيات والتي مفادها أن:

الفرضيات الأولى: انطلاقا من مؤشرات العائد والمخاطرة البنوك التقليدية أكثر ربحية وأقل مخاطرة من البنوك الاسلامية. **فرضية صحيحة** لأنه من خلال دراسة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والمقارنة في ما بينها وذلك باستخدام مؤشرات العائد، يتضح لنا أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية، أما البنوك الإسلامية فهي أقل ربحية، وذلك راجع إلى طبيعة وأسس عمل كل بنك وقوانين والنظم التي تحكم كل من النوع من البنوك.

البنوك التقليدية أقل مخاطرة من ناحية مؤشرات المخاطرة عكس البنوك الاسلامية التي هي أكثر مخاطرة، وذلك راجع إلى طبيعة وأسس عمل كل بنك وقوانين والنظم التي تحكم كل من النوع من البنوك.

الفرضية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي الأصول تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها) في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية. **فرضية خاطئة** لأنه توجد فروقات في كلا

البنكين حيث تبين لنا من خلال الجدول رقم (**5-03**) أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.035) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.0351≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه **توجد** فروقات لإجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة(2014))، وتبين لنا كذلك من خلال الجدول رقم (**5-15**) أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه **توجد** فروقات لإجمالي الأصول لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة(2014).

الفرضية الثالثة: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%) بين اجمالي القروض تبعا لطبيعة الفترة (تتخللها أزمة/ لا تتخللها) لدى البنوك الاسلامية خلاف البنوك التقليدية. **فرضية صحيحة** حيث تبين لنا من خلال الجدول رقم (5-08) أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.362) وهي أكبر من (0.05) أي (sig =0.362≥0.05) وعليه **لا توجد** فروقات ذات دلالة معنوية لا جمالي القروض لبنك الوطني الجزائري أي أن كل من الأزمتين (2008-2014)، ليس لهما أي أثر على إجمالي القروض لبنك الوطني الجزائري، وتبين لنا كذلك من خلال الجدول رقم (**5-21**) أن قيمة المعنوية (sig) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) أي (sig=0.000≤0.05)، وهو ما يلزمنا أنه **توجد** فروقات لإجمالي القروض لبنك البركة تبعا لفترات زمنية (قبل أزمة (2008)، ما بين أزمتي (2008-2014)، بعد أزمة (2014).

التوصيات:

- تشجيع تأسيس المصارف الاسلامية ومؤسسات الاستثمار التي تقوم على مبادئ المشاركة والمضاربة، لأنها القادرة على حشد الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار في مشروعات حقيقية تساهم بفعالية في الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

– توفير بيئة صحية من خلال اصلاح المنظومة البنكية في الجزائر في مقدمتها ضمان استقلالية بنك الجزائر في وضع سياسته النقدية بعيدا عن التدخلات الحكومة ورفع الدعم عن البنوك التجارية العمومية مما يسمح بوجود منافسة عادلة بين مختلف البنوك وهذا سيفتح المجال الواسع أمام البنوك الاسلامية في بلد كالجزائر غالبية شعبه ذو عقيدة اسلامية.

– الرقابة الدائمة والمستمرة على عمل البنوك من طرف البنوك المركزية.

– دعوة السلطات النقدية والبنوك المركزية لتفهم طبيعة العمل في المصارف الاسلامية وإدراك اختلافها، بدءا من التشريعات والأنظمة المصرفية، وانتهاء بممارسة الرقابة المصرفية المركزية.

– العمل على توفير البيئة الملائمة للتمويل الاسلامي بمختلف صيغه، لأن الأزمة المالية أكدت أن التمويل الاسلامي أكثر كفاءة واستقرارا واتصالا بالاقتصاد الحقيقي من التمويل المبني على الفائدة وخاصة في صوره المستحدثة.

- تحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات وتشجيع رأس المال العربي المستثمر في الدول الغربية على العودة والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الزراعية والتصنيعية والخدمية في اقتصاديات الدول العربية.
- تطوير الكفاءات البشرية من خلال التكوين المستمر لإطارات كفؤة تكون قادرة على تطبيق معيار بازل 3 بسهولة ومسايرة التطورات والمستجدات العالمية في المجال المصرفي.
- الاعتماد على الشفافية والإفصاح عن الوضعية المالية للبنك يساهم في تعزيز ثقة المتعاملين معه وبالتالي التقليل من الأزمات المصرفية وتحسين سمعة البنك.

أفاق الدراسة:

- كيف يتم توسع نشاط المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر.
- الشمول المالي في الجزائر.
- مدى قدرة كفاءة صيغ التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات والتقلبات المالية الدورية.
- الهندسة المالية وأثرها في الأزمات المالية العالمية.
- مقررات لجنة بازل (1)، (2)، (3) وانعكاساتها على النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الاسلامي.

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
01-1	الأزمة طبقا "الى الأوجه الايجابية والسلبية"	21
	الفصل الثالث	
01-3	الفروقات الجوهرية بين المصرف التقليدي والإسلامي.	139
02-3	أهم الفروق الجوهرية بين حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.	143
	الفصل الرابع	
01-4	أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل.	156
02-4	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية.	160
03-4	متطلبات رأس المال.	164
	الفصل الخامس	
01-5	مؤشرات العائد.	196
02-5	مؤشرات المخاطرة.	197
03-5	تحليل التباين الأحادي	223
04-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة اجمالي الأصول للأزمتين (2014/2008).	227
05-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات اجمالي الأصول لبنك الوطني الجزائري.	228

06-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الرصيد النقدي للأزمتين (2014/2008)	231
07-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة حقوق المساهمين للأزمتين (2014/2008).	232
08-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات حقوق المساهمين لبنك الوطني الجزائري.	233
09-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة إجمالي القروض للأزمتين (2014/2008).	236
10-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الأموال القاعدية الخاصة للأزمتين (2014/2008).	237
11-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة النتيجة السنوية للأزمتين (2014/2008).	239
12-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات النتيجة السنوية لبنك الوطني الجزائري.	240
13-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد الدائنة للأزمتين (2014/2008).	243
14-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات الفوائد الدائنة لبنك الوطني الجزائري.	244
15-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد المدينة للأزمتين (2014/2008).	247
16-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة اجمالي الأصول للأزمتين (2014/2008).	249
17-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات اجمالي الأصول لبنك البركة.	250
18-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الرصيد النقدي للأزمتين(2014/2008).	253
19-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين الرصيد النقدي لبنك البركة.	254

20-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة حقوق المساهمين للأزمتين (2014/2008).	257
21-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين حقوق المساهمين لبنك البركة.	258
22-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة إجمالي القروض للأزمتين (2014/2008).	261
23-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين إجمالي القروض لبنك البركة.	262
24-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الأموال القاعدية الخاصة للأزمتين (2014/2008).	265
25-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين الأموال القاعدية الخاصة لبنك البركة.	266
26-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة النتيجة السنوية للأزمتين (2014/2008)	269
27-5	تحليل المقارنات البعدية لاختلاف وتباين النتيجة السنوية لبنك البركة.	270
28-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد الدائنة للأزمتين (2014/2008).	273
29-5	تحليل التباين الأحادي لاستجابة الفوائد المدينة للأزمتين (2014/2008).	274
30-5	تحليل انعكاسات الأزمتين (2014/2008) على المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري.	275

2- قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الأول	
01-1	مراحل تكون الأزمات وتفاعلاتها الداخلية	27
	الفصل الثاني	
01-2	مصادر الأموال في البنك الاسلامي.	92
02-2	استخدامات الأموال في البنوك الاسلامية.	99
	الفصل الثالث	
01-3	العلاقة بين السيولة والربحية.	109
02-3	الوظائف الأساسية للبنوك التقليدية.	114
03-3	مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الموارد المالية.	142
	الفصل الرابع	
01-4	معادلة كفاية رأس المال حسب مقررات بازل الثانية	159
02-4	الركائز الثلاث لمقررات بازل 2	161
03-4	مقترحات بازل 3	165
04-4	مبادئ حوكمة المصارف الصادرة عن لجنة بازل عام 2010	170
	الفصل الخامس	
01-5	الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	193
02-5	الهيكل التنظيمي لبنك البركة.	195
03-5	تطور العائد على الأصول لبنك الوطني الجزائري.	198
04-5	تطور العائد على حقوق الملكية.	205

05-5	تطور هامش الربح لبنك الوطني الجزائري.	206
06-5	تطور العائد على حقوق الملكية لبنك البركة.	207
07-5	تطور العائد على الاصول لبنك البركة.	208
08-5	تطور العائد على هامش الربح لبنك البركة.	209
09-5	تطور مخاطر راس المال لبنك الوطني الجزائري.	210
10-5	تطور مخاطر الائتمان لبنك الوطني الجزائري.	211
11-5	تطور مخاطر السيولة لبنك الوطني الجزائري.	212
12-5	تطور مخاطر أسعار الفائدة لبنك الوطني الجزائري.	213
13-5	تطور مخاطر راس المال لبنك البركة.	214
14-5	تطور مخاطر الائتمان لبنك البركة.	215
15-5	تطور مخاطر السيولة لبنك البركة.	216
16-5	تطور مخاطر أسعار الفائدة لبنك البركة.	217
17-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول وفق الأزمتين (2014/2008).	230
18-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين وفق الأزمتين (2014/2008)	235
19-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية وفق الأزمتين (2014/2008)	242
20-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الفوائد الدائنة وفق الأزمتين (2014/2008)	246
21-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات اجمالي الأصول وفق الأزمتين(2014/2008)	252
22-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الرصيد النقدي وفق الأزمتين(2014/2008)	256
23-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات حقوق المساهمين وفق الأزمتين(2014/2008)	260

24-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات إجمالي القروض وفق الأزمتين(2014/2008)	264
25-5	الرسم الصندوقي الموضح لاختلاف وتباين متوسطات الأموال القاعدية الخاصة وفق الأزمتين(2014/2008)	268
26-5	الرسم الصندوق الموضح لاختلاف وتباين متوسطات النتيجة السنوية وفق الأزمتين(2014/2008)	272

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

المصادر:

1. ابن منظور مُحَّد بن مكرم، لسان العرب، ج 12، دار صادر، بيروت ، لبنان.
2. القضاعي مُحَّد بن سلامة بن جعفر، مسند الشهاب، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ج6، ط2 ،مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 1986،.

الكتب:

1. أ إ بلجوك، (بدون سنة)، "**الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. إبراهيم أبو العلا(وآخرون)، (2009) ،"**الأزمة المالية العالمية "أسباب وحلول من منظور إسلامي**" ط1 فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية قيد النشر، جدة السعودية.
3. إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009)، "**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
4. أحمد النجار، (1977)، "**بنوك بلا فوائد**"، دار وهدان، القاهرة، مصر.
5. أحمد بوراس، (2008)، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، دار العلوي للنشر والتوزيع الأردن.
6. أحمد سليمان خصاونة، (2008)، "**المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة استراتيجية مواجهتها**"، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
7. أحمد، إبراهيم أحمد، (2002)، "**إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج**"، دار الفكر العربي، القاهرة.
8. أسعد حميد العلي، (2013)، "**إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**" دار الذاكرة، العراق.
9. أكرم حداد، مشهور هذلول، (2008)، " **النقود والمصارف**"، ط1، دار وائل للنشر عمان، الأردن .

10. أمين هويدى، (1993)، **"فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي"**، مجلة المستقبل العربى، عدد 172، مركز دراسات وجدة العربية، بيروت.

11. انيس البكري، وليد صافي،(2009)**"النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"**، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن.

12. بشر علي التويرقي، (2005)، **"إدارة المصارف وتطويرها"**، ط1، منشورات مكتبة طرابلس العلمية ليبيا.

13. جلدة سامر، (2009)، **"البنوك التجارية والتسويق المصرفي"**، ط1، دار أسامة، الأردن.

14. جون مينا رد كينز، ترجمة نهاد رضا، (1991)، **"النظرية العامة في الاقتصاد"** المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر.

15. حربي مُحَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، " **إدارة المصارف الإسلامية"**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

16. حربي مُحَّد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، **"ادارة المصارف الإسلامية"**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.

17. حسن نحمد سمحان، (2013)، **"أسس العمليات المصرفية الإسلامية"** ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

18. حسين عمر، (1996)، **"الجات والخصخصة"**، دار الكتاب الحديث مصر.

19. حمد عبد الله شاهين، (2014)، **"اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثارها في التنمية"**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

20. حمزة الشوادر، (2014)، "**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**"، ط1 عماد الدين للنشر والتوزيع، الأردن.

21. الحملاوي مُحَمَّد رشاد:"**إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط2 1995.

22. حواش جمال، (2005)، " **التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر.

23. حيدر يونس الموساوي، (2011)، "**المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

24. حيدر يونس الموسوي، (2011)، "**المصارف الإسلامية**"، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن.

25. خالد وهيب الراوي، (2003)، "**إدارة العمليات المصرفية**"، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان.

26. خبابة عبد الله، (2013)، "**الاقتصاد المصرفي (النقود، البنوك التجارية الاسلامية)**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

27. الخضيري الخضيري محسن أحمد، (2002)،" **إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف**"، ط2، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

28. دانييل ارنولد، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، (1992)، "**تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

29. رايس حدة، (2009)، "**دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**" ط1 ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ، القاهرة، مصر.

30. رشاد العصار، رياض الحلبي، (2000)، "**النقود والبنوك**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

31. زياد رمضان، محفوظ جودة ، (2006)، " **إدارة البنوك**"، ط3، دار وائل للنشر، الأردن.

32. سامر جلدة، (2011)، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار، اسامة الأردن.

33. سليمان بودياب، (1996)، **اقتصاديات النقود والبنوك**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت.

34. سمر الخطيب، (2005)، "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

35. سوزان ذيب واخرون، (2011)، "**إدارة الائتمان**"، دار الفكر، عمان، الأردن.

36. السيد البدوي عبد الحافظ، (1999)، "**إدارة الأسواق المالية نظرة معاصرة**" دار الفكر العربي القاهرة، مصر.

37. السيد عليوة، (2002)، "**إدارة الأزمات والكوارث**"، ط2، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

38. السيد متولي عبد القادر، (2009)، "**الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير**"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

39. الشعلان فهد أحمد، (2000)، " **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

40. شوام بوشامة، (2006)، "**مدخل في الاقتصاد العام**"، ط3، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزء الثاني وهران، الجزائر.

41. صامويل عبود، (1984)، " **الاقتصاد السياسي للرأسمالية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

42. صلاح عباس، (2002)، "**إدارة الأزمات في المنشآت التجارية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

43. ضياء مجيد، (1998)، "**الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية والبنوك التجارية**" ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

44. طارق طه، (2007)، "**ادارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

45. طارق عبد العال حماد، (2001)، "**تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة**" الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

46. طارق عبد العال حماد، (2003)، "**التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**"، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

47. الطاهر لطرش، (2013)، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

48. عامر مُحَّد، (2006)، "**استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

49. عائشة الشرقاوي المالقي، (2001)، "**البنوك الاسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت.

50. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003)، "**العولمة المالية وإمكانيات التحكم: عدوى الأزمات المالية** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

51. عبد الحليم غربي، (2016)، "**ماذا تعرف عن هذه المصارف**"، ط1، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا.

52. عبد الحليم محمود كراجة، (2000)، " **محاسبة البنوك**"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

53. عبد الحميد الغزالي، (1994)، "**الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي**"، ط1، البنك الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.

54. عبد الحميد عبد المطلب، (2001)، ''**العولمة و اقتصاديات البنوك**''، الدار الجامعية، مصر.

55. عبد الغفار حنفي، (1994)، " **الأسواق والمؤسسات المالية**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

56. عبد القادر بحيح، (2013)، "**الشامل لتقنيات أعمال البنوك–دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الاشارة الى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام الكلاسيكي**"، ط1، دار الخلدونية، الجزائر.

57. عبد القادر قائد سعيد، (2013)، "**مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية**"، ط1، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر.

58. عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، "**الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**" الدار الجامعية، مصر.

59. عبد عزيز قاسم محارب، (2011)، "**الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج**"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر.

60. عبدالغفار حذفي، رسمية زكي فرياقص، (2004)، "**الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية–أسواق الأوراق المالية–شركات التأمين–شركات الاستثمار)**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.

61. عبدالقادر خليل، (2014)، "**مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

62. عجة الجيلالي، (2006)، " **عقد المضاربة (القراض) في المصارف الاسلامية**"، دار الخلدونية الجزائر.

63. عرفات تقي الحسيني، (1999)، "**التمويل الدولي** "، دار النشر، الأردن.

64. عز الدين أحمد جلال ، (1990)، " **إدارة الأزمات في الحدث الإرهابي**"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

65. علي عبد الفتاح أبو شرار، (2007)، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن.

66. علي عجوة كريمان فريد، (2008)، "**إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات**"، ط2، عالم الكتاب، القاهرة، مصر.

67. عليوة السيد، (1997)، " **صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

68. عليوة السيد ، (2001)، " **إدارة الأزمات في المستشفيات**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر.

69. غازي عبد المجيد الرقيبات، (2014)، "**المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

70. غالم عبد الله، (2013)، "**العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**" ط1، دار أسامة، عمان الاردن.

71. فليح حسن خلف، (2004)، "**التمويل الدولي** "، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن.

72. قتيبة عبد الرحمان العاني، (2012)، "**التمويل ووظائفه في المصارف الاسلامية والتجارية**"، دار النقاش للنشر، عمان، الأردن.

73. قدري علي عبد المجيد، (2008)، "**اتصالات الأزمة و إدارة الأزمات**"، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.

74. قدري علي عبد المجيد، (2008)،"**اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات**"، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.

75. كامل عبد الوهاب مُحَّد، (1421هـ)، " **سيكولوجية إدارة الأزمات**"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

76. مجد مُحَّد شهاب، (1998)، "**الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بتطبيق على بعض البلدان العربية** "، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.

77. مجدي محمود شهاب، (2007)، "**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية مصر.

78. محسن احمد الخضري، (1995)، "**البنوك الإسلامية** "، ط 2، إيتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

79. محسن أحمد الخضيري، (1999)، "**البنوك الاسلامية**"، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

80. محسن أحمد الخضيري، (2001)، **العولمة الاجتياحية**"، دار مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة مصر.

81. محسن أحمد الخضيري، (2009)، "**الإعصار التمويلي، نظرة متكاملة إلى الأزمة التمويلية من حيث المظاهر والأسباب والعلاج** "، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

82. محسن احمد الخضيري، (بدون سنة)، "**إدارة الأزمات**"، مكتبة مدبولي الإسكندرية، مصر.

83. المحلاوي مُحَمَّد رشاد، (1995)، "**إدارة الأزمات**"، **تجارب محلية وعالمية**، ط2، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر.

84. مُحَمَّد الطاهر الهاشمي، (2011)، " **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**"، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

85. مُحَمَّد العربي ساكر، (2006)، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.

86. مُحَمَّد بوجلال، (1990)، " **البنوك الاسلامية**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

87. مُحَمَّد سعيد مُحَمَّد الرملاوى، (2011)، "**الأزمة الاقتصادية العالمية "إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية** ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

88. مُحَمَّد سليم وهبة، كامل حسن كلاكش، (2011)، " **المصارف الإسلامية**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

89. مُحَمَّد شيخون، (2002)، "**المصارف الاسلامية (دراسة وتقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي)**، دار وائل، عمان.

90. مُحَمَّد عبد الخالق، (2010)، "**الادارة المالية والمصرفية**"، ط1، دار أسامة عمان، الأردن.

91. مُحَمَّد عبد الفاتح الصيرفي، (2015)، "**إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

92. مُحَمَّد عثمان شبير، (1996)، " **المعاملات المعاصرة في الفقه الاسلامي**"، ط1، دار النفائس، الأردن.

93. مُحَمَّد محمود العجلوني، (2008)، "**البنوك الإسلامية مبادئها أحكامها تطبيقاتها المصرفية**" ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن.

94. مُحَمَّد محمود المكاوي، (2009)، "**البنوك الاسلامية (النشأة، التمويل التطوير)**"، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية المنصورة، برج المعمورة، مصر.

95. مُحَمَّد مصطفى السنهوري، (2013)، "**إدارة البنوك التجارية**"، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر.

96. محمود إبراهيم أو شادي، (2000)، " **البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق**"، ط3، دار النفائس الأردن.

97. محمود أحمد التوني، (2007)، "**الاندماج المصرفي**"، دار الفجر، مصر.

98. محمود حسن الوادي، حسن مُحَمَّد سمحان، (2012)، "**المصارف الإسلامية**"، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن.

99. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، (2003)، "**النقود واعمال البنوك والأسواق المالية**"، الدار الجامعية مصر.

100. مصطفى كمال السيد طايل، (1988)، " **البنوك الاسلامية المنهج والتطبيق**"، مطابع غياشي طنطا مصر.

101. مصطفى كمال السيد طايل،(2009)، " **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، القاهرة، مصر

102. منير إبراهيم الهندي ،(2000)، " **إدارة البنوك مدخل اتخاذ القرارات**"، ط3، مركز الدالتا للطباعة مصر.

103. موردخاي كريانين: تعريب مُحَّد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية (2007) "**الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**"، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية.

104. ناظم مُحَّد نوري الشمري، (1999)، " **النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، ط 1 ، دار الزهران الأردن.

105. نعم الله نجيب يونس، عبد النعيم مبارك، (2001)، "**مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسة النقدية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

106. نيقين أحمد غباشي، (2008)، "**ديناميكية العلاقات العامة الداخلية (صورة المنشاة– أليات غدارة الازمات)**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

107. وائل ابراهيم الراشد، (2009)، "**رؤية تحليلية للانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون**"، الكويت.

108. وياد رمضان، محفوظ جودة، (2006)، "**إدارة البنوك**"، ط3، دار وائل، عمان، الأردن.

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

1. ايمان محمود عبد اللطيف، (2011)، "**الأزمة الاقتصادية والمالية والعالمية والاستراتيجيات اللازمة لمواجتها**"، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنس العالمية، العراق.

2. جميل أحمد، (2006)، "**الدور التنموي للبنوك الاسلامية –دراسة نظرية تطبيقية 1980–2000**" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3. حبار عبد الرزاق، (2004/2003)، "**المنظومة المصرفية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**" رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر.

4. خديجة خالدي، (2008)، "**عدالة وكفاءة البنوك الاسلامية تحليل نظري ورياضي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

5. رديف مصطفى،(2014-2015)، "**الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية**"، اطروحة الدكتوراه جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

6. لعراف فائزة، (2010)، "**مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، جامعة مسيلة، الجزائر.

7. مُحَّد بولقصاع، (2016)، "**منهج القرآن الكريم في إدارة مختلف الأزمات، دراسة موضوعية**" أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الإسلامية، تخصص التفسير وعلوم القران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

8. موسى عمر مبارك أبو محيميد، (2008)، "**مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل الثانية**"، أطروحة دكتوراه(منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر.

9. ميرفت على أبو كامل،(2007)، "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف "وفقاً للمعايير الدولية "بازل الثانية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الملتقيات والمقالات:

1. بلعزوز بن علي، إليفي مُحَّد،(2006)، " **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل الثانية**"، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.

2. حسين خالد منة، (2004)، "**العلاقة بين المؤسسة والبنك ومحاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية**"، الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات جامعة الشلف، الجزائر.

3. دوابه شرف مُحَّد، (2010)، "**الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة**"، المؤتمر العالمي الثامن للزكاة تحت شعار: "**الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على إيرادات ومصروفات مؤسسات الزكاة**"، 29-30 مارس ،بيروت .

4. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، (2009)، "**البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل الثانية**" الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، أفريل 2009 جامعة قسنطينة، الجزائر.

5. زايري بلقاسم، (2010)، "**الأزمة المالية العالمية بين أزمة النظرية ونظرية للأزمة**" الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية يومي 28-29 ابريل، بشار، الجزائر.

6. زايري بلقاسم، (2010)،"**الأزمة المالية العالمية بين أزمة النظرية ونظرية للأزمة**"، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، يومي 28-29 ابريل، بشار، الجزائر.

7. زيدان مُحَّد وحبار عبد الرزاق، (2009)، "**دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، مؤتمر الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر .

8. صالح مفتاح، (2013)، "**تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا.

9. الطيب لحيلح (2005)، "**كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل**"، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.

10. عبد الرحمان يسري أحمد، (1990)، " **دور المصارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية للتنمية**"، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي البنك الاسلامي للتنمية.

11.عبد الرحمن عبد الرحمن مُحَّد، (1994)، " **إدارة الأزمات** "، بحث مقدم إلى الحلقة العلمية السادسة عشر حول إدارة الأزمة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

12. عبد المنعم مُحَّد، الطيب حمد النيل،(2004)، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية" الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة شلف، الجزائر.

13. علي محي القرة داغي، (2002)، "**الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الاسلامية دراسة تأصيلية**"، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في الاستثمار و التنمية، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة الشارقة، الإمارت.

14. ماهر الشيخ حسن، (1424)، "**قياس ملاءة البنوك الإسلامية في ظل المعيار الجديد لكفاية رأس المال**"، المؤتمر العالمي الثالث حول: للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية.

15. محسن الحسن الصطوف، (2003)، "**دور المصارف في تطوير المناخ الاستثماري الوطني العربي في ضوء التحديات المعاصرة**"، المؤتمر العالمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الأردن.

16. مُحَّد الطاهر الهاشمي، (2010)، "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، ط1، منشورات جامعة 8 أكتوبر، مصراتة، ليبيا.

17. مُحَّد بن بوزيان، واخرون، (2011)، "**البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي**"، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر.

18. هشام فاروق، (2003)، "**العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية**"، المؤتمر العلمي الأول للكلية الاقتصادية والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

المجالات و التقارير:

1. أبو شامة عباس، (1995)،" **إدارة الأزمة في المجال الأمني**"، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م4 ع3، الإمارات.
2. أحمد النجار، (1401هـ)، "**البنك الاسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**"، مجلة المسلم المعاصر العدد24.
3. آسار فخري عبد اللطيف، (2005)، "**العولمة المصرفية**"، مجلة الجندول، العدد 24.
4. أمل سلطان، (د.س)، " **مقررات بازل الثانية**"، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري البنك المركزي المصري.
5. أوكيل نسيمة، (2007)، "**دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة جديد الاقتصاد العدد 01، الشراقة، الجزائر.
6. رقية بوحيضر ومولود لعرابة، (2010)، "**واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية**" مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.
7. رشيد صالح عبد الفتاح، (2006)، **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية.

8. عدنان الهندي، (2000)، "**إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل**"، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 229، لبنان.

9. كمال الحطاب، مُحَّد عمر شابرا، (2004)، "توزيع الارباح في البنوك الاسلامية" **مجلة دراسات اقتصادية اسلامية**"، مجلد 10، العدد 03، مصر.

10. محسن أحمد الخضري، (1999)، "**مفهوم العولمة المصرفية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222 لبنان.

11. عابد سعود سراج، (1415هـ)، " **إدارة الأزمات**"، مجلة الحرس الوطني ، ع144، الرياض

12. مُحَّد الخنيفر، (2010)، " **المصرفية الإسلامية ترقب النسخة المحسنة التي ستطبق العام المقبل ستاندارد آند بورز: "بازل الثانية" فشل في حماية المصارف من الائتمان . و«بازل الثالثة» سيدعم ميزانيات البنوك الإسلامية**، " الالكترونية الاقتصادية، العدد 6075، الرياض، 2010.

13. يوري داداوشي و(آخرون)، (2000)، "**دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الو م أ.

المواقع الالكترونية:

1. إبراهيم علواش، (2008)، "**نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية** "، مقال منشور على الموقع الالكتروني: AF_FB9E_4E4C_8537_F4E_.htm www.aljazeera.net/NR/exeres/Fe 3852

2. أحمد أبو عبيد، "**البنوك الاسلامية ودورها في تعرزيز القطاع البنكي**"، أبحاث فقه المعاملات المالية، من الموقع الالكتروني: www.Kantakji.org.

3. أحمد طلفاح، (2005)، "**الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية** " المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الموقع الالكتروني: .http:www arab_api.org

4. أنس فيصل ألحجي،(2008)، "**شرح مبسط لأزمة المال الأمريكية** "، بحث منشور على شبكة الانترنت http:www.oss.ossv.ovg/vb/showthréad.php ?p=4362

5. البنك الوطني الجزائري...قوة الخبرة وروح التغيير، على الرابط: **www.bna.dz**.

6. حسن سالم العماري، (2005)، " **المصارف الاسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي**"، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، مجموعة دله البركة، دمشق، الموقع الالكتروني: www.ifsl.org .

7. حسين شحاتة ، "**الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**"، بنك التضامن الإسلامي الدولي "المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق" ، الموقع الالكتروني: . http//www .tiib .com/ar/pages/aspx ?id=130

8. عبد النبي إسماعيل الطوخي، "**التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة**" موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: http://www.kanatakji.com/fiqh/manage/htm

9. عدنان أحمد يوسف، (2011)، "**هل المصارف الإسلامية معنية بمعايير "بازل الثالثة"؟**"، مقال منشور على الموقع الالكتروني:http://www.akhbarak.net .

10. **غسان الطالب، (2012)**، "المصارف الإسلامية أمام بازل الثالثة"، **مقال منشور على الموقع** . http://www.alghada.com/index.php/crew/152957.html

11. فريد كورتل، (2008)، "**الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية**" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، الموقع الالكتروني: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/595.pdf

12. الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري:http//:www.albaraka-bank.com

13. ناجي التوني، (2003)، "**الإصلاح المصرفي**"، سلسلة جسر التنمية، العدد السابع عشر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، المعهد العربي للتخطيط، الموقع الالكتروني: www.arab.api.org/develop/htm.

14. فضل عبد الكريم، (04-06-2008)، "**المخاطر في المصارف الإسلامية**"، الموقع الالكتروني: http://fr.slideshare.net/fatehfatheh/ss-33163796

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Abdullah Haron , (2011) , « **Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB »** World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance , Islamic Financial Services Board.
2. Adel HARZI ,"**The impact of Basel III on Islamic banks :A theoretical study and comparison with conventional banks"**, Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah).
3. Albrecht, Steve, "**crisis management for corporate self defence"**, (1996), publisher : Amacom,.
4. Basel Committee on Banking Supervision ,(2006), « **Enhancing Corporate Covernance For Banking Organization » ,** Bank for international settlements Switzerland.
5. Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **Group of Governors and Heads of Supervision Announces Higher Global Minimun Capital Standards »,** press release, Bank for international settlements, Switzerland.

6. Basel Committee on Banking Supervision ,(2010), « **principales for Enhancing Corporate Governance » ,** bank for international settlements, Switzerlanand .
7. Bernard De Longevialle et Elie Heriard Dubreuil et Thierry Grunspan , (2010) « **pourquoi un nouveau ratio? »,** revue Banque , N : 721, paris/France.
8. Franklin Allen, Douglas Gale**, (**2007), **"Understanding financial crises"**, Oxford university press, New York.
9. GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY, (2012) « **Islamic Financial System and Financial Stability »,** GIFF.
10. Grand Usuel Larousse , (1997), "**dictionnaire encyclopédique"**, Paris, Larousse.
11. Jaime Caruana, (2010) , « **bâlle III : vers un système financière plus Sur »,** 3e conférence bancaire internationale Santander, madrid.
12. Jonathan Bundy, (2017), **"Crises and Crisis Management Integration"**, Journal of Management, Arizona State University,.
13. KPMG International Cooperative ,(2010), « **basel 3 pressure building »**, Switzerland.
14. MONO Toussé Marc, Dominique CHAMBAL, (2005), **« 100 Fiches Pour Comprendre Les Sciences économiques »**, Bréal Edition, 3eme Edition.
15. Oxford university press, printed in china, 2006 .
16. Robert Boyer et autres, les crises financières, (2004), **Conceil d'analyse èconomique, la documentation francaise** , Paris.
17. Rondney Wilson , (1983) , **« Banking and Finance in the Arab Middle East** » ,Macmillan Publishers, London .

الملاحق

الملحق رقم (01)

أولا: مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

1- نسب مؤشر العائد على الأصول لبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	2,1348
2003	2,074
2004	2,0132
2005	1,9524
2006	1,8916
2007	1,8308
2008	0,94
2009	1,66
2010	2,29
2011	2,15
2012	1,32
2013	1,38
2014	1,14
2015	1,09
2016	1,2228
2017	1,162
2018	1,1012

2- نسب مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	38,303
2003	36,848
2004	35,393
2005	33,938
2006	32,483
2007	31,028
2008	20,88
2009	21,33
2010	40,46
2011	28,69
2012	19,04
2013	19,55
2014	18,39
2015	15,86
2016	16,478
2017	15,023
2018	13,568

3- نسب مؤشر العائد على هامش الربح للبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	29,313
2003	29,618
2004	29,922
2005	30,227
2006	30,532
2007	30,837
2008	22,68
2009	32,7
2010	33,78
2011	42,12
2012	31,65
2013	38,43
2014	33,43
2015	25,32
2016	33,886
2017	34,191
2018	34,496

ثانيا: مؤشرات المخاطرة للبنك الوطني الجزائري

1-نسب مؤشر مخاطرة رأس المال للبنك الوطني الجزائري الوحدة %

السنوات	النسب
2002	13,43
2003	13,434
2004	13,438
2005	13,442
2006	13,446
2007	13,45
2008	6,15
2009	11,67
2010	16,52
2011	19,83
2012	19,7
2013	15,92
2014	11,13
2015	6,86
2016	13,49
2017	13,494
2018	13,498

2- نسب مؤشر نخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	52,2
2003	52,993
2004	53,785
2005	54,578
2006	55,37
2007	56,163
2008	50,87
2009	63,49
2010	52,55
2011	56,11
2012	48,16
2013	54,22
2014	51,03
2015	50,68
2016	64,088
2017	64,88
2018	65,673

3- نسب مؤشر مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	31,065
2003	29,811
2004	28,556
2005	27,302
2006	26,047
2007	24,793
2008	28,76
2009	15,33
2010	16,41
2011	16,76
2012	17,77
2013	19,09
2014	19,8
2015	9,22
2016	12,248
2017	10,993
2018	9,7385

4-نسب مؤشر مخاطر أسعار الفائدة للبنك الوطني الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	65,225
2003	62,333
2004	59,44
2005	56,547
2006	53,654
2007	50,761
2008	38,1
2009	48,25
2010	51,32
2011	37,12
2012	20,16
2013	25,94
2014	23,66
2015	34,25
2016	21,832
2017	18,939
2018	16,046

الملحق رقم (02)

أولا: مؤشرات الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

1- نسب مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	18,285
2003	18,258
2004	18,23
2005	18,202
2006	18,174
2007	18,146
2008	17,63
2009	18,56
2010	17,21
2011	18,39
2012	18,95
2013	17,82
2014	18,09
2015	17,29
2016	17,867
2017	17,839
2018	17,811

2- نسب مؤشر العائد على الأصول لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	4,3452
2003	4,196
2004	4,0468
2005	3,8976
2006	3,7484
2007	3,5992
2008	3,69
2009	2,87
2010	2,69
2011	2,84
2012	2,78
2013	2,61
2014	2,65
2015	2,1
2016	2,1072
2017	1,958
2018	1,8088

3- نسب مؤشر العائد على هامش الربح لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	-2,445
2003	0,6085
2004	3,6622
2005	6,7159
2006	9,7696
2007	12,823
2008	20,97
2009	24,15
2010	23,76
2011	24,31
2012	25,19
2013	39,06
2014	39,65
2015	39,86
2016	43,36
2017	46,414
2018	49,468

ثانيا: مؤشرات المخاطرة لبنك البركة الجزائري

1- نسب مؤشر مخاطر رأس المال لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	18,3
2003	18,281
2004	18,262
2005	18,243
2006	18,225
2007	18,206
2008	20,29
2009	17,26
2010	15,74
2011	20,44
2012	18,32
2013	14,8
2014	17,05
2015	20,92
2016	18,018
2017	17,999
2018	17,98

2- نسب مؤشر مخاطر الائتمان لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	81,05
2003	78,385
2004	75,72
2005	73,054
2006	70,389
2007	67,723
2008	71,42
2009	59,99
2010	46,21
2011	58,26
2012	49,46
2013	40,92
2014	43,54
2015	54,71
2016	41,069
2017	38,404
2018	35,739

3- نسب مؤشر مخاطر السيولة لبنك البركة الجزائري

الوحدة %

السنوات	النسب
2002	41,457
2003	40,568
2004	39,679
2005	38,79
2006	37,901
2007	37,012
2008	17,89
2009	34,03
2010	47,62
2011	41,63
2012	39,17
2013	26,17
2014	32,89
2015	17,58
2016	28,122
2017	27,233
2018	26,344

4- نسب مؤشر مخاطر أسعار الفائدة لبنك البركة الجزائري الوحدة %

السنوات	النسب
2002	48,746
2003	47,415
2004	46,083
2005	44,752
2006	43,421
2007	42,09
2008	35,12
2009	34,59
2010	52,45
2011	33,16
2012	32,3
2013	28,94
2014	26,38
2015	35,21
2016	28,779
2017	27,448
2018	26,117

المؤشرات المالية المدرجة في تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري والبنك الوطني الجزائري

أولا: المؤشرات المدرجة في تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري

السنوات	فوائد المدينة	فوئد الدائنة	النتيجة السنوية	الأموال الخاصة القاعدية
2002	72000000,00	86000000,00	20444581,11	71787642077,93
2003	70000000,00	80000000,00	24932415,99	74007878430,86
2004	68000000,00	74000000,00	26809049,45	81327338935,01
2005	66000000,00	68000000,00	29140271,14	1099018093,72
2006	64000000,00	62000000,00	34282671,93	908279416,29
2007	62000000,00	56000000,00	27872091,00	976644533,65
2008	79503886,14	79503886,14	30295751,09	11489935,69
2009	777014,29	37495006,04	21176163,09	98613634,65
2010	67573842,00	3462990,99	29511510,63	140527403,88
2011	64502304,09	23948889,94	40504293,94	146290942,60
2012	75281708,04	15179821,52	24785455,63	920390118,17
2013	60041387,00	15577632,48	34080945,41	116372268,18
2014	61817272,16	14628409,48	31561347,13	257423078,68
2015	11902545,89	14390436,87	4055918040,24	96453704517,54
2016	44000000,00	2000000,00	4988779189,50	44000000000,00
2017	42000000,00	270000000,00	7084066449,08	52000000000,00
2018	40000000,00	251100000,00	7863313758,48	60000000000,00

السنوات	إجمالي القروض	حقوق المساهمين	الرصيد النقدي	إجمالي الأصول
2002	38741875,95	597854055,99	4123618884,41	494711405,07
2003	42110734,72	610055159,18	4531449323,52	504807556,19
2004	41285034,04	642163325,45	46239278,81	647189174,61
2005	43920248,98	611584119,48	55709974,47	703466494,14
2006	46231841,03	599592274,00	65541146,44	837460112,07
2007	44030324,79	631149762,10	63632181,01	1033901372,92
2008	46347710,31	618774276,57	74861389,42	1216354556,38
2009	805390397,39	148053108,08	195449093,77	1268474342,43
2010	676395111,36	210707893,08	211298557,65	1286999870,44
2011	779224141,38	274499362,02	23865598,24	1388715205,36
2012	992134391,34	400044057,78	366224697,32	2060079716,24
2013	1185082916,16	334454834,17	417284830,61	2185693316,43
2014	1337302021,64	291694544,84	521471056,70	417284830,61
2015	16857093958,96	711114376789,69	8996239476,50	193573057548,99
2016	6000000000,00	380000000000,00	54000000000,00	110000000000,00
2017	7000000000,00	440000000000,00	62000000000,00	130000000000,00
2018	8000000000,00	500000000000,00	70000000000,00	150000000000,00

ثانيا: المؤشرات المدرجة في تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

السنوات	الفوائد المدينة	الفوائد الدائنة	النتيجة السنوية	الأموال الخاصة القاعدية
2002	420000000,00	-24000000,00	-16000000000,00	19000000000,00
2003	400000000,00	-19000000,00	-14000000000,00	19000000000,00
2004	380000000,00	-14000000,00	-12000000000,00	19000000000,00
2005	360000000,00	-9000000,00	-10000000000,00	19000000000,00
2006	340000000,00	-4000000,00	-8000000000,00	19000000000,00
2007	320000000,00	1000000,00	-6000000000,00	19000000000,00
2008	39550587,18	13890166,22	2672738461,27	8052791173,80
2009	449117502,86	15536964,24	2854214706,30	15516450087,00
2010	35198730,20	18461733,99	3243157215,31	17469988054,50
2011	761336603,92	25245903,06	3778297569,89	9604799473,10
2012	85297569,41	27551114,92	4190030186,46	10830585433,00
2013	112410166,13	32531502,08	4092489013,27	11566009626,80
2014	137959059,78	36393599,97	4306604700,34	13375772609,50
2015	125351003,00	49344833,00	29537515000,00	416000000,00
2016	140000000	46000000	12000000000	19000000000
2017	120000000	51000000	14000000000	19000000000
2018	100000000	56000000	16000000000	19000000000

السنوات	إجمالي القروض	حقوق المساهمين	الرصيد النقدي	إجمالي الأصول
2002	56000000000,00	22400000000,00	39580000000,00	103000000000,00
2003	55000000000,00	22000000000,00	39650000000,00	102500000000,00
2004	54000000000,00	21600000000,00	39720000000,00	102000000000,00
2005	53000000000,00	21200000000,00	39790000000,00	101500000000,00
2006	52000000000,00	20800000000,00	39860000000,00	101000000000,00
2007	51000000000,00	20400000000,00	39930000000,00	100500000000,00
2008	51603223459,07	14664515484,60	12928738981,80	72254023325,50
2009	59297440004,72	17065137382,80	33646481447,90	98845540931,30
2010	55687157222,51	18970554338,00	56793783468,50	120508888168,10
2011	7748567757,96	27190715106,40	55370329435,10	132983968959,00
2012	7457985481,92	27624628373,60	60294758709,30	150787878137,20
2013	64277188109,85	23259106792,60	41121635228,60	157073194919,20
2014	70876014222,58	27757929285,80	53551373544,80	162772728322,70
2015	23338570006,00	186752097,00	5607776659,00	2719081219,00
2016	42000000000	16800000000	40560000000,00	96 000 000 000,00
2017	41000000000	16400000000	40630000000,00	95500000000,00
2018	40000000000	16000000000	40700000000,00	95000000000,00

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس وتقييم أداء البنوك الاسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات واصلاحات فهو يساعد على معرفة كفاءة ومردودية البنوك الاسلامية بعد هذه الاصلاحات، ومدى قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر، وتتم هذه الدراسة من خلال معطيات التقارير السنوية المالية لبنك البركة والبنك الوطني الجزائري اللذان اعتمدا كحالة دراسية للسنوات (2002_2018) حيث استخدمت مؤشرات البنك لبيان أثر الأزمات المالية على المؤشرات البنكية للبنكين محل الدراسة، كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، من خلال استخدام اختبارات: (Tukey، Scheffe، LSD)، لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذه الدراسة فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات وشملت الدراسة البيانات المالية قبل أزمة (2008) وما بين أزمتي (2008-2014)، وبعد أزمة (2014)، وذلك لمقارنة أدائهما في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

أداء مالي، بنوك اسلامية، مؤشرات أداء المالي، بنوك تقليدية.

Résumé:

Cette étude vise à mesurer et évaluer les performances des banques islamiques algériennes, et l'étendue de leur stabilité par rapport aux changements et aux réformes que vit le secteur bancaire algérien. Elle contribue à connaître l'efficacité et la rentabilité des banques islamiques après ces réformes, et l'étendue de leur capacité à concurrencer les banques conventionnelles en Algérie. Cette étude est réalisée à partir des données des rapports financiers annuels de la Banque Al Baraka et de la Banque nationale d'Algérie , qui ont été approuvés comme étude de cas pour les années (2002_2018). Lorsque nous avons utilisé les indicateurs de la banque pour montrer l'impact des crises financières sur les indicateurs bancaires des deux banques en question, nous nous sommes également appuyée sur le programme ***Statistical Package for Social Sciences*** (SPSS) pour analyser les données et tester les hypothèses, à travers l'utilisation de tests (Tukey, Scheffe, LSD), pour vérifier les hypothèses de l'étude. En ce qui concerne l'interprétation des résultats et les hypothèses d'essai dans le cadre de cette étude, un niveau d'importance (0,05) a été adopté pour l'acceptation ou le rejet d'hypothèses. L'étude comprenait des données financières avant la crise (2008) et entre les deux crises (2008-2014), et après la crise (2014), afin de comparer leurs performances dans le secteur bancaire algérien.

Mots-clés:

Performance financière, banques islamiques, indicateurs de performance financière, banques conventionnelles.

Abstract:

This study aims to measure and evaluate the performance of Algerian Islamic banks, and the extent of their stability due to the changes and reforms that the Algerian banking sector is witnessing, it helps to know the efficiency and cost-effectiveness of Islamic banks after these reforms, and the extent of its ability to compete with the conventional banks in Algeria. This study is carried out through the data of the annual financial reports of Al Baraka Bank and the National Bank of Algeria, which were approved as a case study for the years (2002_2018). Where we used the bank's indicators to show the impact of the financial crises on the banking indicators of the two banks under study, we also relied to the Statistical Package for Social Sciences program (SPSS) to analyze data and test hypotheses, through the use of (Tukey, Scheffe, LSD) tests, to test the hypotheses of the study. With regard to interpreting the results and testing hypotheses within the framework of this study, a significance level (0.05) was adopted for acceptance or rejection of hypotheses. The study included financial data before the crisis (2008) and between the two crises (2008-2014), and after the crisis (2014), in order to compare their performance in the Algerian banking sector.

key words:

Financial performance, Islamic banks, financial performance indicators, conventional banks.